دولـة فلسطيـن
وزارة شـؤون المرأة

الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيـق المسـاواة بين الجنسـين وتمكيـن المـرأة 2025 - 2027

"المساواة، التنمية، الأمن والسلم"

كانون أول 2025

قائمة المحتويات

القسم الأول، المقدمة, الالتزامات والشركاء	3
1.1.تمهيد, تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حق والتزام انساني وطني اقليمي وأممي	3
1.2. منهج تشاركي توافقي في اعداد الاستراتيجية	4
القسم الثاني، تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2024	5
2.1. السياق العام عامل سحب ودفع لجهود تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	5
2.2. القضايا والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	6
2.2.1. نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، لا يعكس مستواها التعليمي، ودورها الاقتصادي.	7
2.2.2. العنف مركب ثلاثي الأبعاد (الاحتلال، المجتمع، الاسرة) يحد من المشاركة الفاعلة للنساء وانتهاك لحقوق المرأة المكفولة.	8
2.2.3. انتهاكات اسرائيل للقانون الانساني الدولي والقانون الدولي واجندة المرأة والسلام والأمن	9
2.2.4. المشاركة السياسية للمرأة غاية ووسيلة، لا تتناسب مع امكانيات المرأة الفلسطينية.	11
2.2.5. محدودية الشمول والوصول العادل الى خدمات عامة نوعية وميسورة وخاصة في المناطق الاقل حظاً.	13
2.3. نتائج وانجازات ودورس مستفادة عبر قطاعية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة2019-2024	14
القسم الثالث، الرؤية والأولويات الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	17
3.1 الرؤيا عبر القطاعية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة	17
3.2. الأولويات عبر قطاعية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	17
3.3 شركاء نحو التغيير: التزامات وأدوات المؤسسات والهيئات الشريكة في تنفيذ الاستراتيجية نحو الأولويات .	19
3.4. تدابير التنسيق مع الشركاء لضمان الوصول للنتائج	21
3.5.دور وزارة شؤون المرأة في تسريع الوصول للنتائج	21

القسم الرابع، الأهداف والنتائج الإستراتيجية ومسار العمل الاستراتيجي	23
4.1.مسار فضح عنف وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وفق القرارات الأممية	23
4.2. مسار اقتصاد فلسطيني جامع يعزز مشاركة المرأة الاقتصادية ويقدرها.	24
4.3. مسار القضاء على العنف ضد المرأة	24
4.4. مسار المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة وفي صنع القرار	25
4.5. مأسسة الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية	25
4.6. تقاطعات المسار مع البرنامج الوطني للتنمية والتطوير واهداف التنمية المستدامة.	26
القسم الخامس: التدخلات السياساتية والمشاريع والموازنة التقديرية	27
5.1. التدخلات السياساتية والمشاريع	27
5.2. نظرة عامة للموازنة.	32
القسم السادس، تدابير المتابعة والتقييم لإدارة الاستراتيجية	34
القسم السادس: الجداول	35
الجدول (أ1-): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير	36
الجدول (أ2-): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة	44
الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية	46
الجدول (ج): نظرة عامة الموازنة 2025 - 2027	69

القسم الأول، المقدمة، الالتزامات والشركاء

1.1.تمهيد، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حق والتزام انساني وطني اقليمي وأممي

نصت وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني، 1988، "بأن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وأكدت على العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو الدين، أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون، والقضاء المستقل، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون".

أكد أيضاً القانون الأساسي لدولة فلسطين على الحقوق والحريات العامة، ونص على "ان الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة، وأن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، والعمل دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان، ولا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة. كما أكد القانون الأساسي على أن التعليم، والعمل، والمشاركة في الحياة السياسية، والتقاضي، حق لكل مواطن، وتنظم علاقات العمل بما يكفل العدالة للجميع ويوفر للعمال الرعاية والأمن والرعاية الصحية والاجتماعية، وكفل حق التنظيم النقابي، وأن رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني".

توحدت نساء فلسطين في الوطن والشتات، ممثلات في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، و الأطر والمؤسسات والمراكز النسوية وبدعم من وزارة شؤون المراة في الرؤيا التوافقية حول ضرور القضاء على كافة اشكال التمييز وضمان المساواة في جميع القوانين والتشريعات الفلسطينية، وذلك بموجب وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية المرجع الأساسي للجميع. وقد حددت الوثيقة رزمة من المطالب في مجال الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الجنائية، والحقوق المتعلقة بالأهلية المدنية والأحوال الشخصية.

تجسد دولة فلسطين التزاماً نحو تعزيز المساواة وتمكين المرأة ، من خلال تبنيها مجموعة من الاتفاقيات والمعايير الدولية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين. تشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وإعلان ومنهاج عمل بيجين (1995. وفي سياق عالمي، تلتزم دولة فلسطين طوعاً في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وخاصة الهدف الخامس الرامي إلى تحقيق مجموعة من الغايات المرتبطة في تعزيز المساواة بين الجنسين في المجالات المختلفة وخاصة الحد من العنف والمشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي.

شاركت دولة فلسطين في أعمال المؤتمر الرفيع المستوى والذي انعقد في مسقط، في 9 كانون الثاني 2024، ونتج عنه اعلان مسقط حول التقدم المحرز في تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً:في المنطقة العربية والذي التزمت به دولة فلسطين، حيث نص الاعلان على 4 أولويات أساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للخمس سنوات القادمة، وهي:

- ترسيخ دور المرأة العربية في مراكز القيادة السياسية وتعزيز مشاركتها الفاعلة في صناعة القرار، بما يمهد الطريق لتحقيق تمكين سياسي شامل ومستدام.
- تجديد الالتزام بمناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية وتعزيز الجهود للوصول إلى استجابة شاملة تعالج كافة اشكاله.
- تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز فرص العدالة والتمكين.
- تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية كقوة دافعة للتغيير الشامل والنمو المستدام

1.2. منهج تشاركي توافقي في اعداد الاستراتيجية

اعتمدت فريق التخطيط وإدارة الموازنة، والإدارة العامة للتخطيط و السياسات وابحاث النوع الاجتماعي، والمستشارين في وزارة شؤون المرأة المسودة الثانية من الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2024-2029، والتي تم اعدادها قبل تجميد العمل في الاستراتيجيات الوطنية من قبل مجلس الوزراء في نهاية العام 2023 كأساس في عملية التخطيط للفترة الزمنية 2025-2027 بموجب التكليف من مجلس الوزراء وبناء على التعليمات التي صدرت من وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

استندت الإدارة العامة للتخطيط والسياسات لسياسات وأبحاث النوع الاجتماعي في وزارة شؤون المرأة وبتوجيه من مجموعة التخطيط والموازنة على مراجعة التقارير والدراسات الحديثة وخاصة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة شؤون المرأة والشركاء و 5 لقاءات تشاورية مع الشركاء لمراجعة القضايا والأولويات والتوافق على التدخلات السياساتية في مسارات العمل وتحديد المخرجات والمسؤوليات، حيث تم تنظيم الورش ومجموعات النقاش التالية:

- ورشة عمل بعنوان: "المرأة في الريادة وبناء الاقتصاد" ، وشارك فيها أكثر من 200 مشارك ومشاركة من الشركاء الحكوميين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، وورشة عمل بعنوان الاقتصاد الجامع وشارك فيها 86 من ممثلين وممثلات المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية.
- عقد ورشة عمل خاصة في محاور العمل 1. الحد من العنف ضد المرأة، 2.مأسسة وتعميم قضايا المساواة في النوع الاجتماعي، 3.المشاركة السياسية للمرأة، وذلك مراجعة النتائج والتدخلات السياساتية ذات الأولوية والتوافق على المخرجات والمسؤوليات، شارك في الورشة 29 ممثل وممثلة للمؤسسات الشريكة.
- عقد ورشة مشاورات خاصة مع لجنة أجندة المرأة والسلام والأمن الخاصة بقرار 1325، حيث شارك فيها 27 مشاركة ناقشت أيضاً التدخلات والمخرجات ذات العلاقة في محور العمل.
- عقد اجتماع خاص في مجموعة العمل القطاعية للنوع الاجتماعي- سكرتيريا تنسيق المساعدات الدولية(اللاكس)، والتي شارك فيها 27 من ممثلين وممثلين المؤسسات الدولية والأممية والوطنية الأعضاء في المجموعة، حيث استعرض اللقاء محاور عمل الاستراتيجية ومسار العمل.
- عقد لقاء مشاورات مع اللجنة الاستشارية الأمنية التي تضم وحدات النوع الاجتماعي ومسؤولات ومسؤولي ملفات وحدات النوع الاجتماعي وشارك في اللقاء الخاص في نقاش الأولويات والمسار الاستراتيجي 16 مشاركة ومشارك.
- اعداد المسودة الاولى لوثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2024-2029، حسب تعليمات الدليل الصادر عن مكتب رئيس الوزراء.
- دراسة التقاطعات والالتزامات نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بناء على الاتفاقيات والخطط والبرامج والتوصيات ذات العلاقة على الصعيد الأممي والعربي والوطني والاستراتيجيات الفرعية المعتمدة وطنياً منها الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية 2023-2030 التي اقرها مجلس الوزراء، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين،• دراسة التقاطعات والالتزامات نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بناء على الاتفاقيات والخطط والبرامج والتوصيات ذات العلاقة على الصعيد الأممي والعربي والوطني والاستراتيجيات الفرعية المعتمدة وطنياً منها الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية 2023-2030 التي اقرها مجلس الوزراء، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين، "للأعوام 2023-2030"، الخطة الوطنية الثانية "المرأة والسلام والأمن في فلسطين".
- • قامت الإدارة العامة للتخطيط و السياسات وأبحاث النوع الاجتماعي، والمستشارين، وفريق التخطيط وإدارة الموازنة بمراجعة وتعديل الوثيقة ورفعها إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي لابداء الملاحظات.
- • قامت الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وفريق التخطيط وإدارة الموازنة بالعمل على تعديل الوثيقة وفق ملاحظات وزارة التخطيط والتعاون الدولي ورفع المسودة المعدلة.
- اقر مجلس الوزراء في جلسته الاستراتيجية.

القسم الثاني، تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017 - 2024

يستعرض هذا القسم النتائج الأساسية التي تتعلق في الوضع القائم من حيث أهم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على تعزيز المساواة وتمكين المرأة الفلسطينية، وأهم القضايا والفجوات الحالية ذات العلاقة وتقييم النتائج التي كان مخطط انجازها في الدورات البرنامجية من 2024-2017، وتحديد الدروس المستفادة من عمل وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة لتبرير التوجهات الاستراتيجية التي يتم طرحها في الأقسام اللاحقة.

2.1. السياق العام عامل سحب ودفع لجهود تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رغم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار في قطاع غزة إلا أن ذلك لم ينهي جريمة الإبادة الجماعية التي تشنها اسرائيل على قطاع غزة، أو على الضفة الغربية، أو القدس كما أن نتائج العدوان الاسرائيلي على مجمل حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية لا زالت في تصاعد. كما أن المرحلة الثانية والثالثة من الاتفاق لا تضمن وقف الحرب أو الاعتداءات المستمرة سواء على الضفة الغربية أو قطاع غزة. فلا يزال يحد الاحتلال الاسرائيلي وعدوانه المستمر والمتزايد على الانسان، والأرض، والحركة، وسيادة الدولة، ومواردها في قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس من الوصول إلى النتائج المرجوة من الجهود والمبادرات المؤسساتية، والمجتمعية، والفردية والدولية، الرامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والنساء بشكل خاص وتقويض فرص قيام الدولة الفلسطينية.

ولا زالت اسرائيل تنتهك جميع القرارات والمواثيق الدولية التي تتعلق في حقوق الفلسطينيين، وتحكم سيطرتها على ما يقارب من 62% من الضفة الغربية، وما يقارب من 85% من مصادر المياه، فيما تقطع المستوطنات الإسرائيلية الضفة الغربية إلى كنتونات منفصلة، والسيطرة على المعابر والحدود، والتوسع الاستيطاني، والحواجز الإسرائيلية التي تعيق الحركة ما بين محافظات الضفة الغربية. وأشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)الأونكتاد(الذى صدر في شهر نوفمبر 2022 إلى أن انهاء احتلال المنطقة المساه)ج(في الضفة الغربية والقدس الشرقية سيمكن الشعب الفلسطيني من مضاعفة حجم اقتصاده.

استعرض جهاز الاحصاء الفلسطيني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعد مرور عام ونصف تقريباً على جريمة حرب الإبادة الجماعية التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، والتي شنت فيها حرباً وحشية على قطاع غزة استهدفت البشر والمباني والبنية التحتية الحيوية، وكذلك مناطق الضفة الغربية والقدس. حيث أشار الجهاز في تقريره إلى انهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة وانكماش حاد في القاعدة الإنتاجية للضفة الغربية، وارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة، حيث تراجعت مساهمة قطاع غزه من إجمالي الاقتصاد الفلسطيني إلى أقل من 5% بعد أن كانت تمثل حوالي 17% قبل السابع من أكتوبر، وتشير التقديرات الأولية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بأكثر من 85% وحوالي 22% في الضفة الغربية ليتراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة الثلث مقارنة لما قبل السابع من أكتوبر، كما ارتفع معدل البطالة إلى 80% في قطاع غزة و35% في الضفة الغربية، وتراجعت بشكل حاد معظم الأنشطة الاقتصادية، وقطاع الإنشاءات أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً، أو انخفضت بشكل حاد حركة التبادل التجاري من و إلى فلسطين.

تواجه حكومة دولة فلسطين أزمة مالية خانقة انعكست بشكل كبير على ارتفاع قيمة الدين العام وتراجع مستوى الخدمات العامة، مما أدى إلى تقويض جهود المؤسسات الرسمية والأهلية في تحقيق أهداف التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، جاءت هذه الأزمة في سياق تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5% خلال عام 2023، إلى جانب الانهيار الحاد لمقومات الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، الذي سجل انخفاضاً غير مسبوق بنسبة 81.3% خلال الربع الرابع من العام نفسه. وقد أثر هذا التدهور بشكل مباشر على اقتصاد الضفة الغربية نتيجة السياسات الإسرائيلية المتمثلة في استمرار الاحتلال الإسرائيلي في قرصنة أموال الشعب الفلسطيني والعائدات الضريبية)المقاصة(وفي التضييق، والإغلاقات، والاقتحامات المستمرة لمحافظات الضفة، ومنع دخول العاملين الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل.

التراجع الحاد في الدعم الخارجي مما ساهم في تعزيز حالة الركود وتدهور الاقتصاد الفلسطيني. كما أثر ذلك بشكل كبير على قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع الفلسطيني وتوفير الخدمات الأساسية والاتجاه نحو خطط الطوارىء والاغاثة بحيث أصبحت مشاريع التمكين الاقتصادي وخصوصا للمرأة الفلسطينية ثانوية وأصبحت ضحية العدوان، وحرب الأبادة الجماعية من جهة، وضحية قلة الإمكانيات والموروث الثقافي من جهة أخرى.

شـــهد العجـــز الجـاري للحكومـة الفلسـطينية ارتفاعاً هـائلاً بنســبة 478.2% خلال الربـع الرابـع مـن عـام 2023 مقارنـة بالربـــع الســـابق، حيـث بلـغ 167.1 مليـون دولار أمريكـي، بعـــد أن كان28.9 مليـون دولار أمريكـي فـي الربـع الثالـث. هـــذا الارتفـــاع فـي العجـز جـــاء نتيجـة التداعيـــات الاقتصاديـة للعـــدوان الإسـرائيلي علـى قطـــاع غزة فـي أكتوبـر 2023، الـــذي أدى إلى توقـــف شـبه تـام للأنشـطة الاقتصاديـة في القطـاع، إلى جانب التراجـع الملحـوظ في اقتصـاد الضفة الغربيـــة. وقـــد أثـرت هـذه التطورات علـى الإيرادات العامـة، حيث انخفضت بنسـبة 17.3%، ولا سـيما إيـرادات الضرائب المحليـة وإيـرادات المقاصـة. كمـا تراجعـت النفقـات الجاريـة وصافـي الإقـراض بنسـبة 6.5% مقارنـة بالربـع الثالـث،بالإضافـــة إلى ذلك شـــهدت مســـتويات الإنفـــاق الاســـتهلاكي انخفاضـــاً ملحوظاً نتيجـــة الأزمة، ممـا عمق حالـــة الركود الاقتصـــادي وأثر بشـكل واسـع على كافـــة مناحي الحيـاة السياسـية والاجتماعيـــة والصحيـة والتعليميـة والاقتصادية.

يشـــكل المجتمـع الفلســـطيني نموذجاً واعـداً لمجتمع شـــاب ومتعلم يعتمد على التكنولوجيا كوســـيلة رئيسـية للتطور والنمو حيث يشـــير الهرم الســـكاني إلى التركيبة الســـكانية الفتية والمســـتوى التعليمـــي المرتفع، خاصة بين النسـاء، ويظهـــر إمكانات هائلـــة لدعـم جهـود تعزيز مشـــاركة المرأة فـي المجالات السياســـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة. هذا المجتمـــع الفتي الذي يمتـــاز بمعـدلات إتمـام تعليم عاليـة، وتزايد في نســـبة الإناث فـي مؤسســـات التعليم العالي، إلى جانب انتشـــار واســـع للتكنولوجيا والاتصال بالإنترنت، يضع أسســـاً قوية لتحفيز النســـاء على الانخراط والمشـــاركة والتنمية، ويشـــكل حجر الزأوية فـــي بنـاء مجتمـــع أكثر شـمولاً وإنصافاً، قادر علـــى تحقيق التنمية المســتدامة وتعزيـز التكافـؤ في الفرص بين الجنســـين.

بلـغ عـدد سـكان الضفـة الغربيـة المقـدر حوالـي 3.25 مليـون نسـمة، منهـم 1.65 مليـون ذكـر و1.60 مليـون أنثـى، بينمـا قـدر عـدد سـكان قطـاع غـزة حوالـي 2.23 مليـون نسـمة، منهـم 1.13 مليـون ذكـر و1.10 مليـون أنثـى . تقدر نسـبة الأفراد في الفئة العمريـة (14-0 سـنة) 37% من مجمل السـكان فـي فلسـطين في منتصف العام 2023، بـواقع 35% فـي الضفة الغربيـة و40% في قطاع غزة.

انخفض متوسـط حجم الأسـرة في فلسـطني إلى 5.0 أفراد عام 2022 مقارنة بـ 5.8 فرداً عام 2007، وبلغت نسـبة الأسـر الفلسـطينية التي ترأسـها إناث ، 12%. وبلغ معدل الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سـنة فأكثر في فلسـطين 2.2%، (الذكـور 1.1%، الإنـاث 3.3%)، وبلغت معدلات الإتمـام للمرحلة الثانوية الدنيا والعليا للانـاث 97%، و78% على التوالي، فـي حين بلغت النسـب بين الذكـور 90% و53% على التوالي. وبلغت نسـبة الطالبات الملتحقات في مؤسسـات التعليم العالـي الفلسـطينية 62% من مجمـوع الطلبـة الملتحقين في مؤسسـات التعليم العالـي للعام الدراسـي 2021/2022، منهـم حوالي 10% ملتحقين بتخصص تكنولوجيـا الاتصالات والمعلومات.

فـــي العـــام 2022، أفـــادت حوالي 92% من الأسـر في فلســـطين بأن لديهـا أو لدى أحد أفرادهـــا امكانية النفـاذ إلى خدمة الانترنـــت فـــي البيـت، بواقع 93% فـي الضفة الغربيـــة، و92% في قطاع غزة. في حين بلغت نسـبة الأفراد 10 ســـنوات فأكثـــر الذيـــن اســـتخدموا الانترنت من أي مكان 89% في فلســـطين بواقع 92% في الضفة الغربيـة و83% في قطاع غزة، فـــي حين كانت النســـبة 89% بين الذكـــور و88% بين الإناث.

كمـا أظهـرت النتائـج ان حوالـي 79% مـن الأفـراد)10 سـنوات فأكثر (في فلسـطين يمتلكـون هاتف نقـال، بواقع 86 %فـي الضفـة الغربيـة و69 %في قطاع غـزة. فجوة واضحـة في امـتلاك الهاتف النقال بيـن الذكور والإنـاث حيث بلغت النسـبة 83% للذكـور و76% للإنـاث في العـام 2022. بلغت نسـبة الأفراد 10 سـنوات فأكثر الذين يمتلكـون هاتف ذكي نحـو 73% فـي فلسـطين، بواقـع 83% فـي الضفـة الغربيـة و58% فـي قطاع غـزة، في حيـن كانت النسـبة 74% بين الذكـور و72% بيـن الإناث في العام 2022. في سـياق متصل أشـارت بيانات تقرير الواقع الرقمي في فلسـطين لشـركة "آيبـــوك" لعـام 2022 أن نسـبة انتشـار مواقـع التواصـل الاجتماعي في فلسـطين بلغـت حوالي 66%، وكانت نسـب اسـتخدام مواقـع التواصل الاجتماعي حسـب الجنـس موزعة بواقـع 51% للذكور مقابـل 49% للإناث.

2.2. القضايا والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تتقاطـع مجموعـة مـن المشـكلات والفجـوات ذات العلاقة فـي الوصول إلـى النتائج المرجوة فـي مجال تعزيز المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة. لأغراض هذه الاسـتراتيجية تم تقسـيم المشـكلات والفجوات في 5 قضايا محورية، القضية الاولـى تتعلـق فـي المشـاركة الاقتصادية للنسـاء، والقضيـة الثانية، تتعلق فـي العنـف المجتمعي المبنـي على النوع الاجتماعـي، والقضيـة الثالثـة، تتعلـق في الامـن والـسلام للمـرأة، والقضية الرابعـة، تتعلق في المشـاركة السياسـية للمـرأة، واخيـراً القضية الخامسـة وتتعلـق في مأسسـة وتعميم قضايا المسـاواة في النـوع الاجتماعي.

2.2.1. نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، لا يعكس مستواها التعليمي، ودورها الاقتصادي.

بلـغ عدد الإناث، 15 سـنة فأكثر فـي الضفة الغربية داخل القـوى العاملة: 187,300 (17.6%) مقارنة بـ 795,600 (72.6%) للذكـور، وبلغـت نسـبة البطالـة عند الإنـاث 29.8%, وبلـغ مجموع الرجـال العاملين كأربـاب عمل أو لحسـابهم الخاص في الضفـة الغربيـة لـدورة نيسـان حزيـران 2024، 201,000 رجـل (حوالـي 34%من عـدد العاملين)، والنسـاء اللواتـي يعملن كأربـاب عمل او لحسـابهن الخـاص 16,688 امـرأة (أقل من 13% من عـدد العاملات).

يعمـل 75.9% مـن النسـاء العـاملات في قطـاع الخدمـات والفروع الأخرى، مقارنة بـ 25.7% من الرجال، كما أن معظم النسـاء مستخدمات بأجـر، وعدد محـدود يعملن لحسـابهن الخـاص أو كأرباب عمـل: 2.1% مـن النسـاء أربـاب عمـل (9.1% للذكـور)، 10.6% يعملن لحسـابهن الخـاص (24.4% للذكور).

بلـغ اجمالي عدد الخريجين من مؤسسـات التعليم العالي الفلسـطينية فـي العـام 2021\2022 والتـي تشـمل طلبـة الدبلـوم المتوسـط والبكالوريـوس والدراسـات العليـا في الجامعـات التقليديـة والتعليم المفتـوح والكليـات الجامعيـة 45,235، منهـم 16,297 مـن الذكـور و28,938 مـن الاناث

فـي عـام 2022، بلـغ عـدد العامليـن فـي فلسـطين (باسـتثناء القطـاع الزراعـي) حوالـي 1,062,200 عامل/ة، منهـم 891,200 ذكور و171,000 إناث. مـن هـؤلاء، صنـف 52.6% كعمالـة غيـر منظمـة، حيث كانـت النسـبة أكبر بيـن الذكـور (56.4%) مقارنـة بالإناث (32.4%)

تمثل النسـاء الفلسـطينيات مـا يقرب من 49٪ من الخريجيـن المرتبطين بالتكنولوجيا من الجامعـات و39.3% من الملتحقين فـي مجالات متخصصة مثـل الذكاء الصناعي، مما يدل على مشـاركتهن القوية في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسـة والرياضيات.

تتلخـص أهـم التحديـات والأسـباب التـي تقف وراء تدني مشـاركة النسـاء في القوى العاملة بشـكل خاص فـي الاقتصاد شـكل إلى مجموعـة مـن العوامل والأسـباب التـي تتعلق فـي بيئة الأعمـال والعمـل فـي فلسـطين، بالاضافة إلى السـياق العـام وخاصة التـي يفرضهـا الاحتلال، أما هـذه الأسـباب والعوامل فهـي ما يلي:

ضعـف الالتـزام بمعاييـر العمـل اللائـق في القطـاع المنظـم وغير المنظـم، يحد من مشـاركة النسـاء في قطاع التشـغيل: تواجـه النسـاء العـاملات مجموعة من المشـكلات التي تتعلق فـي بيئة العمل والوصـول إلى معايير العمـل اللائق، منها العمـل لسـاعات عمـل طويلة بظروف عمـل غير ملائمة لطبيعتهـن، أجور متدنية جـداً وتنتهك الحـد الأدنـى للاجـور، الحرمان مـن الاجـازات، غياب الأمـن الوظيفـي، مواقع العمـل لا تراعي ظروف النسـاء، عدم وجود حماية. تكمن أهم أسـباب ضعف الالتـزام بمعاييـر العمـل اللائـق: أولاً إلى وجود فجـوات في التشـريعات الفلسـطينية فيمـا يتعلق في معاييـر العمل اللائـق، وثـم ضعف الرقابة والتفتيش على منشـأت العمـل، وضعف الوعـي لـدى النسـاء العاملات بالقانـون، والتأخر في اقـرار قانـون الضمان الاجتماعـي، وضعف الاجـراءات العقابية للمخالفيـن للقانون والمنتهكين حقوق العمال من الجنسـين، عـدم وجـود محاكـم مختصـة تبـت بقضايـا العمـال يؤخر البـت فـي القضايـا العماليـة، بالإضافة إلى عدم وجـود حوافز مؤسسـاتية تدفـع التحول إلى الاقتصـاد المنظم.

هشاشـة منظومـة بيئـة عمـل الأعمـال التجارية التي تشـمل المشـاريع الصغيرة جـداً والصغيـرة والمتوسـطة والأعمال الابتكاريـة التـي تعتمـد تقنيـات عالية والتعاونيات ومنشـآت الاقتصـاد التضامني الاجتماعـي: بلغت قيمة مؤشـر المرأة وأنشـطة الأعمـال والقانـون الصادر عن البنـك الدولي في العـام 2024، 26.3، بينما بلغ المتوسـط العالمي 77.9. وفي الأردن 59.4 وفـي المغـرب 75.6. تلعـب مجموعـة مـن العوامل في دفع مشـاركة المرأة فـي الخلف سـواءً في الأعمال التجاريـة التقليديـة أو الابتكاريـة أو في العمـل التعاوني والاقتصاد التضامنـي الاجتماعي، أهم هـذه العوامل تتعلق في السياسـات والتشـريعات المؤسسـات الناظمة لقطاع الأعمال والابتكار والثقافة المجتمعية التي لا زلـت تضع الحواجز أمام مشـاركة النسـاء في قطاع الأعمـال المهني والحرفي، وجودة مخرجـات التعليم العالي والمهنـي، وصعوبة وصول رياديي الاعمـال إلى التمويـل اللازم، محدودية الدعم والمسـاندة لرياديي الأعمـال خاصة في المناطق المحرومـة) خدمات تطوير الأعمـال(، ومحدودية وصـول منتجات وخدمات الرياديين للأسـواق.

اقتصـاد الرعايـة فـي فلسـطين عامل أساسـي في دفع مشـاركة المـرأة الاقتصاديـة للخلف: تعرف أعمـال الرعاية المباشـرة بالأنشـطة التـي تتم وجهاً لوجه والأنشـطة الشـخصية والعلاقاتية لرعاية شـخص آخـر مثل اطعام طفل، ورعاية كبار السـن ومسـاعدة مريـض أو شـخص ذو اعاقـة ، وأعمال الرعاية غير المباشـرة تشـمل جميع الأنشـطة والمهـام التـي تحافظ على الشـروط المسـبقة للرعاية الشـخصية مثل التنظيـف والطهي والصيانة المنزلية ويشـار إليهـا بالأعمال المنزلية.

لا زالـت العديـد مـن الفئـات، بمـا في ذلـك الأطفـال والمسـنون والأشـخاص ذوو الإعاقـة، محرومين من خدمـات رعاية مناسـبة وذات جـودة، فلا زالت نسـبة عاليـة من الاحتياجـات الرعائية للأطفال والمسـنون والاشـخاص ذوي الاعاقة تغطي

داخل الاسرة، ,ولا زالت النساء تتحمل العبء الأساسي في اعمال الرعاية غير المدفوعة مما يحرمهن من المشاركة في سوق العمل، حيث بلغت نسبة الاناث التي يعود سبب بقائها خارج القوى العاملة إلى التفرغ لأعمال المنزل 67.3% مقابل 0% للذكور، كما تقضي النساء حوالي 35 ساعة اسبوعياً في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقابل 5 ساعات للرجال وتزيد هذه النسب عند المتزوجات لتبلغ 44 ساعة في الأسبوع و28 ساعة عند غير المتزوجات. تساهم مجموعة من الأسباب والعوامل في هشاشة اقتصاد الرعاية خاصة التشريعات والسياسات الوطنية الناظمة والمحفزة، وقلة وسوع توزيع مراكز الرعاية وخاصة في المناطق خارج المدن، وضعف الرقابة والتوجيه، وتدني جودة وارتفاع تكلفة الرعاية وضعف المصادر البشرية العامل فيها.

صعوبة وصول النساءإلى التمويل سببه الأساسي محدودية الدخل والمصادر للنساء لتوفير الضمانات: تمكن 62 % من البالغين الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق من الوصول إلى حساب مالي في عام 2023. (82 % رجال 42% نساء)، وتقدر الفجوة المالية الإجمالية في الشمول المالي بين الجنسين ب 34%. يقدر عدد الرجال الذين من المرجح يمتلكون حسابات مصرفية على الأقل ضعف النساء، وأن الرجال الذين يمتلكون بوليصة تامين خاصة يبلغ ستة أضعاف عدد النساء. و يبلغ عدد الحائزين الزراعيين من الجنسين 140,586 حائزاً وحائزة، 92% منهم ذكور و7.7% اناث، كما بلغت نسبة ملكية النساء للأراضي والعقارات في العام 2024، بـ 32% مقابل 65% للذكور. تكمن الأسباب الرئيسية التي تحد من صول النساء إلى التمويل أولاً: الثقافة والوعي لدى النساء في الخدمات المالية والأمور المالية، والافتقار للبيانات الائتمانية أو الضمان الإضافي القابل للاستخدام، سمات المقصيين التي تنطوي على مستوى عال من المخاطر بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تواجه الحكومة.

ضعف فرص التدريب المهني والتقني الملائمة لسوق العمل للجنسين وخاصة للنساء يحد من الوصول للتشغيل الذاتي والانخراط في ريادة الأعمال والحصول على وظائف: بلغ عدد الخريجين من برامج التدريب المهني والتقني في العام التدريبي 2018\2019 ـ 2209 خريج، 65.7%ذكور و34.2% نساء. تستوعب 15 مراكز تدريب مهني في وزارة العمل 1800 طالب\ة سنوياً، وتستوعب الكليات التقنية المتوسطة 5800 طالب\ة ضمن 66 تخصصاً، نسبة الطالبات الملتحقات من اجمالي الطلبة الملتحقين في المستوي الأول، 34.8%، والمستوى الثاني، 17.1%، والمستوى الثالث، 49% والمستوى الرابع، 37.6% وذلك حسب بيانات 2019. من أهم الاسباب التي تضعف دور التدريب المهني والتعليم التقني في تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية، محدودية الارشاد والتوجيه المهني، ومحدودية البرامج التدريبية المقدمة للفتيات مقارنة بتلك المتاحة للفتيان، وتركز معظمها في تخصصات تقليدية، وضعف الترويج لبرامج التدريب المهني والتقني, وضعف الموازنات التطويرية لمراكز وكليات التدريب المهني، والنظرة المجتمعية السلبية، وقلة عدد مراكز التدريب المهني وضعف قدرتها الاستيعابية، وقلة الحوافز الخاصة للفتيات للالتحاق في البرامج.

2.2.2. العنف مركب ثلاثي الأبعاد (الاحتلال، المجتمع، الاسرة) يحد من المشاركة الفاعلة للنساء وانتهاك لحقوق المرأة المكفولة.

"تتعرض النساء في فلسطين إلى عنف مركب ثلاثي الابعاد، يتمثل عنف الاحتلال الاسرائيلي وما يترتب عليه من آثار مباشرة وغير مباشرة على النساء، والعنف المجتمعي الناتج عن الثقافة التقليدية التي تميز سلبا تجاههن، والعنف الأسري الذي يتضاعف في ظل الانتهاكات الاسرائيلية التي أدت إلى ارتفاع في نسبة البطالة، ارتفاع في نسبة الفقر وتدمير للبنية التحتية والسكن والأمن، وحرمان من التمتع بالموارد والوصول لها. جميعها عوامل تساهم في مضاعفة القيود على النساء من الوصول والتمتع بالحقوق الاساسية"01

يسود العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني وتشكل النساء النسبة الأكبر من ضحايا العنف، وبناء على نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني للعام 2019، 59.3% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية (15 64- سنة) تعرضن للعنف «على الأقل لمرة واحدة»، من قبل أزواجهن كيفما كان شكله. بلغت نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف واللواتي اعمارهن ما بين 24-20 سنة 66.9% كيفما كان شكله، أما النساء الأقل تعرضاً للعنف «على الأقل لمرة واحدة» من قبل الزوج فهنّ اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 59-55 سنة بنسبة 39.5%. وأن النساء العاطلات عن العمل أكثر تعرضا من العاملات بواقع 61.0% مقابل 45.7%. وأظهرت النتائج أن النساء اللواتي مستواهن التعلمي أقل من ثانوي، هن أكثر تعرضا للعنف من قبل الزوج بواقع 61.8% مقابل 61.5% من النساء.

كما أفادت نتائج المسح، أن النساء تعرضن للعنف الأسري أيضا قبل الزواج 23.2% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج للفئة العمرية (64-15 سنة) في فلسطين، أفدن بأنهنّ قد تعرّضن لأي نوع من أنواع العنف من العائلة قبل بلوغهن سن ال 18 سنة. أفادت 3.1% من النساء في فلسطين أنهن تعرضن للتحرش الجنسي (التلفظ بكلمات ذات طابع جنسي أو لمس للمناطق الحساسة) قبل بلوغهن سن الـ 18 سنة، بنسبة 3.6% في الضفة الغربية "بما فيها القدس" و2.2% في قطاع غزة. أظهرت النتائج، أن 9.8% من النساء قد تعرضن للعنف خارج المنزل، وكان الشارع أكثر الأماكن الذي تتعرض له النساء للعنف بواقع 4.5%، يليه المواصلات بواقع 4.4%.

أظهـرت بيانـات المؤسسـات أن العديد من النسـاء يتعرضن للتهديـد والابتزاز والتحرش عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي. وفقـاً لمسـح العنـف للعـام 2019، 9.6% مـن النسـاء المتزوجـات حالياً أو اللواتي سـبق لهن الـزواج (15 64- سـنة) في فلسـطين تعرّضـن لأحـد أشـكال العنف الالكتروني عبـر إحدى وسـائل التواصل الاجتماعـي. وما زالت قضايـا قتل الاناث على خلفية ما يسـمى " شـرف الأسـرة" ممارسـاً في فلسطين.

تعرضـت 24% مـن النسـاء إلى العنف اللفظـي، فيما عانت 15% من النسـاء من عنف جسـدي بدرجة كبيـرة. وعلى الرغم مـن أنها تشـكل النسـبة الأقـل، إلا أنها النسـبة الأخطر في ظل اسـتغلال الرجال المعنقيـن إغلاق المحاكـم، ومنع الحركة، وصعوبـة الوصـول إلـى مراكز التبليـغ، وتعرضت 11% من النسـاء الى تحرش جنسـي و35% تعرضن إلـى التنمر، و21% الـى ابتـزاز واسـتغلال و7% تعرضـن إلى ابتـزاز الكتروني، وفي فتـرة الجائحة وبسـبب الحجـر المنزلي، قد تكون نسـبة العنـف الالكترونـي أعلى بسـبب لجوء الفتيات إلى وسـائل التواصل الاجتماعـي لقضاء الوقت. وبما يتعلق بالنسـاء من ذوات الإعاقـة، أشـارت ذات الدراسـة إلـى أن 88% منهـن تعرضن الـى أنواع مختلفة مـن العنف الاقتصـادي والاجتماعي والجسدي والنفسـي واللفظي.

أشـارت نتائج دراسـة حديثة [01] لوزارة شـؤون المـرأة والتي شـملت إفادات 200 امرأة من 30 جمعية حول وضع النسـاء والفتيـات فـي رام اللـه والبيرة، طوبـاس والأغوار، بيت لحم، سـلفيت والقدس الشـرقية، بأن 48.3% من النسـاء افادت بزيادة شـكاوى العنف من أفراد الأسـرة، وأفادت 17.2% من النسـاء بزيادة "كثير جداً" في شـكاوى العنف داخل الأسـرة.

كما افادت 72.4% بزيادة شـكاوي النسـاء من العنف ضدهن(بشـكل متوسـط، كثير، كثير جداً) من قبل أفراد الأسـرة، و 58.6% بزيادة شـكاوى النسـاء من العنف ضدهن من قبل أحد خارج الاسـرة و 51.7% بزيادة شـكاوى النسـاء على الخدمات المقدمـة من الجمعيات الأهليـة أو الخاصة و 58.6% بزيادة شـكاوى النسـاء مـن الحصول على الخدمـات العدلية كالنفقة والوصـول للمحاكـم وغيرهـا و51.6% عـدم مقدرة النسـاء من الوصـول لطلب الحماية مـن الجهات المختصـة و كما لوحظ زيـادة ملحوظـة بالعنف ضد ذوي الاعاقـة وعدم مقدرة النسـاء من الوصول إلـى البيوت الآمنة.

مـن أهـم الأسـباب التـي تؤدي إلى العنـف المبنـي على النـوع الاجتماعي، عدم توفـر البيئـة التشـريعية اللازمة والضامنة لحمايـة الأسـرة وردع المعنفيـن مـن داخـل الأسـرة والمجتمع، والنظـرة التقليديـة التي تعتبر المـرأة تابـع للرجـل، وضعف الوصـول إلـى الخدمـات العدليـة والقضائية، وضعف الرصـد ومتابعة الحالات بشـكل سـريع ودوري ومسـتمر، وغيـاب برنامج التأهيـل والدمج والتمكيـن في العنف.

2.2.3. انتهـاكات اسـرائيل للقانـون الانسـاني الدولـي والقانـون الدولـي واجندة المـرأة والسلام والأمن

تحـدد أجنـدة المـرأة والسلام والأمن التي أسسـها قـرار مجلس الأمن التابع للأمـم المتحدة رقم 1325 فـي العام 2000، والـذي اعقبـه اتخاذ تسـعة قرارات اضافيـة التزامات الأمم المتحـدة والدول الأعضاء ضمانـات لتلبية احتياجـات وأولويات النسـاء والفتيات المتأثرات بالنسـاء وأنه يتم التوسـط في السلام بطريقة شـاملة ومسـتدامة. ويعد القرار التي ترأسته القيـادات النسـوية اعتـراف بدور المرأة القيـادي في تحقيق السلام والأمن الدوليين واسـهاماتها في منـع النزاعات وحفظ الـسلام وحـل النزاعات وبناء الـسلام، وأن تنفيذ أولويـات المرأة والسلام والأمن هو التزام سياسـي غيـر قابل للتفاوض لـدى الأميـن العـام للامـم المتحدة ضمـن عمله في حفـظ السلام ويعيـد القرار التأكيـد على أن مشـاركة المـرأة الكاملة والهادفـة والمتسـاوية مـع الرجل في عمليات الـسلام والحلول السياسـية ضرورية للعمل الفعال فـي مجال حفظ السلام والوصول إلى نتائج مسـتدامة.

وفقـاً لتقريـر التحليـل المشـترك الخاص بفريـق الأمم المتحـدة القطري لفلسـطين، فإن جميـع الفلسـطينيين معرضون للخطـر بسـبب الاحتلال، مع كون البعض فـي خطر اكثر من الآخرين، وفي الوقت نفسـه يواجه الفلسـطينيون أيضاً دوافع مؤسسـاتية وسياسـية واقتصاديـة واجتماعيـة وثقافية وطبقـات من الضعف والهشاشـة تمنعهم من ممارسـة حقوقهم الانسـانية بالكامل وتحقيق امكاناتهم، وتتضاعف طبقات الضعف والهشاشـة لدى النسـاء بسـبب الاحتلال الاسـرائيلي[02].

يمـارس الاحـتلال الاسـرائيلي الاسـتعماري رزمة متزايـدة من الانتهـاكات حسـب القانون الانسـاني الدولـي كونها دولة احـتلال، وانتهاك واضح أيضـاً لقرار مجلـس الأمن حـول المرأة والـسلام والأمـن، وأهم هذه الممارسـات.

- اسـتمرار اسـرائيل احتلالها لدولة فلسـطين ومواصلة قتل الفلسـطينين واعتقال الرجال والنسـاء والأطفال وكبار السن والمرضى
- عنف المسـتوطنين مسـتمر، حيث يعاني الرجال والنسـاء من التعرض للخطر المسـتمر من المستوطنين المتمثل في قتل الناس والترهيب وممارسـة العنف بكافة أشـكاله والذي يسـهم في تقويض دور المرأة الانتاجي.

01 التقييـم السـريع للنـوع الاجتماعي حول وضع النسـاء والفتيـات في رام الله والبيرة، طوباس والأغوار، بيت لحم، سـلفيت والقدس الشـرقية، التي اعدتهـا وزارة شـؤون المرأة في كانـون أول 2024

02 الخطة الوطنية الثانية " المراة والسلام والأمن في فلسطين 2020-2024

- عمليات الهدم والإخلاء القسري والتهجير للسكان في غزة والضفة والقدس.
- اعتداء إسرائيلي على مؤسسات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- مواصلة إسرائيل حربها وحصارها واعتداءاتها المستمرة على قطاع غزة .
- مصادرة الارض والمياه وتلويث البيئة ومنع الحركة.
- قيود صارمة على المقدسيين والمقدسيات وخاصة في مجال القيود على السكن، والحركة، ولم الشمل، وهدم المنازل، والتعبير عن الهوية الفلسطينية وممارسة العمل السياسي او الانخراط في المؤسسات المجتمعية.

اهم آثار العدوان الإسرائيلي على حياة النساء في قطاع غزة

زادت جريمة الإبادة الجماعية التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة معاناة النساء خاصة أنها جاءت بعد حصار طويل وجرائم متكررة تشنها اسرائيل على قطاع غزة. تمثلت اجراءات الحرب الأخيرة والعدوان والحصار المستمر على فقدان النساء للأمل في الحياة وتدمير المنازل والبنية التحتية من طرق ومدارس ومنشآت مياه وكهرباء ومستشفيات والتي فرضت تأثيرات نفسية واجتماعية واقتصادية عميقة على حياة الناس في قطاع غزة وخاصة الأطفال.

أظهر تقرير صدر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة[03] بعد 5 أشهر على جريمة الابادة الجماعية على قطاع غزة أن هذه الجرائم تقتل وتصيب النساء بشكل غير مسبوق وان النساء لازلن يعانين من آثارها المدمرة، وان الحرب لا تستثني أحداً، واظهر التقرير 7 حقائق تبرز كيف أثرت جريمة الابادة الجماعية على النساء والتي تمثلت بقتل الالوف من النساء والاطفال، حيث قدر التقرير ان كل يوم للحرب يؤدي إلى قتل 63 امرأة أي أن التقديرات الاولية لنتائج الحرب تشير إلى قتل أكثر من 30 الف امرأة، وأن كل يوم يدمر حوالي 37 اسرة من خلال قتل الامهات، وافاد التقرير بان م 4 من كل 5 نساء (84 في المائة) أن أسرهن تأكل نصف الطعام أو أقل مقارنة بما اعتادت عليه قبل بدء الحرب. وتتولى الأمهات والنساء البالغات مهام جلب الطعام، ولكنهن آخر وأقل من يأكل في الأسر، كما افادت 4 من كل 5 نساء (84 بالمائة) في غزة بأن أحد أفراد أسرهن على الأقل اضطر إلى تفويت وجبات خلال الأسبوع الماضي. وفي 95% من هذه الحالات، لا تتناول الأمهات الطعام، ويتخطين وجبة واحدة على الأقل لإطعام أطفالهن. وقالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إن جميع سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة سيواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي في غضون أسابيع وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق.

اشارت نتائج دراسة حديثة لوزارة شؤون المراة والتي شملت افادات 6,000 امرأة من 30 جمعية حول وضع النساء والفتيات في رام الله والبيرة، طوباس والأغوار، بيت لحم، سلفيت والقدس الشرقية بتأثير عدوان اسرائيل على حياة النساء في الضفة الغربية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي:

- تأثير الاحتلال على العنف المبني على النوع الاجتماعي : أفادت 72.4% بزيادة شكاوي النساء من العنف ضدهن(بشكل متوسط، كثير، كثير جداً) من قبل افراد الاسرة، و 58.6% بزيادة شكاوى النساء من العنف ضدهن من قبل أحد خارج الاسرة و 51.7% بزيادة شكاوي النساء على الخدمات المقدمة من الجمعيات الاهلية او الخاصة و 58.6% بزيادة شكاوي النساء من الحصول على الخدمات العدلية كالنفقة والوصول للمحاكم وغيرها و51.6% ، بالاضافة إلى عدم مقدرة النساء من الوصول لطلب الحماية من الجهات المختصة و كما لوحظ زيادة ملحوظة بالعنف ضد ذوي الاعاقة وعدم مقدرة النساء من الوصول إلى البيوت الآمنة.
- تأثير الاحتلال على التعليم: افادت 75.8% من النساء إلى أن سياسات الاحتلال أثرت على منع وصول الطالبات الى مدارسهن وجامعاتهن داخل المحافظة و 82.7% خارج المحافظة 82.7%، كما أفادت النساء الى تاثير سياسات الاحتلال على منع وصول المعلمين والمعلمات الى مدارسهم من داخل المحافظة، او من خارج المحافظة، ومنع وصول النساء من التقدم للمنح الدراسية أو غيرها من خدمات تعليمية.
- أثر الاحتلال على الجوانب الاقتصادية: أفادت حوالي 80% من النساء بتأثير جريمة الإبادة الجماعية على فقدان النساء المصدر الرئيسي للدخل، وحوالي 76% على فقدان وظائفهن. كما أفادت النساء بتأثير الاحتلال على وصول النساء إلى أماكن عملهن ومنع النساء من الوصول للأرض وزراعتها او قطف ثمارها خاصة في موسم الزيتون، وإعاقة تسويق المنتجات
- أثر الاحتلال على الجوانب الصحية: تمثلت أفادات النساء حول جريمة الإبادة الجماعية على إعاقة وصول النساء إلى الخدمات الصحية داخل المحافظة او خارج المحافظة بشكل متوسط او كثير (65.5%، 75.8)، او

03 https://news.un.org/ar/story/2024/03/1128877

إعاقــة وصــول الــكادر الصحي لمراكــز تقديم الخدمــات وكذلك التأثيــر على توفيــر الادوية الخاصة بالنســاء وعدم وصــول الحوامــل إلــى المراجعات الدورية او الى مستشــفى ولادة متخصــص وزيادة الآثار النفســية المترتبة عن عنف الاحتــلال (86.1%)

- أثــر الاحتلال على المشــاركة السياســية والمجتمعية: أفادت النســاء بتأثير الاحتلال على مشــاركتهن السياســية والمجتمعيــة خاصــة في ظــل قتل وجــرح واعتقال النســاء وإقامة الحواجــز والاقتحامــات المتكررة للمــدن والقرى والمخيمات، والاغلاقات المتكررة، وعلى قدرة المؤسســات النســوية على تقديم الدعم اللازم للنســاء لتمكينهن وتدريبهــن على القيادة، وتوفير برامج توعية للمشــاركة السياســية والمجتمعية، وإعاقة عقد الاجتماعات النســوية للتشــاور حــول تقديــم خدمــات للنســاء، وعدم قــدرة النســاء القياديــات من المشــاركة مــع الجهــات الحكومية او المؤسســات والمنظمــات الدولية، وزيــادة الاعباء المنزليــة على النســاء أدت الى تراجع المشــاركة المجتمعية.
- اســتراتيجيات التكيــف الناتجــة عن عدوان الاحتلال : أفادت النســاء إلى اجبار الاســر على اتخــاذ مجموعة من التدابير للتعامــل مــع اثر جريمة الابــادة الجماعية منها عدم ارســال الاطفال الى المدارس خاصة الفتيــات، وبعض الطالبات انســحبوا مــن الفصل الدراســي في الجامعــات، او الاعتماد علــى القروض والديــن لدفع الاقســاط الجامعية، او صرف الــدواء من الصيدليــات دون زيارة طبيب.

يعــزي الســبب الرئيســي وراء اســتمرار وتزايد انتهاكات اســرائيل لحقــوق الفلســطينيين التي أقرتهــا القــرارات والمواثيق الأممية الى قصور مجلس الأمن الدولي والدول الاعضاء والهيئات الدولية لمحاســبة ومســاءلة اســرائيل وافلات اســرائيل مــن العقــاب كباقي الدول بســبب تخاذل الدول عــن الإيفــاء بالتزاماتها تجاه حقوق الفلســطينيين.

2.2.4. المشاركة السياسية للمرأة غاية ووسيلة، لا تتناسب مع امكانيات المرأة الفلسطينية.

تعــرف الأســكوا المشــاركة السياســية بــ «قــدرة المــرأة علــى المشــاركة علــى قــدم المســاواة مــع الرجــل علــى جميع المســتويات، وفــي جميــع جوانب الحياة السياســية وصنــع القرار، وعــرف منهاج عمل بيجيــن التمكين السياســي بأنه اتخاذ التدابيــر الكفليــة بوصــول المــرأة علــى قدم المســاواة مــع الرجل إلى الهيــاكل المنتخبــة ومواقع صنــع القرار والمشــاركة الكاملــة فيهــا، ولا يقصــد بالتمكيــن المشــاركة فــي النظم القائمــة كما هي، بــل العمل علــى تغييرها واســتبدالها بنظم تســمح بمشــاركة الجميع في الشــأن العام وفي إدارة البلد وصنــع القرار. وتشــمل عملية التمكين السياســي مجموعة من الأنشــطة التــي يقوم بهــا الأفراد فــي المجتمع من أجل المســاهمة في تحديــد السياســات العامة واختيار المســؤولين، وتتخــذ هــذه المســاهمة أشــكال متعــددة تتضمــن التثقيــف السياســي العــام، الاهتمــام بالشــؤون والقضايــا العامــة والمشــاركة فــي المناقشــات العامــة، والوصول الــى المعلومات، ومحاولــة إقناع الآخرين بمبــادىء وافكار معينــة والقدرة علــى المشــاركة الفاعلــة (التصويــت فــي الانتخابــات والانضمــام إلى الاحــزاب السياســية والنقابــات) والمشــاركة في المظاهــرات الســلمية واســتبدال المفاهيم الســلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيــم إيجابية مبنية على المســاواة وتكافؤ الفرص. حددت الاســتراتيجية الوطنية لتعزيز المشــاركة المشــاركة السياســية للمراة الفلسطينية 2030-2023، مســتويات المشاركة السياســية في 12 مجال وهي 1. تقليد منصب سياســي او إداري 2. الســعي نحو منصب سياســي او اداري 3. مشــاركة المرأة في الســلك الدبلوماســي 4. العضوية النشــطة في التنظيمات السياســية 5. العضوية العادية في في التنظيمات السياســية 6. العضوية النشــطة في التنظيمات شــبة السياســية 7. العضوية العادية في التنظيمات شــبه السياســية 8. العضويــة فــي النقابات المهنيــة والعمالية والغــرف التجاريــة والطلابية والمشــاركة في الحــراكات الجماهيرية، الشــبابية، النســوية والمشــاركة في مجالس الادارية للجمعيات والمؤسســات الاهلية 9. المشــاركة في الاجتماعات السياسية العامة 10. المشــاركة في النقاشــات السياســية غير الرســمية 11. الاهتمام العام بالسياســية 12. التصويت في الانتخابات.

اشــارت بيانــات المــرأة والرجــل الصــادر عــن الجهــاز المركــزي للاحصاء الفلســطيني فجــوات حادة فــي تمثيل النســاء في المناصــب القياديــة فــي المؤسســات والنقابــات وذلك كمــا يلي:

- لا زال تمثيــل النســاء في المجلســين الوطني والمركزي ضعيفــاً لمنظمة التحرير الفلســطينية ، حتى نهاية العام 2023، وبلغت نســبة النســاء في المجلــس المركزي 22.3%، وفي المجلس الوطنــي 10.9% ولا يوجد اي تمثيل للنســاء في اللجنة التنفيذية.
- امــرأة واحدة تشــغل منصب محافظ في الضفــة الغربية مقابــل 10 محافظين، وامرأة واحدة تشــغل منصب نائب محافظ مقابل ســبعة رجال.
- تشــغل النســاء في الحكومة التاســعة عشــرة 4 نســاء فقط في منصــب وزير مقابــل 20 وزيراً من الرجــال للعام 2024.

- حوالـي 1% مـن رؤسـاء الهيئـات المحليـة في فلسـطين هـنّ من النسـاء، مـع ملاحظة انـه لا توجـد أي امرأة كرئيـس لهيئـة محلية في قطاع غزة، وشـكلت النسـاء 5% مـن المناصب كنائبـات للرئيس في الهيئـات المحلية فـي الضفـة الغربيـة لعـام 2023، و26 % من أعضـاء الهيئـات المحلية في الضفـة الغربية هنّ من النسـاء في العام 2023.
- 17% فقط من سفراء دولة فلسطين في الخارج من النساء.
- 8.7% فقـط من رؤسـاء مجالـس الطلبة في الجامعات في فلسـطين هنّ إنـاث مقابل91.3 % مـن الذكور، في حيـن 35.9 %مـن أعضـاء مجلس الطلبة في جامعات فلسـطين هم مـن الإناث مقابـل 64.1% من الذكور
- بلغت نسـبة النسـاء في الشـرطة الفلسـطينية فـي الضفة الغربيـة في العـام 2023، 4.5% وهـي في تراجع عن السـنوات السابقة.
- 23.2% من القضاة في الضفة الغربية هنّ من النساء في العام 2023.
- نسبة النساء أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربية 24.8%
- 1.9% فقـط مـن إدارة مجلس الغرف التجارية الصناعية الزراعية في فلسـطين هنّ من النسـاء مقابل 98.1% من الرجال، ونسـبة النسـاء الأعضاء في الغرف التجارية 2.9%.
- 39.8% من الموظفين في القطاع المصرفي الفلسطيني هنّ إناث مقابل 60.2% من الذكور.
- 15.3% نسـبة النسـاء الأعضاء في مجالس الشـركات المسـجلة في هيئة سـوق رأس المال الفلسطينية مقابل 84.7% للرجال.
- لا توجد نسـاء يتولّين إدارة أو رئاسـة الشـركات المسـجلة في هيئة سـوق رأس المال الفلسـطينية، كما يستحوذ الرجـال بالكامل على مجلـس إدارة الهيئة، دون أي تمثيل للنسـاء
- النقابات المهنية، فتُظهر الأرقام فجوات مماثلة؛ حيث تُشـكل النسـاء 22.2% من أعضاء نقابة الأطباء البشـريين فـي الضفـة الغربية، ولكن دون أي تمثيل لهن في مجلس إدارة النقابة. وفي نقابة المهندسـين، تُشـكل النسـاء 41% مـن الأعضـاء، ولكـن نسـبتهن فـي مجلـس الإدارة لا تتجـاوز 6.7%. وتـزداد الفجـوة وضوحـاً فـي نقابة الصيادلـة، حيث تُشـكل النسـاء 67.4% مـن الأعضاء، ولكنهـن يمثلن فقـط 14.3% في مجلس الإدارة، نسـبة النسـاء فـي مجالس إدارة نقابـة المحامين 13.3% علما بـان 36.0% من المحامين المزاوليـن للمهنة في الضفة الغربيـة هـنّ من النسـاء، و51.4% من المحاميـن المتدربين فـي الضفة الغربية هنّ من النسـاء
- 17.6% مـن رؤسـاء التحرير المسـجلين فـي نقابة الصحفيين الفلسـطينيين هنّ من النسـاء مقابـل 82.4% من الذكـور، مـع عدم وجود تمثيل للنسـاء كرؤسـاء تحرير مسـجلين فـي قطاع غزة
- 20.5% من الصحفيين المسجلين في نقابة الصحفيين الفلسطينيين هنّ من النساء مقابل 79.5% من الرجال
- أشـارت بيانـات القـوى العاملة حول النسـاء والرجـال العاملين في القطاع العام المدني في فلسـطين حسـب المسـمى الوظيفـي الـى فجـوات حـادة في وصول النسـاء للمراكـز الإداريـة العليـا، حيث بلغ عـدد من يحمل منصـب وكيـل وزارة 4 نسـاء مـن أصل 42، و4 وكيل مسـاعد من أصـل 53، و10 مـدراء عامون مـن فئة A3 من أصـل 74، و73 مديـر عـام من فئـة A4kمن أصـل 441، و 1,709 مدير من أصـل 5,506، علماً بأن عدد النسـاء الموظفـات مـن الدرجـة 10-1، و]D1 وD2، بلـغ 41,876 موظفة من أصـل 83,964 موظفة.

تعزي الأسـباب الرئيسـية وراء ضعف مشـاركة النسـاء في مواقع صنع القرار الى ضعف الخبرة في القضايا السياسـية، وكذلـك فـي العمـل التشـريعي والبلـدي والحكومي، عدا عـن ضعف المعرفـة الكافيـة بالقوانين والأنظمـة ذات العلاقة بالمـرأة، وضعـف مهـارات التواصل مع الآخريـن لدى البعض، عدم إقـرار بعض القوانين التي من شـأنها أن تشـكل حماية للمـرأة، وضعـف الوضع المادي لمعظم النشـيطات سياسـياً، مما يـؤدي إلى عدم التفـرغ، تهميش بعض رؤسـاء وأعضاء المجالـس البلديـة لـدور المرأة وعـدم احترامهم لرأيهـا، وضعف تعاونهـم، والثقافة التقليديـة ضد المرأة وممارسـة التنمر ضد القيادات النسـوية.

2.2.5. محدوديــة الشــمول والوصول العادل الى خدمات عامة نوعية وميســورة وخاصة في المناطق الاقل حظاً.

ينظـر الـى شـمول وتضمين السياسـات والخدمات العامة بانه عامل حاسـم ومسـرع للوصـول إلى النتائج المرجـوة لتعزيز المسـاواة بين الجنسـين وتمكيـن المرأة في جميع القطاعات الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسـية والثقافية والرياضية بما فيهـا قطـاع العدالة والبنية التحتية وذلـك من أجل الوصول الى فرص متسـاوية للجميع وتمكين المـرأة وردم فجوات النوع الاجتماعي او ضمان عدم توسـيعها.

يضمن الشـمول والوصـول العادل للخدمـات اولاً ادمـاج منظور النوع الاجتماعـي فـي تصميم السياسـات والخطط والبرامج فـي الخدمات وضمـان اسـتجابتها لاحتياجـات الرجال والنسـاء والاطفال وكبـار العمر علـى حد سـواء، وتبنـي موازنـات مراعية للنـوع الاجتماعـي، وضمان وصول متسـاو وعادل في خدمـات التعليم بما يعزز دعـم الفتيات في المناطـق المهمشـة والفقيـرات وذوات الاعاقـة وتوفير بيئة مدرسـة شـاملة وآمنة، وكذلك تحسـين الخدمات الصحية خاصـة الرعاية الصحية المتعلقـة بالأمومـة والطفولة والصحـة الإنجابية، وتطوير سياسـات داعمـة لدمـج المـرأة في سـوق العمـل والحمايـة الاجتماعيـة وتوفير البنية التحتية الصديقة للجنسـين من وسـائل نقل عام آمنة وميسـورة تراعـي احتياجات النسـاء وذوي الاعاقـة وتطوير السـكن اللائق للجميع ووضـع تدابيـر وتقديـم خدمات تضمـن خدمـات رعاية نوعيـة وتقديم خدمات ومسـاعدات للأسـر الفقيرة والنسـاء المعنفات.

القطاعـات الاساسـية المقدمـة للخدمـات العامـة

1.العمـل والتشـغيل 2. الحمايـة والتنميـة الاجتماعية 3. قطـاع العدالة 4. الرياضـة والشـباب 5. التكنولوجيـا والاتصـالات 6. الصحـة 7. التعليـم والتعليـم العالي 8. التدريـب المهني والتقني 9. قطاع الأمن 10. الشـؤون المدنية والاحوال الشـخصية 11. البيئة 12. الحكـم المحلـي 13. الزراعـة 14. السـياحة 16. الخارجيـة 17. المصرفي والمالـي 18. الاقتصـاد الوطنـي 19. الصناعـة 20. الثقافـة 21. الاعلام 22. مكافحة الفسـاد

اهتمـت حكومـات فلسـطين المتعاقبـة فـي تعزيـز المسـاواة بيـن الجنسـين وتمكين المرأة في جميـع عمل الوزارات والهيئـات الحكومية وتلاهـا ايضاً قطاع الامـن وذلك من خلال قرار مجلس الـوزراء رقم (8) لعـام 2008، بشـأن وحـدات النوع الاجتماعـي في الوزارات والـذي أناط بها مهام ومسـؤوليات تضمين قضايـا واحتياجات النـوع الاجتماعـي في خطط وسياسـات الـوزارات وتدقيق ومتابعـة البرامج والسياسـات من منظور النـوع الاجتماعي. كما أشـار القـرار بـأن وحدات النوع الاجتماعـي ترتبط بعلاقة تنسـيقية مع وزارة شـؤون المرأة بحيث تقدم الـوزارة للوحدات الدعـم الفنـي والإداري اللازم لعمـل الوحـدات. وتتكـون الوحـدة مـن دائرتين، دائـرة التدقيـق والمتابعة من منظـور النوع الاجتماعـي ودائرة تطويـر وإدماج النـوع الاجتماعي.

يبلـغ عـدد وحدات النـوع الاجتماعي في الـوزارات والمؤسسـات الحكومية التي شـكلت لأغراض التضمين فـي القطاعات المختلفـة 40 وحـدة، منهـا 24 وحدة مثبتة علـى الهيكل التنظيمي و16 وحـدة مصنفة بدرجة مدير. يناط فـي هذه الوحدات مجموعـة مـن المهام والمسـؤوليات التي تضمن تضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في اسـتراتيجيات وسياسـات وخطـط وموازنـة الدائـرة الحكوميـة، ومراجعـة القوانيـن والتشـريعات من منظـور النوع الاجتماعـي وتقديـم التوصيات، والعمـل علـى تعزيـز تكافـؤ الفرص بيـن الموظفيـن والموظفات فـي الدائـرة الحكومية، لا سـيما في الوصـول لمواقع صنـع القـرار، مراجعة اتفاقيـات ومذكرات التعاون التنموي والفنـي وتقديم التوصيات للتأكد مـن مراعاتها للنوع الاجتماعي، الإشـراف والمتابعـة علـى التدقيق على اسـاس النوع الاجتماعـي في الدائرة الحكومية ومتابعة سـير العمـل على تنفيذ التوصيـات، والتنسـيق والتعـاون مـع جهات الاختصـاص للتأكد من مراعـاة النوع الاجتماعي فـي نظام المتابعـة والتقييم، والاشـراف على تطوير مؤشـرات حساسـة للنوع الاجتماعي، والاشراف والتنسـيق على إعداد الدراسـات والبحوث المبنية على اسـاس النوع الاجتماعي.

تواجـه وحـدات النوع الاجتماعـي مجموعة من المشـكلات والعوائق التي تؤثر علـى أداء عمل الوحدات بنـاء على الاهداف والمهـام الموكلة إليهـا اهمها ما يلي:

- ضعف وجود رغبة سياسية لدى صناع القرار بضرورة وجود وحدات النوع الاجتماعي على الهيكل التنظيمي.
- قلـة إشـراك وحـدات النـوع الاجتماعي فـي اللجـان الوزارية كلجـان التخطيـط ولجـان الموازنات الحساسـة للنوع الاجتماعي.
- الافتقـار فـي العديـد من الوزارات إلـى وجود موازنـات مالية خاصة بالنـوع الاجتماعي من أجل تنفيذ نشـاطاتهم الخاصة بالوحدة.
- غيـاب نظـام الرقابـة والمتابعة لوحـدات النـوع الاجتماعي وآليـات عملهم في الـوزارات المختلفة حسـب بطاقة الوصـف الوظيفـي المعتمدة، إضافة إلى دور الوزارات نفسـها في توفير بيئة عمل مناسـبة للوحدات لتسـهيل قيامهـم بأعمالهـم المنوطة بهم.

2.3. نتائج وانجازات ودورس مستفادة عبر قطاعية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة2019-2024

بذلت وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة جهود كبيرة في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين وقد تم تحقيق عدد كبير من الأهداف كما تشير عمليات المتابعة. رغم الأزمات والجوائح الصحية والسياسية التي رافقت عملية تنفيذ الخطة.

نظراً للجهود الكبيرة التي بذلتها الوزارة بالاستناد إلى طاقمها الفاعل فقد رسمت خطة عمل تنفيذية واضحة ومحددة لعبت دوراً محورياً في تحقيق الاستهداف، وكذلك التواصل مع القوى الداعمة والدافعة كالشركاء المحليين والدوليين من خلال عقد الحوارات المشتركة التي لعبت دوراً محورياً في الوصول الى اتفاق على جزء كبير من الاستهدافات خاصة فيما يتعلق بقضايا القرارات والسياسات التي تتطلب تعديل قانوني. كما عملت الوزارة على الضغط بقوة على الفاعلين ومتابعة ديناميكية العمل في المؤسسة الحكومية من خلال الأدوات المتاحة كاللجان والوحدات التي ساهمت بشكل كبير في إجراء تعديلات جوهرية وسريعة أدت لاتخاذ قرارات منشورة في مجلس الوزراء ومكتب الرئيس، الجدول أدناه يبين رصد الاستهدافات على مستوى المؤشرات وذلك حتى نهاية العام 2022.

المؤشر الاستراتيجي	سنة الأساس 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد الإناث المستفيدات من برامج التشغيل الذاتي	300	700	710
عدد النساء المسجلات في السجل التجاري	207	228	254
عدد النساء ضحايا العنف اللواتي تم الدفاع عنهن أمام الهيئات ا لقضا ئية	50	150	142
عدد التشريعات التي تم صياغتها وإقرارها وموائمتها من منظور حقوق الانسان والنوع الاجتماعي	5	20	31
عدد القضاة المتخصصين للأحداث والنوع الاجتماعي	38	38	65
عدد التشريعات أو المواد القانونية او الإجرائية الفلسطينية التي تم إقرارها في انهاء التمييز بين الجنسين او الحد من العنف ضد المرأة	3	6	8
عدد المؤسسات التي تتبنى وتنفذ برامج رئيسية في عملها لمناهضة العنف المجتمعي	10	15	20
عدد القرارات التي تم تبنيها من الأمم المتحدة او أحد مؤسساتها لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمه بحق المرأة الفلسطينية او اصدار بيانات داعمة لها	0	1	2
عدد النساء اللواتي تم تأهيلهن لمناصب عليا	0	100	400

أما على صعيد التدخلات والمخرجات المخططة 2019-2024، وبناء على ما استطاعت الوزارة من توثيقة فيمكن تلخيص أهم التدخلات السياساتية والمخرجات المنجزة كما يلي:

- تبني مجموعة من القوانين تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين: قرار بقانون رقم (21) لسنة 2019 بشأن رفع سن الزواج ليصبح 18 عام لكلا الجنسين، قرار بقانون رقم (22) بشأن منح الأم الحق في فتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين، مشروع قانون الميراث الذي يعجل بتوزيع الميراث بين الورثة، قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة، بحيث أصبحت حصة النساء على القوائم كل أربعة أسماء امرأة بعد الثلاث الأولى، وبهذا سترتفع نسبة النساء في المجلس التشريعي من 12% الى 26%، قرار بقانون رقم (14) لسنة 2021م بشأن نشر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مرسوم رقم (5) لسنة 2021م بشأن تعزيز الحريات العامة الذي

يمنح حرية التعبير عن الرأي ومنع الاعتقال، قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2021م بالحد الأدنى للأجور في فلسطين بحيث ارتفع الحد الأدنى من 1450 شيقل الى 1880 شيقل، قرار بقانون رقم (24) لسنة 2022م بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م وتعديلاته والذي يتضمن إقرار إجازة أبوة لمدة 3 أيام، قرار بقانون رقم (25) لسنة 2022م بشأن الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب، قرار بقانون رقم (25) لسنة 2021م بشأن نشر اتفاقية حقوق الطفل، قرار بقانون رقم (30) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن حماية الأحداث، قرار بقانون نشر العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية. قرار بقانون رقم (20) لسنة 2022م بتعديل قرار بقانون رقم (17) لسنة 2016م بشأن التنفيذ الشرعي المشاهدة، وتسليم الصغير والاستضافة، قرار بقانون رقم (24) لسنة 2022م بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م وتعديلاته الذي يتضمن رفع إجازة الأمومة من 70 يوم الى 90 يوم واحتساب ساعة الرضاعة ضمن استحقاق التقاعد، وإجازة أبوة لمدة 3 أيام.

- اتخاذ مجموعة من القرارت وتبني أنظمة تدعم تعزيز المساواة بين الجنسين: قرار مجلس الوزراء رقم (7/194/17/ م.و/ر.ح) لسنة 2018 بشان منح الأم الحق في نقل أبنائها من وإلى المدارس، إقرار اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية بتاريخ 26 أكتوبر من كل عام، منح جائزة سنوية للمرأة الاكثر تميزاً في القطاع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحقوقي والاعلامي، قرار من مجلس الوزراء بمنح حوافز للفتيات للالتحاق بالتعليم المهني الجامعي، تطوير نظام التحويل الخاص بالنساء المعنفات بالنسخة الثانية، نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لسنة 2021م الذي يمنح ذوي الإعاقة تغطية كاملة على بعض الأدوات المهمة، قرار مجلس الوزراء رقم ..... برفع نسبة تغطية التأمين الصحي للجرحى.

- إصدار رزمة من الدراسات والاستراتيجيات ذات العلاقة : إعداد الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين،»للأعوام 2023-2030، واستراتيجية المشاركة السياسية للمرأة 2023-2030، تم إنجاز مسح العنف الأسري 2019 الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء بتمويل من وزارة شؤون المرأة، بالإضافة إلى إنجاز دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، أنشأت الوزارة أداة الكترونية لرصد وتوثيق واقع النساء في ظل جائحة كوفيد19- لتظهر دور النساء الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، والثقافي والدور الفعلي والهام الذي قامت به المرأة الفلسطينية وما تقوم به في ظل الطوارئ والحجر المنزلي، ويمكن الدخول لهذه الأداة.وأطلقت وزارة شؤون المرأة وبالتنسيق مع الشركاء المرصد الوطني الالكتروني للعنف ضد المرأة على الموقع الالكتروني (www.gbvo.mowa.pna.ps) وتم تدريب ما لا يقل عن 300 من مدخلي البيانات وبدأ المرصد بالعمل رويداً رويداً في استخراج المؤشرات، لتشكل رقماً وطنياً.

- ركزت الوزارة عملها خلال العام 2024، وفي اطار الأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة التاسعة عشرة على خمسة أولويات، الأولوية رقم (1): الإغاثة وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي ومنظومة الرعاية الاجتماعية في الضفة وغزة، الأولوية رقم (2): المالية العامة والاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، الأولوية رقم (3): الاصلاح المؤسسي، الأولوية رقم (5): تعزيز الصمود في القدس والاغوار والمناطق المهمشة، من أهم الإنجازات والانشطة التي قامت بها وزارة شؤون المرأة في اطار الأولويات الخمسة.

- إصدار رزمة من التقارير والدراسات ذات العلاقة في تاثير العدوان الاسرائلي على النساء في قطاع غزة والضفة الغربية وتعميمها على الهيئات الأممية والدولية والعربية والانسانية والحقوقية وسفارات فلسطين في الخارج وتنظيم لقاءات ومشاورات وحملات مناصرة دولية لوقف الحرب وتوجيه المساعدات الطارئة للنساء.

- التخطيط والتصميم لمجموعة من الخطط والبرامج والمبادرات الخاصة في دعم النساء المتضررات من الحرب والعدوان وتوجيه المؤسسات الشريكة للعمل نحو أولويات النساء وضرورة مشاركة النساء في جهود الإغاثة والتعافي المبكر في قطاع غزة، وإعداد مسودة خطة ملحقة بالخطة الوطنية الثانية لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1325 تتضمن القضايا الطارئة والمستجدات التي برزت نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية.

- صقل مهارات 35 موظف وموظفة من هيئة مكافحة الفساد حول النوع الاجتماعي استحقاقاً لاستراتيجيتهم التي تم إقرارها مؤخراً، و تنفيذ 12 حلقات تلفزيونية (برنامج قضايهن) تناولت المرأة المقدسية، الريفية، اللاجئة، والخدمات الصحية والتعليمية والإيواء.

- إعداد الإطار الخاص بفعالية اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية، وإجراء المشاورات حوله مع اللجان المعنية، تمهيداً للإحتفاء بهذا اليوم على نحو يدعم تعزيز صمود المرأة في أرضها، تصميم مجموعة تدخلات وأنشطة تهدف إلى حشد الجهود وتثقيف المجتمع المحلي بشرائحه المتعددة بالقضايا المتعلقة بالنساء – ذات الأولوية - تمهيداً لتنفيذ الحملات المؤازرة لهن في مناطق جغرافية ومواقع مختلفة.

- إعـداد تقرير دولة فلسـطين حول نظام الإنـذار المبكر المراعية للمنظور الجنسـاني -الممارسـات الجيدة والدروس المسـتفادة- وفـق منهجية عمل UNDRR المرسـل من المركـز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث لاسـتعراض أهم ما قامـت بـه الوزارة من مبـادرات حول الإنذار المبكر من منظور المسـاواة بين الجنسـين.
- تقديـم مقتـرح ورؤيـة الـوزارة لخطة الدمـج المؤسسـي، وتعبئـة النمـاذج ذات العلاقـة والمحالة إليهـا من قبل الأمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء، وإقـرار التاميـن الصحي للنسـاء العامـلات في القطـاع الأمني.
- مراجعـة وتقديـم ملاحظات علـى رزمة من التشـريعات والانظمة والقـرارات والأدلة منها، مشـروع نظام معادلة الشـهادات، مشـروع نظام الداخلـي لاتحاد المقاولين الفلسـطينيين، برتوكـول الاحالة لضحايـا العنف في حالات الطوارئ، القرار بقانون رقم (18) لسـنة 2015 بشـأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية المعدل، مشـروع نظام مُعـدل لنظام الاعتراف ومعادلة الشـهادات الصادرة عن مؤسسـات التعليم العالي غير الفلسـطينية المعترف به، الخطـة الطارئـة للوقاية من المخـدرات والمؤثرات العقلية، الإطار الاسـتراتيجي لبناء دولة فلسـطين. وإعداد دليل للعمـل في حالات الطوارئ بخصوص نظام التحويل بالشـراكة مع المركز الفلسـطيني للارشـاد.
- العمـل علـى التطويـر الاداري للـوزارة، والـذي شـمل نظـام الكترونـي لضبط الـدوام، حفـظ الملفـات الكترونيا بالامكانيـات المتاحـة، اسـتكمال جهـود أتمتـة المرصـد الوطنـي لرصـد العنف ضد النسـاء، تقديـم عرض حول الـوزارة وبرامجهـا وعلاقتها بالهيئـات المحلية في الاجتماع الخاص بفريق شـمول الفئات المهمشـة في الهيئات المحلية.

الدروس المستفادة -2019 2024

- الوصـول إلـى اقتصاد فلسـطيني جامـع يعزز المشـاركة الاقتصادية للمرأة يسـاهم بشـكل ملموس فـي دفـع تعزيز المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المـرأة ليس فقط فـي المجال الاقتصـادي بل أيضاً فـي المجـال السياسـي وصنع القـرار والحد من العنـف المبني على النـوع الاجتماعـي والوصول إلى خدمـات نوعيـة فـي جميع القطاعات، وهو ضرورة وشـرط مسـبق لتحقيـق أهداف التنمية المسـتدامة والتزامـات دولة فلسـطين تجـاه الاتفاقيات الدوليـة والعربية والسياسـات الوطنية.
- الحـد من العنف المبني علـى النوع الاجتماعي يتطلب جهود وطنية من كافة الجهات وخاصة التشـريعية ومؤسسـات العدالـة ومقدمي الخدمات، ويتطلب أيضـاً تطويـر الخدمات للناجيات مـن العنف وتوفير الحمايـة اللازمـة، بالإضافة إلى تعزيـز دور كل المؤسسـات وخاصة التعليمية في نشـر الوعي المحلي تجاه حقوق النسـاء وخاصة المرأة نفسـها.
- يتطلب حشـد الجهود الأممية والعربية والدولية للايفاء بالتزاماتها الانسـانية وبالمواثيق الدولية حملات وطنية تنسـق وتـدار بين كافة المؤسسـات وفق رصد وتوثيق مهنـي لجميع الانتهاكات التي يمارسـها الاحتـلال ضد الرجال والنسـاء والأطفال في كافة المجالات ومتابعة حثيثة مع السـفارات الفلسـطينية .
- تدفع المشـاركة السياسـية ومشـاركة النسـاء في صنع القرار الجهود الوطنية الرامية لضمان الشـمول فـي جميع القطاعات والمؤسسـات سـواء الحكومية او مؤسسـات القطاع الخـاص او النقابات العمالية او النقابـات المهنيـة وهيئات الحكم المحلي ومؤسسـات قطـاع العدالة والأمن.
- يسـاهم تفعيـل وحـدات النوع الاجتماعي في تسـريع نتائج الشـمول والتضمين في جميـع القطاعات وتعزيـز نوعية الخدمات المقدمة للنسـاء.
- تعزيز استجابة عمليات المتابعة والتقييم في المؤسسات الرسمية لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
- تعزيـز التنسـيق بيـن الجهات المانحـة على قضايا المـرأة ومراعاة ان تكون الاسـتراتيجية مرجع أساسـي للتنفيذ .
- العمـل بمنهجية تحقيق السياسـات المنفردة التي تقر سـريعا كونها لا تؤخذ وقتا فـي النقاش والتحليل وتتسم بالوضوح.
- زيـادة التنسـيق والوضوح بين دوائر صنع السياسـات وبناء لقـاءات دورية في هذا المجـال لما له أهمية في توضيـح المفاهيم والرؤى.

القسم الثالث، الرؤية والأولويات الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

3.1 الرؤيا عبر القطاعية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة

جاءت الرؤية بالتوافق عبر مشاورات معمقة مع الشركاء وصناع القرار في الحكومة والمجتمع المدني والخبراء والتناغم مع التزامات دولة فلسطين الوطنية والاممية والعربية، حيث تم عقد اجتماعين مركزيين للمجلس الاستشاري لوزارة شؤون المرأة والذي يضم وكلاء الوزرات ورؤساء المؤسسات النسوية ذات العلاقة، كما تم عقد اجتماع خاص بالشركاء والخبراء الدوليين، واتفقوا على رؤية وأولويات للمرحلة القائمة كاساس للمسار الاستراتيجي عبر القطاعي.

الرؤيا: مجتمع فلسطيني تسوده العدالة الاجتماعية يتمتع فيه الرجال والنساء والفتيات والفتيان بالمساواة

تلتزم وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة بالشراكة القائمة، كل في إطار دوره واختصاصه نحو اتخاذ كافة التدابير المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية اللازمة حتى يحصل كل فرد في المجتمع بغض النظر عن عمره او جنسة على الفرص المتساوية للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون تمييز.

نؤمن كوزارة وشركاء بأن تمتع الرجال والنساء والفتيات والفتيان بالمساواة، ليس مجرد حق من حقوق الانسان او التزام سياسي، بل هو في الأصل التزام إنساني أخلاقي وركيزة من ركائز التنمية المستدامة والإزدهار، وشرط مسبق للدفع للأمام في تحقيق الامن الغذائي ومكافحة الفقر وتحسين مخرجات نوعية التعليم وتمتع الجميع بمن فيهم الاطفال بالصحة والتنشئة الجيدة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية وتحقيق الامن والسلم المجتمعي.

رسالة وزارة شؤون المرأة:»تطوير وتغيير السياسات والتشريعات والقوانين وتحسين الخدمات، وبناء الشبكات بما يحقق المساواة بين الجنسين، وتعزيز التنسيق مع كافة المؤسسات الشريكة المحلية والاقليمية والدولية لضمان توفير الوقاية والحماية، والمشاركة، والتمكين التنموي (اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً، وحقوقياً) وتعزيز ممارسة المرأة الفلسطينية حقها في المسائلة».

تستند وزارة شؤون المرأة في إطار قيادتها للجهود الوطنية والدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اولاً على وثيقة إعلان الاستقلال 1988، والقانون الأساسي المعدل 2005، والوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية 2012، وقرار المحكمة الدستورية العليا بشأن سمو الاتفاقيات الدولية ما لا تتعارض مع الثقافة الوطنية والدينية، وثانياً على مجموعة من المرجعيات الاتفاقيات الموقعة او التي التزمت بها الحكومة ذات العلاقة بالمساواة بين الجنسين، ومنها أهداف التنمية المستدامة 2030، ومنهاج عمل بيجين 1995، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

3.2. الأولويات عبر قطاعية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يختص هذه القسم في مجموعة الأولويات الوطنية التي توافق عليها الشركاء من المؤسسات والهيئة الرسمية والقطاع الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، كاولويات ذات أهمية قصوى والتي تشكل مرجع يستند إليه الجميع في تحديد استراتجيات عملة وخططه وبرامجه، مع ملاحظة ان ترتيب الأولويات لا يعكس أهميتها حيث ان الأولويات الخمسة على نفس الدرجة من الأهمية.

محاور العمل الوطنية عبر القطاعية للأولوية 1، حماية النساء من عنف الاحتلال الإسرائيلي ومساءلة الجناة.

- محور المناصرة وحشد الجهود الاممية والعربية الدولية الرامية لمعاقبة ومساءلة اسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الفلسطينين والنساء والأطفال وتوثيق ورصد وتعميم الانتهاكات في جميع المحافل الدولية .
- محور مشاركة النساء والفتيات والمجتمع المحلي في الحد من عنف الاحتلال والتوعية في الحقوق والتبليغ والمقاضاة، والمشاركة الفاعلة في في جهود السلام الرسمي وغير الرسمي وصناعة القرار.
- محور الخدمات القانونية وخدمات الحماية للنساء المعنفات من الاحتلال بمهنية عالية وبشكل كافي.

- محور التقارير ونشر البيانات بشكل دوري ومنظم بما يتصل بالقرار 1325
- محور تدابير الأجهزة الامنية الفلسطينية لتعزيز مشاركة النساء في الأجهزة الأمنية وتعزز القيادة المشاركة للمرأه وتتبنى قرارات وممارسات تراعي منظور النوع الاجتماعي.
- محور مراجعة وتطوير المعايير والخطط والبرامج في العمليات الإنسانية وأعمال الاستجابة الطارئة والإنعاش المبكر لتعزيز استجابتها لاحتياجات الرجال والنساء والاطفال وكافة الفئات.

محاور العمل عبر القطاعية الوطنية للأولوية 2، القضاء على العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص وإنهاء التمييز ضدها.

- محور الحماية والتوعية بما يضمن مشاركة وشمول جميع الفئات المجتمعية والمؤسسات والهيئات والافراد.
- محور دعم آليات الحماية للنساء ضحايا العنف والكشف عن حالات العنف بما يشمل خدمات الحماية في قطاع الصحة ووحدات حماية الأسرة والإرشاد والنيابة النظامية والشرعية.
- محور استجابة الأنظمة القانونية ومنظومة العدالة لقضايا العنف ضد النساء ويشمل مراجعة وتعديل القوانين وإصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة للإنفاذ وإصدار الدراسات والتقارير التشخيصية لوضع الاستجابة القانونية لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وتأثيراته.
- محور العلاقات ما بين الشركاء ذو الصلة في القضاء على العنف والتشبيك والتعاون بين الشركاء
- تعزيز ادوات المحاسبة للمعنفين

محاور العمل عبر القطاعية الوطنية للأولوية 3، زيادة تشغيل النساء وتعميم معايير العمل اللائق للنساء في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.

- محور التدابير الخاصة في بيئة العمل اللائق والآمن للنساء في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني بما يشمل التشريعات ذات العلاقة في التوظيف، التحرش، الأجور، الإجازات، التعاقد، العقوبات، بيئة العمل، السلامة والصحة المهنية، رعاية الطفل، شمول ذوي الإعاقة وأمور أخرى والالتزام بها وأعمال الرقابة والتفتيش وأنظمة الشكاوى والوصول للمحاكم والقضاء والعمل النقابي.
- محور ريادة الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية المبنية على التقنيات العالية والتكنولوجيا ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات، يشمل المحور الشمول المالي ومنظومة تشريعات الاعمال وخدمات تطوير الأعمال واستخدام التكنولوجيا والصناعة والذكاء الاصطناعي، ومخرجات التعليم العالي.
- محور اقتصاد الرعاية لضمان تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة بما يضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية.
- محور التدريب المهني والتقني والتعليم العام والذي يشمل المساقات التدريبية في مجالات واعدة ومبنية على السوق والتكنولوجيا وشاملة للنساء من كافة المناطق.
- محور الشمول المالي للنساء بما يشمل التثقيف المالي ورزم خدمات مالية خاصة للنساء ووضع آليات لتعزيز وصول النساء للخدمات المالية.
- محور المرأة في صنع القرار في المؤسسات والهيئات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الاهلية والاتحادات والنقابات العمالية والنقابات المهنية.

محاور العمل عبر القطاعية الوطنية للأولوية 4، تمكين المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار والمشاركة السياسية والمجتمعية

- محور مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار خاصة في النقابات المهنية والاتحادات والهيئات المحلية والنقابات واللجان العمالية.
- محور التربية على الحقوق السياسية للمرأة تشمل الشباب والشابات والفتيان والفتيات ومختلف المؤسسات بما فيها الاعلامية والتربوية والدينية.

- محـور تسـليط الضـوء علـى المـرأة الفلسـطينية وقضاياهـا ومشـاركتها السياسـية والتعـاون مـع الشـبكات والمؤسسـات الإعلاميـة والتكنولوجيـة والحقوقيـة المؤثـرة محليـاً، واقليميـاً، ودوليـاً.
- محـور بنـاء قـدرات النسـاء المرشـحات لمناصـب اداريـة عليا ووضـع التدابيـر الخاصة فـي تمكينهـن من فرص التدريـب والتطويـر المهنـي لوصـول لقيـادة المؤسسـات فـي القطاع الخـاص والعـام والاهلـي والامني.

الأولويـة 5، تعزيـز دور ومأسسـة الأليـات الوطنيـة الرسـمية وغير الرسـمية المعنية بقضايـا المرأة والنـوع الاجتماعـي في كافـة القطاعات

- محـور بناء قـدرات وحدات النـوع الاجتماعي للايفـاء بالتزاماتهـا وتعزيز مواردها البشـرية والماديـة والمالية تجاه الشـمول والتضميـن فـي كافـة القطاعـات وخاصة الوصـول الى تعليـم نوعي وشـامل وخدمـات صحية جيدة وتوفيـر خدمـات بنية تحتيـة ومشـاركة ثقافية ورياضية ومشـاركة في فاعلـة في القـوى العاملة .
- محـور البيانات والسياسـات والدراسـات والخطط والموازنـات والمتابعـة والتقييم لكافة القطاعـات ذات الأولوية لتعزيـز المسـاواة وتمكين المرأة.
- التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.

3.3 شركاء نحو التغيير: التزامات وأدوات المؤسسات والهيئات الشريكة في تنفيذ الاستراتيجية نحو الأولويات .

تعتبر الاسـرة الفلسـطينية المؤثر والمتأثر الأساسـي في قضايا المسـاواة والعدالة بين الجنسـين، كما تؤثر وتتأثر قضايا المسـاواة والعدالة بين الجنسـين بـسياسات المؤسسـات الرسـمية والدولية ومؤسسـات المجتمع المدني ومؤسسات القطـاع الخـاص ومؤسسـات وهيئات الحكم المحلـي وقطاع العدالة، وبشـكل محدد يمكن تصنيف مجموعات المؤسسـات والهيئـات الاساسـية ذات العلاقـة في تعزيز المسـاواة وتمكين المرأة الفلسـطينية كما يلي.

- **وزارة شـؤون المـرأة:** يناط بها مسـؤولية قيادة جهود تعزيز المسـاواة والعدالة بين الجنسـين وتمكيـن المرأة بما يتوافـق مـع المرجعيات الوطنيـة والالتزامات الاقليميـة والعربية، وضمان دمج وتضمين قضايا النسـاء في عمل الـوزارات والهيئات الرسـمية وتقديـم الاقتراحات والتوصيات السياسـاتية والتشـريعية والتنظيمية اللازمة ورصد وتشـخيص الواقـع والفجوات ذات العلاقـة ورفع الوعي المجتمعي وحشـد الجهود الوطنيـة والدولية تجاه حقوق النساء الفلسطينيات.
- **المجلـس التشـريعي:** السـلطة التشـريعية المنتخبـة والتي يناط بها سـن القوانيـن والرقابة على أداء السـلطة التنفيذيـة ومسـاءلة الحكومة واقرار الخطة العامة للتنمية والسياسـات العامة، ومناقشـة واقـرار قانون الموازنة العامة.
- **مؤسسـة الرئاسـة:** ينتخب رئيس دولة فلسـطين انتخاباً عاماً ومباشـراً من الشـعب الفلسـطيني، ويصدر رئيس الدولـة القـوانين بعد إقرارها من المجلس التشـريعي الفلسـطيني، وفي حالات الضرورة التـي لا تحتمل التأخير يصـدر الرئيـس قـرارات لها قـوة القانـون، ويجب عرضها علـى المجلس التشـريعي في أول جلسـة يعقدها بعد صـدور هذه القرارات، ويسـاعد مجلس الوزراء في أداء مهامه وممارسـة سـلطاته.
- **مجلـس الـوزراء(الحكومـة):** إعـداد وتقديـم مقترحـات القوانيـن وإقـرار الانظمـة واللوائـح التنفيذيـة للقوانين السـارية، والعمـل علـى إعـداد الموازنات اللازمة والحساسـة للنـوع الاجتماعي، وتنسـيق وتوجيه كافـة مكونات الجهـاز الاداري للـوزارات والهيئـات الحكومية، واصدار القـرارات والتوجيهات للجهات ذات الاختصـاص بتركيز الجهود لتحقيـق تنفيـذ فاعل وحقيقـي لالتزامات الحكومة نحـو تعزيز المسـاواة وتمكين المرأة وفق الخطط والسياسـات المتبناة.
- **الـوزارات والهيئـات الحكوميـة والاجهزة الأمنيـة:** تناط فـي الـوزارات والهيئات الحكوميـة مهـام تنفيذية تتعلق فـي تنظيـم وادارة وتقديـم الخدمات واقتـراح القوانين والانظمة واصـدار التعليمات التي تتعلـق في القطاعات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية وقطـاع الامن والبيئـة او القطاعـات ذات التقاطع مع وزارة شـؤون المرأة. يؤثـر وبتأثـر عمل الوزارات والهيئـات الحكومية على مجمل القضايـا والفجوات ذات العلاقة في تسـريع الوصول لتعزيز المسـاواة بين الجنسـين وتمكيـن المرأة.

- **ديـوان الموظفيـن العـام:** ينـاط في الديـوان مهمة تطويـر وتنظيم والإشـراف علـى الوظيفـة العامة،وتطوير الإطـار القانونـي واللوائح التنفيذية الناظمة للخدمـة المدنية. وتطبيق التشـريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها وتنميـة وتخطيط وإدارة الموارد البشـرية.

- **الأطـر النسـوية:** هيئـات مرتبطـة بالأحـزاب السياسـية تعمـل ضمـن أحزابها وفـي اطار الاتحـاد العـام للمرأة الفلسـطينية لحشـد وتأطير النسـاء الفلسـطينيات وبنـاء قدراتهن في جميع المناطق، وتنشـط فـي التاثير على سياسـات الأحـزاب السياسـية والحكومـة الفلسـطينية في تبنـي قضايا المـرأة وتعزيـز دور المرأة فـي قضايا الشـأن العـام والدفـاع عـن حقوقهـا في جميـع المجالات ورفع نسـبة تمثيل النسـاء فـي الأحزاب السياسـية.

- **مؤسسـات المجتمـع المدني:** مؤسسـات قائمة علـى العضويـة الطوعية يحكمهـا قانون خـاص ومجلس إدارة منتخب تعمل في مجال حقوق الانسـان والتمكين النسـوي وفي مجالات التنمية المختلفة. تعمل بشـكل مباشـر علـى قضايـا تعزيز المسـاواة والعدالة بين الجنسـين وتمكيـن المرأة في برامجهـا المختلفة، ومن خـلال التوعية وبنـاء القـدرات والضغـط والمناصرة وتنظيـم النسـاء وتطوير الدراسـات والتمثيـل القانوني وتقديـم الخدمات القطاعيـة والرصـد والتوثيـق لانتهاكات حقوق الانسـان وخاصة حقوق المـرأة، وتقدم بعض مؤسسـات المجتمع المدني الناشـطة فـي قطاعات اجتماعيـة واقتصادية وبيئية خدمات ودعم للرجال والنسـاء فـي قطاعات الزراعة، الأعمـال، التكنولوجيـا، البيئة، الطاقة، الدفاع والاستشـارات القانونيـة، التعليم، الصحة، الرياضة والشـباب.

- **مؤسسـات التعليـم العالـي:** يكفل القانـون الحق فـي التعليم العالـي، ويتيح الحريـة الأكاديميـة والبحثية التي تعـزز تنميـة القيـم الروحية والأخلاقية والإنسـانية للطالب، ويؤكد على بنـاء الهوية الوطنية ودعم وحدة الشـعب وترابطـه؛ ويسـهل عمليات إعـداد الكوادر البشـرية المؤهلة مـن المتخصصين والخبـراء والباحثيـن والفنيين في حقـول المعرفـة بأنواعهـا بما ينسـجم مع متطلبـات التنمية الشـاملة المسـتدامة. يبلغ عدد مؤسسـات التعليم العالـي فـي فلسـطين 51، منها 19 جامعـة تقليدية و15 كليـة جامعية و17 كلية مجتمع متوسـطة.

- **المؤسسـات ووكلات الاعـلام:** مجموعة من وسـائل الاعـلام المرئي والمسـموع والمقروء ووسـائل التواصل الاجتماعـي المملـوك للدولـة او القطـاع الخـاص او مؤسسـات أهليـة، تعمل وتنشـط فـي مجال رفـع الوعي المجتمعـي حول قضايـا النوع الاجتماعي، وحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية وحشـد الرأي العام تجـاه قضايـا معينة والمسـاهمة في تعزيـز الثقافة المجتمعيـة الداعمة لحقوق المـرأة والمسـاءلة المجتمعية.

- **هيئـات الحكـم المحلـي واللجان الشـعبية فـي المخيمـات:** حيث بلـغ إجمالـي العاملين فـي الهيئـات المحلية الدائميـن في العام 2022، 12,282 منهم 12% نسـاء، وبلغ عـدد الهيئات المحلية 443 هيئة منها 157 بلدية، 286 مجلـس قـروي و27 هيئـة محلية. تتأثر حياة الفلسـطينيين من النسـاء والرجـال والاطفال وكبار العمر والاشـخاص ذوي الإعاقـة فـي خدمـات وإدارة الهيئـات المحليـة، خاصـة تلـك التـي تتعلق في تعزيـز البنيـة التحتية في التجمعـات السـكنية والتنميـة الاقتصادية المحلية الشـاملة ومسـؤولياتها الاجتماعية.

- **المنظمـات والمؤسسـات العربية والأممية والدولية :** تمويل المؤسسـات الفلسـطينية وبنـاء قدراتها من أجل تفعيـل دورهـا في مجالات التنمية بشـكل عام وفي مجال دمـج قضايا النوع الاجتماعي تعمل مؤسسـات الامم المتحـدة علـى بناء قدرات المؤسسـات الحكوميـة لتمكينها من القيـام بالتزاماتهـا أمام المجتمـع الدولي، خاصة تلـك المتعلقـة بتعزيز حقوق المـرأة ومناهضة العنـف ضد المرأة.

- **وحـدات النـوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسـات الرسـمية:** تعمل وحـدات النوع الاجتماعـي على تعميم ودمـج قضايا النوع الاجتماعي في اسـتراتيجيات وموازنات وخطط عمل الوزارات والمؤسسـات الرسـمية وتطوير قـدرات العامليـن في كافة المجـالات المتعلقـة بالنوع الاجتماعـي والرصد والمتابعـة والتقييم لضمـان الادماج في القطاعـات ذات العلاقة.

- **المؤسسـات الممثلـة للقطـاع الخـاص:** تعزيـز الحوكمة في عمل المؤسسـات الأعضـاء او التي تقـع في دائرة عمـل المؤسسـة التمثيلية ممـا يحد من تضارب المصالـح في علاقته مـع القطاع العام، وفي تحسـين الخدمات العامـة للمواطنيـن في بعـض المجالات مثـل الكهرباء والمياه والاتصـالات وغيرها

- **الجهـاز المركـزي للإحصاء الفلسـطيني:** المؤسسـة الرسـمية المناط بها جمع وتحليل ونشـر البيانـات الاحصائية فـي فلسـطين بهدف توفير بيانـات دقيقة وموثوقة لدعم عمليـات التخطيط وصنع القرار فـي مختلف القطاعات ويعمـل علـى تنفيذ التعـدادات الوطنية مثل التعداد السـكاني، الزراعـي، والاقتصادي إجراء المسـوح الإحصائية حـول السـكان، القـوى العاملـة، الفقر، الصحـة، التعليـم، الصناعـة، التجـارة، وغيرها جمـع البيانـات الإدارية من المؤسسـات الرسـمية وغير الرسـمية. ويعتبر الجهاز مصدراً رئيسـياً للمعلومات التي تسـاعد في بناء السياسات والتخطيـط التنموي المسـتدام، كمـا يلعب دوراً مهماً فـي رصد التغيـرات الاجتماعية والاقتصادية في فلسـطين.

3.4. تدابير التنسيق مع الشركاء لضمان الوصول للنتائج

ستعمل وزارة شؤون المرأة على تشكيل وتطوير عمل مجموعة من اللجان التي تضم المؤسسات الشريكة وتفعيل مشاركتها في اللجان والهيئات الوطنية والدولية ذات العلاقة. ويشكل محدد تعطي الوزارة أهمية عالية لمجموعة العمل القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين التي تضم المؤسسات الدولية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتنسيق الجهود، واللجنة الوطنية الخاصة في قيادة الجهود الوطنية نحو غايات الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة، تعزيز المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى مشاركتها في اللجان الخاصة في الأهداف الاخرى، ومن اهم اللجان والآليات الوطنية التي ستوليها الوزارة اهتمام بالاضافة إلى ذلك:

- **لجنة لدراسة تعزيز عمل وحدات النوع الاجتماعي في الدوائر الحكومية:** وتهدف إلى تعزيز عمل وحدات النوع الاجتماعي في الدوائر الحكومية واقتراح الآليات اللازمة لمعالجة التحديات والاشكاليات التي تواجهها، ولأهميتها ترأسها وزيرة شؤون المرأة.
- **اللجنة التحضيرية لأعمال القدس عاصمة المرأة العربية:** تم تشكيلها بمرسوم رئاسي الهدف من تشكيلها تسليم دولة فلسطين رئاسة لجنة المرأة العربية في جامعة الدول العربية وإعلان القدس عاصمة المرأة العربية لعام 2025.ترأسها وزيرة شؤون المرأة وعضوية عدد من ذات الاختصاص من الهيئات والدوائر الحكومية وأيضاً عدد من المجتمع المدني.
- **اللجنة الدائمة للإشراف والمتابعة لرصد العنف الموجه ضد المرأة:** تسعى اللجنة إلى رصد البيانات وتحليلها لإصدار سياسات وتشريعات وقوانين لإنهاء العنف المجتمعي الموجه ضد المرأة، وإصدار رقم وطني موحد ليكون المرجع الرسمي لدولة فلسطين، وايضاً نظرا لأهمية اللجنة ترأسها وزيرة شؤون المرأة وتضم عدد من الهيئات والدوائر الحكومية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني في المحافظات الشمالية والجنوبية في فلسطين.
- **اللجنة الوطنية للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي:** تسعى اللجنة إلى تطوير الالتزام الحكومي لتضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والخطط وبرامج الوزارات المختلفة، وترأسها وزيرة شؤون المرأة وعضوية الوزارات المختلفة.
- **اللجنة المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدالمرأة:** تهدف اللجنة إلى متابعة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذ بنود الاتفاقية ومواءمة القوانين والتشريعات والإجراءات الوطنية، وتكون برئاسة مشتركة بين وزارة شؤون المرأة ووزارة الخارجية والمغتربين وتضم بعضويتها دوائر وهيئات حكومية ومجتمع مدني.
- **لجنة وطنية دائمة لرصد ممارسات وانتهاكات جرائم الاحتلال الموجهة ضد النساء:** وتسعى اللجنة إلى رصد جرائم وانتهاكات الاحتلال المخالفة للقانون الدولي الموجه ضد الفتيات والنساء.ترأسها وزيرة شؤون المرأة وتضم في عضويتها دوائر وهيئات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني.
- **لجنة نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات:** تسعى اللجنة إلى حوكمة آلية تضمن استقبال وتحويل النساء المعنفات لضمان تلقي الحماية والخدمة للنساء طالبات المساعدة.وترأس اللجنة وزيرة شؤون المرأة وتضم عضوية دوائر ووزارات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات أمنية (الشرطة).
- **اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد الفتيات والنساء:** تسعى اللجنة إلى رسم السياسات والآليات الوطنية لمناهضة العنف الموجه ضد الفتيات والنساء. ترأس اللجنة وزيرة شؤون المرأة وعضوية المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

3.5.دور وزارة شؤون المرأة في تسريع الوصول للنتائج

تستند وزارة شؤون المرأة في تدخلاتها الاستراتيجية بالأساس على فهمها العميق لدورها في إطار رسالتها الرامية إلى تعزيز السياسات والتشريعات وتحسين الخدمات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في جميع القطاعات للوصول إلى مجتمع فلسطيني تسوده العدالة الاجتماعية وصولاً إلى المساواة وكرامة العيش للجميع.

ستعمل وزارة شؤون المرأة على اتخاذ تدابير تنظيمية داخلية ترتكز على تعزيز التنسيق والشراكات الوطنية والإقليمية والدولية وفق الأولويات الوطنية التي تم التوافق عليها خلال إعداد هذه الاستراتيجية، وبشكل محدد ستعمل وزارة

شـؤون المـرأة على قيـادة الجهود وبناء القـدرات التنظيميـة الداخلية علـى ما يلي:

- مراجعة واقتراح توصيات سياسـاتية وخطط تشـريعية مبنية على دراسـات وتحليل مسـتمر للمنظومة التشـريعية فـي محـاور الأولويات الخمسـة من كادر مؤهل يعمل بالشـراكة الكاملة مـع جميع الأطراف.
- حشـد الجهـود الوطنيـة والدوليـة والعربيـة عبـر أوراق الموقف والمشـاركات في الهيئـات والمؤتمـرات واللجان الدولية والعربية والعلاقات الثنائية لمناصرة حقوق الشـعب الفلسـطيني بالتركيز على النسـاء وحشـد الشـراكات التمويليـة الوطنيـة والدولية لتمكيـن المرأة وفق الأولويات بالتنسـيق مع جميـع الأطراف المعنيـة وخاصة وزارة الخارجيـة والمغتربيـن ووزارة التخطيـط والتعـاون الدولـي والمؤسسـات الحكومية ومؤسسـات المجتمع المدني ذات العلاقـة والاتحـاد العام للمرأة والأطر النسـوية.
- تبني وتنفيذ برامج توعية وإرشـاد تسـتهدف النسـاء والرجال والمجتمع والمؤسسات تسـاهم في تسريع النتائج المخططة.
- تقديـم الدعـم الفنـي والإداري والمعرفة وبنـاء القدرات لوحـدات النوع الاجتماعـي في الـوزارات والهيئات في جميـع القطاعـات لتحسـين أدائهـا في مجـال تضمين قضايـا النـوع الاجتماعي في الـوزارات والهيئـات والقطاع الذي تنشـط فيه.
- تطويـر وتنفيـذ نظـام متابعـة وتقييـم يقـدم رزمة مـن التقارير حـول مؤشـرات قيـاس أداء الاسـتراتيجية وينتج المعرفة.
- الرصـد والتوثيـق لمجمـل القضايـا فـي محـاور الاسـتراتيجية وخاصـة مجـال العنـف المجتمعـي، والانتهـاكات الاسـرائيلية ضـد النسـاء، والمشـاركة الاقتصاديـة والسياسـية وإصـدار تقاريـر خاصـة.
- إجراء الدراسات والتقارير المتخصصة ذات العلاقة في محاور عمل الاستراتيجية وأية قضايا أخرى مستجدة.
- إعداد التقارير الخاصة في التزامات فلسطين نحو الاتفاقيات الدولية والعربية.

القسم الرابع، الأهداف والنتائج الإستراتيجية ومسار العمل الاستراتيجي

استند فريق التخطيط والموازنة في وزارة شؤون المرأة في مراجعة واعتماد المسار الاستراتيجي عبر القطاعي على رزمة الأولويات الوطنية عبر القطاعية التي تم التوافق عليها مع الشركاء كأساس لمحاور المسار الاستراتيجي، والمفاضلة بين الأولويات الوطنية عبر القطاعية بناء على الدروس المستفادة من عمل الوزارة والشركاء في الاستراتيجيات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنات والموارد المتوفرة في ظل الازمة المالية التي تواجه الحكومة الفلسطينية والمشاريع التطويرية والشراكات الموقعة.

راعت عملية اختيار المسارات والتدخلات السياساتية أيضاً الإرادة السياسية للحكومة نحو تعزيز المشاركة السياسية والتزاماتها نحو الاتفاقيات الدولية والمرجعيات العربية وبرنامج التنمية والتطوير 2026-2025 والوضع السياسي الناتج عن العدوان الاسرائيلي وما نتج عنه من تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية والحاجات الملحة للاغاثة والتدخل المبكر للتعافي للنساء والاسر.

يتكون المسار الاستراتيجي عبر القطاعي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خمسة مسارات فرعية تساهم بشكل ملموس في الوصول «مجتمع فلسطيني تسوده العدالة الاجتماعية يتمتع فيه الرجال والنساء والفتيات والفتيان بالمساواة» وهذه المسارات الفرعية هي: 1. حماية النساء من عنف الاحتلال الإسرائيلي وفق القرارات الأممية. 2.الاقتصاد الجامع وتشغيل النساء 3. مسار القضاء على العنف ضد المرأة 4. المشاركة السياسية للمرأة 5. مأسسة الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية.

4.1.مسار فضح عنف وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وفق القرارات الأممية

ترتكز نظرية التغيير في مسار فضح انتهاكات الاحتلال والعدوان المستمر على غزة والضفة الغربية على بنود أجندة المرأة والسلام والأمن وفق القرار رقم 1325 في العام 2000 والمواثيق الدولية خاصة القانون الانساني الدولي، والتزامات الدول الاعضاء في التوسط في السلام بطريقة شاملة ومستدامة، وتحقيق السلام والأمن الدوليين وإسهاماتها في منع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، وتعزيز مشاركة المرأة الكاملة والهادفة والمتساوية مع الرجل في عمليات السلام والحلول السياسية ضرورية للعمل الفعال في مجال حفظ السلام والوصول إلى نتائج مستدامة.

> وقف عنف الاحتلال على النساء والرجال شرط مسبق لتسريع تحقيق غايات التنمية المستدامة وخاصة تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق السلام والامن وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من العنف المبني على المجتمع والفقر وتحقيق الامن الغذائي

تشترط نظرية التغيير في الوصول إلى النتائج المرجوة في نطاق هذا المسار على تفعيل دور الحكومات والمنظمات الأممية والدولية في معاقبة ومساءلة إسرائيل عن جرائمها، وتطوير نهج الرصد والتوثيق للانتهاكات وفق الآليات الدولية وتعميمه في الوقت المناسب ووضع تدابير وطنية ودولية وقائية للحد من الانتهاكات الاسرائيلية مدعومة بالوعي والمعرفة المجتمعية وخاصة معرفة النساء بحقوقهن وآليات التبليغ والشكاوى والوصول للمحاكم، وتطوير المعايير والخطط والبرامج في العمليات الإنسانية وأعمال الاستجابة الطارئة والانعاش المبكر لتعزيز استجابتها لاحتياجات الرجال والنساء والاطفال وكافة الفئات، ويتطلب هذا كله زيادة تمثيل النساء في المؤسسات والهيئات ذات العلاقة. خصص المسار ثلاثة نتائج عبر قطاعية انبثقت من الأولويات عبر القطاعية التي تم التوافق عليها.

الهدف الاستراتيجي لمسار الحد من عنف الاحتلال: تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية

ترتكز النتائج عبر القطاعية والتدخلات السياساتية على ثلاثة محاور اساسية منبثقة من القرار الاممي، المحور الأول الحماية والوقاية والذي يتبنى مجموعة من التدابير الخاصة على توفير الحماية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانوني وتقديم برامج تدريبية وتوعوية لمقدمي الخدمات والمجتمع المحلي وخاصة النساء والمناطق الأكثر تضرراً من عنف الاحتلال المتزايد.

4.2. مسار اقتصاد فلسطيني جامع يعزز مشاركة المرأة الاقتصادية ويقدرها.

تقوم نظرية التغيير لتحقيق اقتصاد فلسطيني جامع على فرضية أساسية مفادها أن مشاركة المرأة الاقتصادية ليست فقط شرطاً مسبقاً، بل هي أيضًا محرك أساسي لتحقيق هدفين رئيسيين: الأول يتمثل في بناء مجتمع فلسطيني عادل تسوده العدالة الاجتماعية، حيث يتمتع الرجال والنساء والفتيات والفتيان بالمساواة والحماية والحد من التمييز في جميع المجالات. والثاني يركز على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تشمل تحسين جودة التعليم وتوفير خدمات صحية شاملة، وضمان الطاقة النظيفة، والسكن الملائم، والمياه، والعدالة للجميع. ويعد تحقيق هذه الأهداف مشروطاً بالتزام وطني واضح بتنفيذ البرامج التنموية المتفق عليها، وخاصة تلك التي تهدف إلى التحول الاقتصادي ومعالجة الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

الهدف الاستراتيجي لمسار اقتصاد فلسطيني جامع، زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق:

يسعى المسار بشكل محدد إلى تحقيق هدف مركب من ستة جوانب، 1. زيادة عدد النساء المنخرطات في الأعمال التجارية الابتكارية التي تعتمد التقنيات العالية. ثانياً: تعزيز مشاركة النساء في الأعمال متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الصغر. ثالثاً: زيادة عدد النساء الحرفيات والمهنيات العاملات في القطاع المنظم. رابعاً: تعزيز انخراط النساء في العمل التعاوني ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي. حيث خصص المسار أربعة نتائج عبر قطاعية انبثقت من الأولويات عبر القطاعية التي تم التوافق عليها. خامساً: تعزيز وصول النساء إلى الخدمات المالية الرسمية والرقمية بشكل عادل وآمن، بما يرفع نسبة امتلاك الحسابات المالية واستخدام أدوات الإدخار والتمويل والتأمين، ويسهم في زيادة مشاركة النساء الاقتصادية واستقلاليتهن المالية، خاصة في المناطق المهمشة والمتأثرة بالأزمات. سادساً: تعزيز جاهزية النساء رقمياً من خلال توسيع مهاراتهن في التكنولوجيا والأنظمة المؤتمتة، وزيادة استخدام الحلول الرقمية في العمل والإنتاج والخدمات، بما يحسن فرص التشغيل، ويرفع الكفاءة، ويدعم التحول الرقمي الشامل والمستجيب للنوع الاجتماعي.

أثر تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء:

- الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي
- تعزيز قدرة الأسر للوصول لتعليم شامل وعادل وخدمات صحية جيدة
- تقوية التماسك الاجتماعي، والحد من العنف والتمييز المبني على النوع، ودعم أنظمة الحماية الاجتماعية.
- دفع عجلة النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والمحلي، مما يزيد من إيرادات الحكومة ويقلل الاعتماد على المساعدات الاجتماعية.
- تعزيز مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والسياسية، والمواطنة المتساوية.

4.3. مسار القضاء على العنف ضد المرأة

ترتكز نظرية التغيير للقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي أولاً على التزامات دولة فلسطين ومعالجة مجموعة من العوامل البنيوية والهيكلية والمؤسساتية والتشريعية التي تدفع العنف المبني على النوع الاجتماعي للأمام. بنية نظرية التغيير لمسار الحد من العنف على ضرورة توفر مجموعة من الشروط المسبقة للوصول إلى النتائج والغايات المرجوة في مقدمتها موائمة المنظومة التشريعية والمؤسساتية والانفاذ، وبناء ثقافة مجتمعية واسعة رافضة للعنف ومشاركة في الحد منه، والتعامل المؤسساتي المنظم مع الناجيات من العنف وتقديم الخدمات اللازمة في جميع القطاعات، بالاضافة إلى بناء منظومة متينة لنظام التحويل الوطني وتعزيز الروابط والعلاقات.

يتقاطع مسار الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي مع الاهداف والنتائج ذات العلاقة في الوصول الى المساواة والتمتع بالمواطنة الكاملة للرجال والنساء وخاصة في الوصول إلى اقتصاد فلسطيني جامع وتعزيز وصول النساء للخدمات النوعية في كافة القطاعات وتمتعهن بمستويات جيدة من التعليم والصحة والوصول إلى خدمات بنية تحتية ملائمة وفي مقدمتها السكن اللائق والمياه النظيمة والطاقة الآمنة والوصول إلى العدالة والموارد والمشاركة السياسية.

الهدف الاستراتيجي مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي

ترتكز النتائج عبر القطاعية والتدخلات السياساتية على ثلاثة محاور أساسية منبثقة من القرار الاممي، المحور الأول الحماية والوقاية والذي يتبني مجموعة من التدابير الخاصة على توفير الحماية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية وتقديم برامج تدريبية وتوعوية لمقدمي الخدمات والمجتمع المحلي وخاصة النساء والمناطق الأكثر تضرراً من عنف الاحتلال المتزايد، وبشكل محدد خصص المسار أربعة نتائج عبر قطاعية انبثقت من الأولويات عبر القطاعية التي تم التوافق عليها.

4.4. مسار المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة وفي صنع القرار

ترتكز نظرية التغيير لمسار المشاركة السياسية والمجتمعية على التزامات دولة فلسطين الوطنية والأممية ذات العلاقة، وعلى مجموعة من الأسباب التي تدفع مشاركة المرأة للخلف، حيث التعامل وحلها يشكل شروط مسبقة للوصول الى النتائج المرجوة. وترتكز التدخلات الاساسية التي تندرج في مسار المشاركة السياسية والمجتمعية وفي مواقع صنع القرار على الوصول إلى ثقافة مجتمعية ومؤسساتية وإرادة سياسية تؤمن بأهمية ونتائج المشاركة السياسية للمرأة وتدفعها للأمام كونها ضرورة تنموية، والوصول إلى جيل واعي ومؤمن بحقوق المرأة في كافة المجالات وخاصة في قدراتها القيادية، وتعزيز ثقة النساء في قدراتها وإمكانيها وتوفير فرص التطوير الذاتي للمرأة في كافة المجالات الفنية والقيادية.

يدفع مسار التغيير للمشاركة السياسية والمجتمعية النتائج والغايات الخاصة في جميع أوجه المساواة والمشاركة في المجال الاقتصادي والحد من العنف بكافة أشكاله بما في ذلك عنف الاحتلال ووصول النساء إلى خدمات نوعية تراعي احتياجاتها وتحقيق اهداف التنمية المستدامة والمشاركة السياسية هي وسيلة وغاية في الوقت نفسه.

الهدف الاستراتيجي، زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار

4.5. مأسسة الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية

ترتكز نظرية التغيير في مسار المأسسة والتضمين للآليات الوطنية على فرضية أن المسؤوليات والمهام للوصول لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتطلب التزام الشركاء في العمل على الأولويات الوطنية وفق أسس المساءلة والالتزام في الأدوار والمسؤوليات المناطة بكل طرف، وأن المعلومات والمعرفة والترابط بين الشركاء يتطلب بيانات ومعلومات حديثة وموضوعية ومدعمة بالحقائقوالدروس المستفادة. وأن هذا كله شرط مسبق للوصول لجميع النتائج في المسارات الأربعة التي ذكرت في الأقسام السابقة. يتطلب أيضاً الوصول إلى النتائج بشكل أساسي تطوير عمل وأداء وحدات النوع الاجتماعي وفقاً لقرارات مجلس الوزراء خاصة في القطاعات الاستراتيجية التي تؤثر على حياة النساء مثل قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

تساهم المأسسة والتضمين تعزيز المساواة وتمكين المرأة في المؤسسات والبرامج والموازنات في الوصول إلى ان مسؤولية تعزيز المساواة بين الجنسين هي مسؤولية جماعية وتدفع كافة المسارات إلى الأمام.

الهدف الاستراتيجي، تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات

ترتكز النتائج عبر القطاعية والتدخلات السياساتية ذات العلاقة في المأسسة والتضمين في ثلاثة محاور عمل، محور وحدات النوع الاجتماعي ومحور الاعلام ، ومحور التنسيق والتشبيك وإنشاء الروابط.

4.6. تقاطعات المسار مع البرنامج الوطني للتنمية والتطوير واهداف التنمية المستدامة.

اعتمدت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة، البرنامج الوطني للتنمية والتطوير، المرحلة الاولى 2026-2025 كوثيقة مرجعية لإعداد استراتيجيات الوزارات والهيئات الحكومية 2027-2025. تهدف المرحلة الأولى من البرنامج بشكل أساسي إلى البدء في تنفيذ عملية التحول الاقتصادي والارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي، وان يمهد الطريق لعملية تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية شاملة وتسريع التعافي من الصدمة الاقتصادية العميقة التي سببتها الحرب المدمرة على غزة والعدوان على الضفة الغربية، وتنويع النشاط الاقتصادي، وزيادة مشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل مستدامة في الاقتصاد الوطني خاصة للفئات الشابة، وتعزيز الشمول الاجتماعي والقدرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية للتحديات العالمية الرئيسية بما في ذلك تغير المناخ، وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات الحكومية مما يساعدها على توفير الخدمات الأساسية وتحسين جودتها، وتأمين إمدادات الطاقة والغذاء والمياه لأبناء شعبنا.

حددت المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2026-2025، سبعةمبادرات تنموية استراتيجية تهدف إلى دعم جهود النهوض والتحول الاقتصادي وتمهيد الطريق نحو المرونة والاستدامة. من خلال استهداف سبعة مجالات ذات أولوية قصوى، وهي: 1. أمن الطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، 2. توطين الخدمات الصحية، 3. مدفوعات رقمية لاقتصاد رقمي، 4. تعزيز شمولية الحماية الاجتماعية 5. تعزيز استدامة الهيئات المحلية 6. تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي، 7. التعليم من أجل التنمية.

يشمل البرنامج الوطني للتنمية والتطوير أربعة ركائز أساسية للتطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي والتي تهدف إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الضرورية في كل ركيزة. الركيزة الأولى: السياسة المالية وإدارة المالية العامة، والركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون وتشمل، تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، تحقيق العدالة، وترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير. والركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال وتشمل رقمنة خدمات الاعمال، وتطوير البيئة القانونية والتشريعية، والركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية (المياه، والطاقة، والاتصالات، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية).

تتقاطع مسارات التغيير الخمسة مع الركائز الأربعة لبرنامج التنمية والتطوير ومع المبادرات السبعة بشكل مباشر، كما تساهم نتائج مسارات التغيير في دفع أهداف المبادرات والركائز الاربعة للأمام. تساهم ايضاً المبادرات والركائز في حال راعت من حيث التصميم والتنفيذ قضايا النوع الاجتماعي في تسريع الوصول للنتائج عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين. لمزيد من التفاصيل انظر الملحق الجدول (أ1-): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير.

تتقاطع جميع مكونات الاستراتيجية من حيث الرؤيا عبر القطاعية والأهداف والنتائج الاستراتيجية والتدخلات السياساتية مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة « المساواة بين الجنسين » والغايات التسعة المحددة في إطار الهدف الخامس، خاصة القضاء على التمييز، والعنف، والاعتراف بأعمال الرعاية، والمشاركة في صنع القرار، والوصول إلى الخدمات الصحية، والوصول إلى الموارد الاقتصادية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وتعزيز السياسات. كما تتقاطع الاهداف والنتائج في المسارات الخمس المحددة مع باقي اهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة في الحد من الفقر والقضاء على الجوع والوصول الى تعليم جيد وصحة جيدة وطاقة نظيفة ومياه وسكن لائق. كما تساهم النتائج المخططة في تعزيز الغايات المرتبطة في البيئة وتعزيز وبناء المؤسسات ومكافحة الفساد، انظر الجدول (أ2-): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة

القسم الخامس: التدخلات السياساتية والمشاريع والموازنة التقديرية

يستعرض هذا القسم أهم التدخلات السياساتية والمشاريع الجارية والتطويرية المرتبطة في النتائج الخاصة في مسارات العمل الاستراتيجية الخمسية، ويعرض الملحق في الجدول(ب) تفاصيل كل تدخل سياساتي والمسؤوليات للوزارة والهيئة الرئيسية ذات العلاقة والجهات المساندة. ويستعرض ايضاً هذا القسم نظرة عامة للموازنة التقديرية لكل نتيجة.

5.1. التدخلات السياساتية والمشاريع

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
الهدف الاستراتيجي الأول، تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية				
2.1 خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات	1.برامج تدريبية وتوعوية لمقدمي الخدمات لمواجهة انتهاكات الاحتلال في كافة المحافظات. 2.توفير خدمات الدعم الاجتماعي والصحي والنفسي لمواجهة انتهاكات في كافة المجالات. 3.اتخاذ تدابير الحماية الواجبة من آثار انتهاكات الاحتلال.	وزارة الصحة،هيئة الجدار والاستيطان، وزارة شؤون المرأة	برنامج دعم نفسي (UNODC) ، برنامج بناء أدلة إجرائية (UNFPA)	
2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضحها أمام منظمات حقوق الانسان وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات الدولية	1.رصد الانتهاكات الإسرائيلية ضد النساء. 2.استنهاض المجتمع الدولي لإدانة الجرائم الإسرائيلية ووقفها. 3.التشبيك وإقامة الشراكات مع منظمات حقوق الإنسان وأجهزة الامم المتحدة ورفع الوعي المجتمعي لإلقاء الضوء على واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال.	وزارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية،	برنامج تطوير الرصد الكترونياً (UNFPA)، دعم فني ESCWA	مشروع رصد وتوثيق عنف الاحتلال
2.3. النساء الأكثر تتضرراً من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	1 وضع وتنفيذ برامج بناء القدرات لدعم اكتساب النساء والفتيات مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة 2 التشبيك وإقامة الشراكات لدعم النساء الاكثر تضررا من ظروف الاحتلال	وزارة التنمية الاجتماعية، هيئة الجدار والاستيطان، وزارة الحكم المحلي، وزارة شؤون المرأة		مشروع دعم النساء المتضررات من ممارسات الاحتلال

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
الهدف الاستراتيجي الثاني، زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق				
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل	1.مراجعة واقرار تعديلات على القوانين والانظمة والتعليمات الناظمة للعمل اللائق من منظور النوع الاجتماعي. 2. تدابير مؤسساتية وتنظيمية لتعزيز دور التفتيش والرقابة والعمل النقابي ومؤسسات العدالة في إنفاذ التشريعات المتبناة. 3. حملات توعية وتدريب واستشارات قانونية وبناء قدرات للنساء واللجان النسوية للمطالبة بحقوقهن وتقديم الشكاوى والقضايا الحقوقية العمالية. 4. وضع حوافز وتدابير خاصة لتشجيع التحول من الاقتصاد غير المنظم في قطاعات مختارة الى الاقتصاد المنظم وتحفير القطاع الخاص لتبني معايير العمل اللائق.	وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، وزارة العدل		مشروع زيادة نسبة النساء بسوق العمل بواقع 5% (UNWOMEN regional office)
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات	1.مراجعة وتحديث وعصرنة المنظومة التشريعية والسياسية بما يراعي الشمول وتمكين رياديات وريادي الأعمال من النمو والاستمرار وتعزيز التنافسية وفق خطة تشريعية توافقية مبنية على التحليل المراعي للنوع الاجتماعي. 2.تطوير منتجات وبرامج مصرفية ومالية مختصة للنساء في مختلف القطاعات وبناء قدرات النساء في المجال المالي. 3.توفير خدمات تطوير اعمال نوعية وشاملة عبر حاضنات الأعمال والمسرعات وبرامج التمكين الاقتصادي بالتركيز على القطاعات الواعدة واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. 4.تطوير برنامج وطني يعمل على تعزيز دور المرأة في التعاونيات ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي.	وزارة العمل، وزارة الاقتصاد، وزارة شؤون المرأة، صندوق التشغيل، هيئة العمل التعاوني، وزارة الزراعة،....		مشروع الريادة والأعمال للنساء والفتيات. WOMENA/ GIZ مشروع si-gewe + oil التنمية الاجتماعية والاقتصادية
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية	1. موائمة التشريعات الوطنية وفق خطة تشريعية تعزز الاعتراف بأعمال الرعاية والمسؤوليات وحسن إدارتها والرقابة عليها وتخصيص حوافز لإنشاء وإدارة منشآت الرعاية. 2. دعم وتيسير تأسيس أو تطوير التعاونيات والمنشآت المجتمعية الناشطة في مجال الرعاية وخاصة في المناطق الريفية والبعيدة عن مراكز المدن. 3. برنامج توعية مجتمعية يغطي الرجال والنساء والمؤسسات حول المسؤولية الجماعية لاقتصاد الرعاية ودور الرعاية المباشرة وغير المباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز كرامة العيش واستدامتها للجميع، 4. تبني وتنفيذ برامج تدريب وبناء قدرات فنية وإدارية ومالية مستمر ومتطور ومستجيب لاحتياجات وواقع منشآت الرعاية.	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة		مشروع دعم الحضانات في المناطق المهمشة. مشروع ايطالي» التنمية الاجتماعية والاقتصادية "

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.	1.حملات توعية مجتمعية شاملة معززة حول مجالات وأهمية التدريب المهني والتعليم التقني والانخراط فيه. 2. تأسيس وتهيئة وتطوير مراكز التدريب المهني والتقني بما يراعي احتياجات النساء والفتيات. 3. برنامج مرافقة وتعليم مستمر ومتابعة للخريجين والخريجات من مراكز التدريب المهني والتعليم المهني 4. تدابير خاصة يتم شمولها في المراكز لتحفيز ذوات الإعاقة والنساء من المناطق بعيدة عن مراكز المدن، أو الملتحقات في مساقات ريادية أو مرتبطة في قطاعات اقتصادية واعدة	الهيئة الوطنية للتدريب المهني والتقني		مشروع تطوير مراكز التدريب المهني والتقني من منظور النوع الاجتماعي مشروع ايطالي» التنمية الاجتماعية والاقتصادية "
1.5 تعزيز وصول النساء إلى الخدمات المالية الرسمية والرقمية بشكل عادل وآمن، بما يرفع نسبة امتلاك الحسابات المالية واستخدام أدوات الإدخار والتمويل والتأمين، ويسهم في زيادة مشاركة النساء الاقتصادية واستقلاليتهن المالية، خاصة في المناطق المهمشة والمتأثرة بالعدوان.	إصدار أدلة ومعايير وطنية للشمول المالي المستجيب للنوع الاجتماعي. إدراج مؤشرات جندرية للشمول المالي ضمن السياسات والخطط الوطنية. التنسيق مع سلطة النقد والمؤسسات المالية لتطوير منتجات مالية ملائمة للنساء. 4. تعزيز الأطر التنظيمية لحماية المستهلكات مالياً ورقمياً. 5. دعم برامج التثقيف المالي والرقمي للنساء.	سلطة النقد		OIL
1.6 التمكين التكنولوجي والأتمتة	1. إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات واستراتيجيات التحول الرقمي الوطنية 2. تطوير أطر تنظيمية وتشريعية داعمة للأمان الرقمي وحماية البيانات 3. بناء القدرات الرقمية والتكنولوجية للنساء والفتيات 4. أتمتة الإجراءات والخدمات الحكومية ذات الصلة بالنساء 5. تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات التكنولوجية			OIL + SE-GEWEW
الهدف الاستراتيجي الثالث، مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي				
3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز	1.إقرار وتطوير التشريعات المرتبطة بحماية المرأة من العنف. 2.الاستمرار في تقديم الخدمات القانونية للنساء. 3. تطوير الانظمة التي تنظم عمل المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء والرقابة على عمل تلك المؤسسات وتعزيز انظمة حماية اجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي. 4. بناء القدرات واستحداث برامج التوعية في مجال التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد النساء.	وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل		مشروع مراجعة وتحديث التشريعات الخاصة في العنف المبني على النوع الاجتماعي

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
3.2. الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن	1. سياسات خاصة بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء. 2.استهداف المؤثرين من رجال الدين والقضاء، والإعلاميين، والمعلمين، والشباب والطلاب ببناء القدرات وبرامج التوعية حول حقوق الانسان وقضايا العنف ضد النساء.	وزارة شؤون المرأة ، وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي	برنامج الصحافة الاستقصائية و صحافة الحلول (UNODC)	
3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية	1. استهداف قدرات المؤسسات والعاملين والعاملات في المؤسسات التي تتعامل مع النساء من ضحايا العنف. 2. تقييم ودراسة الحالات، وتقييم الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف والناجيات من العنف والعمل على تطويرها. 3. تحسين الخدمات المقدمة للنساء من ضحايا العنف والناجيات من العنف وتقديم خدمات جديدة.	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة	برنامج بناء أدلة إجرائية (UNFPA)	مشروع تطوير البيوت الآمنة.
الهدف الاستراتيجي الرابع، زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار				
4.1.مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية	1. تطوير وانفاذ التشريعات والقوانين ذات العلاقة بما يعزز مشاركة المرأة السياسية. 2.اجراءات تعزز انخراط النساء والشابات بفاعلية في الانتخابات المحلية والتشريعية والطلابية. 3.مراجعة الأنظمة الداخلية للغرف التجارية والاتحادات والنقابات المهنية بما يضمن زيادة المشاركة السياسية للنساء.	وزارة شؤون المرأة، وزارة الحكم المحلي، وزارة العمل، وزارة الاقتصاد، النقابات		مشروع المشاركة السياسية للنساء
4.2.النساء والفتيات لديهن فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح.	1.برنامج توعية وتدريب لتحصين النساء في مواقع صنع القرار من الوقوع في الفساد ومعزز لانخراط النساء في جهود مكافحة الفساد والحوكمة. 2. مبادرات مصممة ومنفذة مع النساء والمؤسسات النسوية في مجالات حماية البيئة والحد من آثار التغير المناخي وتطوير الأعمال في مجال الطاقة النظيفة. 3. حوافز خاصة لانخراط النساء في الانشطة والاندية الرياضية والثقافية.	المجلس الاعلى للرياضة والشباب، سلطة جودة البيئة، هيئة مكافحة الفساد		مشروع ايطالي» التنمية الاجتماعية والاقتصادية "
4.3.تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت	1.انخراط النساء الفلسطينيات وتعزيز قدراتهن بالمشاركة في الهيئات الدولية. 2.انخراط الإعلام في نشر خطاب ومحتوى إعلامي لتحفيز النساء على الانخراط بالعمل السياسي. 3.إحياء المناسبات الوطنية والدولية الخاصة بالمرأة. 4. برنامج التربية على الحقوق السياسية للمرأة توسعت وزادت خاصة لدى الشباب والشابات في الجامعات الفلسطينية.	مكتب الاتصال الحكومي، وزارة شؤون المرأة، وكالات الاعلام الحكومي	برنامج الصحافة الاستقصائية و صحافة الحلول (UNODC)	مشروع بناء قدرات الوزارة UNWOMEN+ AICS

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
الهدف الاستراتيجي الخامس، تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات				
5.1 قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وإدماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	1.تطوير أطر للبيانات والسياسات والدراسات والخطط والموازنات وبناء قدرات العاملين من منظور النوع الاجتماعي 2 استمرار العمل على ضمان وصول المرأة والفتيات إلى تعليم نوعي. 3.توفير الرعاية والخدمات الصحية الشاملة والنوعية للفئات المهمشة. 4.تحسين وصول النساء إلى خدمات البنية التحتية.	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة،		مشروع بناء قدرات الوزارة UNWOMEN+ AICS
5.2 الإعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	1.توجيه الخطاب الإعلامي ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي. إجراءات تمكن الإعلام ليستجيب للنوع الاجتماعي. 2.تعزيز الإعلام الرقمي والتكنولوجيا الحديثة في نشر قضايا المرأة.			مشروع بناء قدرات الوزارة UNWOMEN+ AICS
5.3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	1.إجراءات التنسيق معززة لآليات المرأة والنهوض بها. 2.التشبيك المتواصل مع الشركاء لخلق توافق وطني على أولويات وقضايا المرأة.			مشروع بناء قدرات الوزارة UNWOMEN+ AICS

5.2. نظرة عامة للموازنة

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (مليون شيكل) 2025-2027	
		تشغيلية	تطويرية
الهدف الاستراتيجي الأول، تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً للقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية			
النتيجة1: خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات.	حماية المرأة	1.5	3
النتيجة2: جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضح أمام منظمات حقوق الانسان وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات الدولية.	حماية المرأة	1.5	3
النتيجة3 النساء الأكثر تتضرراً من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة.	حماية المرأة	1.5	3
الموارد المالية المطلوبة للهدف1 (13.5) مليون شيكل			
الهدف الاستراتيجي الثاني، زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق			
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل.	تمكين المرأة	3	6
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات.	تمكين المرأة	1.5	3
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية.	تمكين المرأة	1.5	3
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.	تمكين المرأة	1.5	9.5
الموارد المالية المطلوبة للهدف2 (20) مليون شيكل			

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (مليون شيكل) 2025-2027	
		تشغيلية	تطويرية
الهدف الاستراتيجي 3: مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة			
النتيجة1: بيئة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز.	حماية المرأة	0.3	3
النتيجة2: الثقافة والأعراف والأنماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن.	حماية المرأة	1.5	14.5
النتيجة3 النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية.	حماية المرأة	1.5	30
الموارد المالية المطلوبة 3 (50.8) مليون شيقل			
الهدف الاستراتيجي 4: زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار			
النتيجة1: مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية.	تمكين المرأة	1.5	3
النتيجة2: النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح..	تمكين المرأة	3	6
النتيجة3 تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت من خلال العمل الفعال والتعاون مع الشبكات والمؤسسات الإعلامية والتكنولوجية والحقوقية المؤثرة محلياً، وإقليمياً، ودولياً.	تمكين المرأة	0.9	3
الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات			
النتيجة1: قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وإدماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية.	تمكين المرأة	3	3
النتيجة2: الإعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي.	تمكين المرأة	3	1.5
النتيجة3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	تمكين المرأة	3	1.5
الموارد المالية المطلوبة للهدف5 (15) مليون شيقل			

القسم السادس: تدابير المتابعة والتقييم لإدارة الاستراتيجية

ستولي وزارة شؤون المرأة اهتماماً خاصا في تفعيل منظومة المتابعة والتقييم في إطار إدارتها للاستراتيجية عبر القطاعية وفق الدور المناط بها في قيادة الجهود والوطنية والمحلية والدولية الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين، ووفق، الجهود التي تقوم بها الامانة العامة لمجلس الوزراء، لرصد التقدم المحرز بتحقيق تدخلات الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، والتزاماتها في رصد المؤشرات الرئيسية من الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي إلى جانب المؤشرات المرتبطة بتوصيات لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز وقرار مجلس الأمن 1325، والعنف ضد المرأة، ومنهج عمل بيجين +30، وفي هذا السياق ستعمل الوزارة على استحداث او تطوير الأدوات التالية:

- **تفعيل وظيفة الرقابة والتقييم على مستوى وزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي:** بالاستناد إلى مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج عبر القطاعية والمؤشرات الواردة في الاستراتيجية وفي إطار ما يتم عليه التوافق وطنياً للمؤشرات المطلوبة في لتقديم التقارير حول توطين أهداف التنمية المستدامة 2030 وفي إطار المؤشرات والمعلومات المطلوبة للأمم المتحدة ولجامعة الدول العربية وللحكومة الفلسطينية وسيتم تطوير نظام رقابة وتقييم يضمن توفير المعلومات بشكل دوري من خلال أدوات ومصادر معلومات وطنية وذات مصداقية. كما سيعمل فريق من وزارة شؤون المرأة على تنسيق أنشطة الرقابة والتقييم حسب خطة يتم تطويرها في هذا السياق بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الشريك الرئيسي في رفد المعلومات للنظام) ومشاركة فاعلة من وحدات النوع الاجتماعي(الشريك الثاني). سيضمن نظام المتابعة والتقييم إصدار تقارير دورية لجميع المعنيين خاصة قيادة الوزارة واللجان والحكومة والمنظمات الدولية والعربية ذات الشأن والمراكز البحثية ومؤسسات المجتمع المدني. ستعمل الوزارة أيضاً في هذا الإطار على تقييم دوري للتدخلات والبرامج والمشاريع الرئيسية المرتبطة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الخروج بدروس مستفادة تساهم في بناء المعرفة و تعميمها .
- **تطوير الدراسات والأبحاث ذات العلاقة وتوظيفها في توجيه الخطط والمبادرات:** ستعمل الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وأبحاث النوع الاجتماعي في وزارة شؤون المرأة على تخصيص المصادر البشرية اللازمة وتأهيلها لقيادة فرق وطنية من الوزارات ووحدات النوع الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث لدراسة وتحليل دوري لقضايا وفجوات النوع الاجتماعي في جميع القطاعات. ستعمل أيضاً الإدارة العامة للتخطيط والسياسات على حصر جميع الدراسات والأبحاث المنشورة من قبل مؤسسات أخرى وتوفيرها باللغة العربية لجميع المعنيين، كما ستعمل على وضع وجهة نظر الوزارة في هذه الدراسات.
- **مأسسة العلاقة مع وحدات النوع الاجتماعي والمطالبة بزيادة عددها:** ستعمل وزارة شؤون المرأة من خلال مجلس الوزراء على اصدار قرارات باستكمال تشكيل او تفعيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والهيئات الحكومية والبلديات والأجهزة الأمنية وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة في جميع وحدات النوع الاجتماعي. كما ستعمل الوزارة على إيجاد آليات متابعة نصف سنوية على مستوى الوزراء لعمل وحدات النوع الاجتماعي للوقوف على المعيقات التي تواجهها الوحدات في القيام بالمهام المنوطة بها. كما ستعمل الوزارة على بناء مستمر لقدرات كوادر وحدات النوع الاجتماعي من خلال التدريب وتوفير المصادر اللازمة.
- **تفعيل دور مجموعة الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة والفريق الوطني:** تشرف الوزيرة بشكل مباشر على عمل مجموعة الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة وأعمال الفريق الوطني المشرف على الاستراتيجية وذلك بمساندة من وكيل وزارة شؤون المرأة ومدير عام التخطيط والسياسات في الوزارة. ستعمل الوزارة على تفعيل الدور الرقابي وأعمال المتابعة للمهام المخططة في إطار مخرجات البرامج وإعداد تقارير ربعية تصف التقدم المنجز في المهام والمخرجات وستعمل الوزارة على تفعيل دور الفريق الوطني في المراجعة السنوية للاستراتيجية القطاعية من خلال مراجعة الإنجازات التي تمت في محاور الاستراتيجية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.

- **مأسسة العلاقة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمة العربية للمرأة :** تلتزم وزارة شؤون المرأة بتقديم جميع التقارير السنوية المطلوبة منها في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وخاصة تقرير اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين بالإضافة إلى مساهمتها في إعداد التقارير الدورية حول الهدف الخامس من أهدف التنمية المستدامة والمتعلقة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتفعيل دورها وفق التزاماتها وما يضمن حشد الجهود والمبادرات الدولية الداعمة للاستراتيجية ومأسسة العلاقة مع المؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع المدني بخصوص المشاريع، حيث تؤدي مخرجات نظام المتابعة والتقييم في دوراً أساسياً في ذلك.
- **تنظيم العلاقة مع مراكز الأبحاث والدراسات والمؤسسات الاكاديمية ذات العلاقة:** ستعمل وزارة شؤون المرأة على تطوير سياسة خاصة في علاقة الوزارة بمراكز الأبحاث والجامعات بهدف تفعيل دورها في تعميم قضايا النوع الاجتماعي من خلال التعليم والبحث وزيادة دورها التنموي وخاصة المراكز والكليات المختصة في دراسات المرأة او التنمية او التربية والعلوم الاجتماعية، وإصدار التقارير التي تساهم في رصد المتغيرات وتحليل السياسات والتغذية الراجعة والمساهمة ورفد عمليات التخطيط الاستراتيجية المستقبلية.

القسم السادس: الجداول

الجدول (أ1-): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير

الهدف الاستراتيجي الأول : زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
الهدف الاستراتيجي الأول : زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق								
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل	1.عـدد التشـريعات التـي تم تبينهـا او تعديلهـا او إلغائهـا ذات العلاقـة فـي معاييـر العمـل اللائـق.	2025	0	1	2	3	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال
	2.نسـبة الزيـادة في أعمـال التفتيـش علـى منشـآت القطـاع الاقتصـادي المنظـم وغيـر المنظـم.	ستحدد لاحقاً		5%	10%	30%		
	3.نسـبة الزيـادة فـي معالجة قضايـا العمـل فـي المحاكـم ونظام الشـكاوي.	ستحدد لاحقاً		5%	10%	20%		
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال	1.نسـبة الزيـادة في النسـاء اللواتـي يعملـن لحسـابهن	2023	12.9	13.1	14	16	المبادرة الاولى: أمن الطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال
	2. نسـبة الزيـادة في النسـاء صاحبـات الأعمال	2023	1.3	1.4	1.6	2		
	3. عـدد التشـريعات التـي تم تعديلهـا او تبنيهـا او الغائهـا لتعزيـز شـمول النسـاء فـي قطـاع الأعمـال.	2025	0	2	5	8		
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية	1.عـدد التشـريعات والسياسـات الوطنية التي تم تبنيهـا لتعزيـز قطـاع الرعاية .	2025	0	1	2	4	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات الاساسية
	2.عـدد منشـآت الرعايـة التي تقـدم خدمـات وفـق مبـدأ التضامـن مـن القطـاع العـام والخاص ومؤسسـات المجتمع المدنـي والنقابـات والمجتمع المحلـي والهيئـات المحليـة	2025	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً		

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة	1.عدد المساقات التدريبية المقدمة من مراكز وكليات التدريب المهني والتقني التي تم تطويرها او استحداثها بناء على سوق العمل المحلي والخارجي وشاملة للنساء والفتيات	2025	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال
	2.نسبة الزيادة في الخريجين من النساء من إجمالي الخريجين في مستويات التدريب المهني والتقني الأربعة.	2018-2019	34.2	38	40	42		
الهدف الاستراتيجي الثاني، تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية								
2.1.خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات	1.عدد الإجراءات المتخذة لتوفير خدمات الوقاية والحماية للنساء المتضررات من الانتهاكات الإسرائيلية	2023	17%	20	30	40		الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون
2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضحها امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية	1. عدد الإجراءات المتخذة لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي	2023	18%	25	30	40		
2.3. النساء الاكثر تضررا من طروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	1.معدل إجراءات الإغاثة والانعاش التي تمت للاستجابة السريعة للنساء المتضررات من الانتهاكات الاسرائيلية	2023	10%	15	15	15		

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
الهدف الاستراتيجي الثالث، مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات								
3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز	1.عدد البنود التشريعية او التشريعات التي تم تبنيها او تعديلها او الغائها ذات العلاقة في الحد من العنف المجتمعي.	2025	0	4	6	6	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون
	2. نسبة الزيادة في التزام اصحاب الواجبات في انفاذ التشريعات المقرة ذات العلاقة في الحد من جميع أشكال العنف.	سيحدد لاحقاً		10%	20%	30%		
3.2. الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن	1.عدد البرامج والتدابير الوقائية المقدمة من الدولة وفق المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات.	2024	سيحدد لاحقاً	4	6	6		
3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية	2.معدل تقديم الخدمات الممولة من الدولة وفق المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات.	2023	47.9%	60%	70%	80%	المبادرة الثانية: توطين الخدمات الصحية المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات الاساسية

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
الهـدف الاسـتراتيجي الرابع، زيادة تفعيل المشـاركة السياسـية للمرأة في الحيـاة العامة ومواقع صنع القرار								
4.1.مشاركة المرأة في السلطة خاصة في اتخاذ القرار زادت ومواقع المناطق والنقابات والاتحادات والهيئات المحلية	1.نسبة النسـاء في المناصب القياديـة و الإداريـة (مؤشـر مركزي)	2023	21.4%	25%	30%	35%	المبادرات السبعة	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات الاساسية الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون
4.2.النساء والفتيات لهن فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح	1.عدد المبـادرات البرامج التي تشـمل النسـاء في المجالات التـي لهـا علاقـة فـي حماية البيئة.	2025	0	3	4	5		
	2. عـدد المبادرات والمشـاريع البيئيـة التـي تشـارك فيهـا نسـاء او تقودهـا مؤسسـات نسـوية.	2025	0	3	4	5		
4.3 تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت	1.معـدل مشـاركة الطالبـات فـي مجالـس الطلبـة.	2023	32.2%	40%	50%	60%		
	1.معـدل مشـاركة الدولة على الصعيـد الوطنـي والإقليمي والدولي لإظهـار صورة وواقع المرأة الفلسـطينية.	2023	33.3%	35%	40%	50%		

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
الهدف الاستراتيجي الخامس، تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات								
5.1. قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	معدل النظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبل الوزارات.	2023	12.8%	20%	30%	50%	المبادرة الاولى: أمن الطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة المبادرة الثانية: توطين الخدمات الصحية المبادرة الثالثة: مدفوعات رقمية لاقتصاد رقمي المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية المبادرة الخامسة: تعزيز استدامة الهيئات المحلية المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات الاساسية
5.2. الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	عدد المؤسسات الإعلامية التي تقدم برامج أسبوعية وبشكل ثابت على قضايا المرأة.	2023	1	2	3	4		
5.3.التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	نسبة الزيادة في الاجتماعات التي تعقدها الوزارة مع اللجان التي تشرف عليها سنوياً لتنسيق الجهود الوطنية وتعزيز التشبيك لتحقيق المساواة بين ا لجنسين .	2023	55%	60%	70%	80%		

النتائج عبر القطاعية التى تدفع إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الأداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهدف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
مسار اقتصاد فلسطيني جامع يعزز مشاركة المرأة الاقتصادية ويقدرها) للأمام					
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل.	1.عدد التشريعات التي تم تبينها او تعديلها او إلغائها ذات العلاقة في معايير العمل اللائق. 2.نسبة الزيادة في أعمال التفتيش على منشآت القطاع الاقتصادي المنظم وغير المنظم. 3.نسبة الزيادة في معالجة قضايا العمل في المحاكم ونظام الشكاوي.	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية انظر الملحق: أ1-	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف الخامس، المساواة بين الجنسين انظر الملحق الجدول (أ-2)	
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات.	1.نسبة الزيادة في منشآت الأعمال التي تقودها نساء 2.. عدد التشريعات التي تم تعديلها او تبنيها او إلغائها لتعزيز شمول النساء في قطاع الأعمال.	المبادرة السادسة المبادرة الاولى	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال		
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية.	1.عدد التشريعات والسياسات الوطنية التي تم تبنيها لتعزيز قطاع الرعاية . 2.عدد منشآت الرعاية التي تقدم خدمات وفق مبدأ التضامن من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والمجتمع المحلي والهيئات المحلية .	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثالثة: الركيزة الرابعة:		
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.	1.عدد المساقات التدريبية المقدمة من مراكز وكليات التدريب المهني والتقني التي تم تطويرها أو استحداثها بناء على سوق العمل المحلي والخارجي وشاملة للنساء والفتيات. 2.نسبة الزيادة في الخريجين من النساء من إجمالي الخريجين في مستويات التدريب المهني والتقني الأربعة.	المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال		
1.5 تمكين اقتصادي للنساء في المناطق المهمشة (مثل التدريب على الحرف اليدوية، التمويل الصغير).	عدد برامج التمكين الاقتصادي عدد المتدربين على برامج الحرف				

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الأداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهدف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
(مسار فضح عنف وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وفق القرارات الأممية) للأمام					
2.1،خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات.	1. عدد الإجراءات المتخذة لتوفير خدمات الوقاية والحماية للنساء المتضررات من الانتهاكات الإسرائيلية.	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	
2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضحها أمام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية.	1. عدد الإجراءات المتخذة لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي.	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون		
2.3. النساء الاكثر تتضرراً من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة.	1.عدد إجراءات الإغاثة والانعاش التي تمت للاستجابة السريعة للنساء المتضررات من الانتهاكات الاسرائيلية.	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون		
2.4 النساء أكثر تمثيلاً في المفاوضات والمبادرات المجتمعية ومبادرات السلام إنشاء «منصة وطنية النساء من أجل السلام.	عدد النساء الممثلات في المفاوضات عدد المبادرات.	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون		
مسار القضاء على العنف ضد المرأة					
3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز	1.عدد البنود التشريعية او التشريعات التي تم تبنيها او تعديلها او إلغائها ذات العلاقة بالحد من العنف المجتمعي. 2. نسبة الزيادة في التزام اصحاب الواجبات في انفاذ التشريعات المقرة ذات العلاقة في الحد من جميع اشكال العنف.	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين انظر الملحق الجدول(أ-2)	
3.2. الثقافة والأعراف والأنماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن	1. عدد البرامج والتدابير الوقائية المقدمة من الدولة وفق المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون		
3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية	2.معدل تقديم الخدمات الممولة من الدولة وفق المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات	المبادرة الثانية: المبادرة الرابعة:	الركيزة الرابعة:		

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الأداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهدف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
مسار المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة وفي صنع القرار) للأمام					
4.1.مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية	1.نسبة النساء في المناصب القيادية و الإدارية	المبادرات السبعة	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون الركيزة الرابعة:	انظر الملحق الجدول أ2-	
4.2.النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح.	1.عدد المبادرات البرامج التي تشمل النساء في المجالات التي لها علاقة في حماية البيئة 2. عدد المبادرات والمشاريع البيئية التي تشارك فيها نساء او تقودها مؤسسات نسوية .	المبادرات السبعة	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون الركيزة الرابعة:		
4.3.تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت	1.معدل مشاركة الدولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لإظهار صورة وواقع المرأة الفلسطينية 2.معدل مشاركة الطالبات في مجالس ا لطلبة				
4.4 قيادية نسوية مدربة على مهارات الوساطة وحل النزاعات بالتعاون مع منظمات دولية.	1. عدد المتدربات والممكنات في مواضيع مهارات الوساطة وحل النزاعات بالتعاون مع منظمات دولية	المبادرة الرابعة :تعزيز شمولية الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون وتشمل، تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، تحقيق العدالة، وترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير.		
تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتها في كافة القطاعات) للأمام					
5.1 قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	معدل النظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبل الوزارات	المبادرة الاولى: المبادرة الثانية: المبادرة الثالثة: الخامسة: المبادرة السادسة المبادرة السابعة	الركيزة الرابعة	انظر الملحق الجدول أ2-	
5.2 الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	عدد المؤسسات الإعلامية التي تقدم برامج أسبوعية وبشكل ثابت على قضايا المرأة				
5.3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	نسبة الاجتماعات التي تعقدها الوزارة مع اللجان التي تشرف عليها سنويا لتنسيق الجهود الوطنية وتعزيز التشبيك لتحقيق المساواة بين الجنسين				
5.4تطوير اطر البيانات والسياسات والدراسات والخطط والموازنات المطورة ، وبناء قدرات العاملين من منظور النوع الاجتماعي مجال العمل ذو العلاقة		الرابعة : تعزيز شمولية الحماية الاجتماعية	الركيزة الاولى: السياسة المالية وإدارة المالية العامة	وزارة المالية ضمن العمل على الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة ومؤشر المال العام (C.5.1)	

الجدول (أ2-): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي الأول : زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق

النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل.	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030. وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030. تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها. تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة	1.1.4.5 2.1.4.5 3.1.4.5 a.5.1.1 a.5.2.1 a.5.2 b.5.1
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال.			
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية.			
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.			
الهدف الاستراتيجي الثاني، تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية			
2.1،خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات.	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.	1.2.1.16 2.2.1.16 1.3.1.16 4.1.16 1.1.3.16
2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضحها أمام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية.			
2.3. النساء الأكثر تضرراً من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الإستجابة السريعة.			

النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
الهدف الاستراتيجي الثالث، مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي مكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة والفتيات			
3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز.	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان. القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال. القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).	1.1.5 ، 1.2.5، 2.2.5 1.1.3.5 2.1.3.5
3.2. الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن.			
3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية.			
الهدف الاستراتيجي الرابع، زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار			
4.1.مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	1.1.5.5 2.1.5.5 3.1.5.5 2.5.5
4.2.النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح.			
4.3.تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت			
الهدف الاستراتيجي الخامس، تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات			
5.1.قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	انشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة	c.5.1
5.2. الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي			
5.3. التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.			

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية

الهدف الاستراتيجي الأول : زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
النتيجة 1.1..بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل						
1.مراجعة واقرار تعديلات على القوانين والانظمة والتعليمات الناظمة للعمل اللائق من منظور النوع الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العمل جهة المسؤولية المساندة: وزارة العدل، وزارة الاقتصاد، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المراة، النقابات والاتحادات، منظمة العمل الدولية، رئاسة الوزراء	1.التشريعات التي تتعلق في منظومة العمل اللائق يتم مراجعتها وفق دراسات وتحليل السياسات. 2. خطة تشريعية خاصة بالعمل اللائق المراعي للشمول يتم اعتمادها بمشاركة جميع الاطراف. 3, مسودات ومقترحات لتشريعات او تعديل تشريعات يتم رفعها ونقاشها لصناع القرار. 4. حوار ثلاثي منظم وفاعل حول المنظومة التشريعية في العمل اللائق . 5. سياسة خاصة في العمل المرن في القطاع العام تم تبنيها.			الاصرار لتواصل المشوار تمويل UN WOMEN	إنجاز وإقرار نظام حوافز محدث يتضمن حوافز خاصة بالمشاريع النسوية وتفعيل النافذة الموحدة والخدمات الإلكترونية
2. تدابير مؤسساتية وتنظيمية لتعزيز دور التفتيش والرقابة والعمل النقابي ومؤسسات العدالة في انفاذ التشريعات المتبناه.	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العمل جهة المسؤولية المساندة: النقابات والاتحادات، المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص، شبكات مؤسسات المجتمع المدني، وزارة الحكم المحلي، وزارة شؤون المرأة، منظمة العمل الدولية.	1.الادارة العامة للتفتيش في وزارة العمل تم تزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة والدعم اللوجستي اللازم. 2. كادر الادارة العامة للتفتيش في الوزارة تم تدريبيه بشكل مستمر وفق التشريعات ومعايير العمل اللائق. 3. النقابات طورت دورها في متابعة قضايا العمال من الجنسين ومتابعة قضايا هم . 4. مؤسسات العدالة وضعت تدابير خاصة لتسريع التقاضي في القضايا العمالية. 5. المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص وضعت آليات ملزمة للاعضاء فيما يتعلق في العمل اللائق				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
3. حملات توعية وتدريب واستشارات قانونية وبناء قدرات للنساء واللجان النسوية للمطالبة بحقوقهن وتقديم الشكاوي والقضايا الحقوقية العمالية.	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة جهة المسؤولية المساندة: الاتحادات، وزارة العمل، وزارة العدل، النيابة العامة، الاعلام الرسمي	1.برامج توعية منظمة تستهدف النساء العاملات واللجان في الحقوق العمالية 2 برامج توعية عمالية تقدم من الاذاعات وتلفزيون فلسطين ووكالات الاعلام الرسمية. 3. دعم قانون مقدم للنساء المنتهكة حقوقهن العمالية. 4. تيسير ودعم تاسيس وتفعيل اللجان العمالية والنقابية 5. خط مجاني لشكاوى المرأة العاملة فاعلة ومعمم على جميع النساء في جميع المحافظات.				
4. وضع حوافز وتدابير خاصة لتشجيع التحول من الاقتصاد غير المنظم في قطاعات مختارة الى الاقتصاد المنظم وتحفير القطاع الخاص لتبني معايير العمل اللائق.	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاقتصاد الوطني جهة المسؤولية المساندة: وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة شؤون المرأة، صندوق التشغيل، وزارة الزراعة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي	1.سياسة وطنية خاصة في تدابير وحوافر للتحول من الاقتصاد غير المنظم الى القطاع المنظم. 2. حوافز مقدم من وزارات الاختصاص والهيئات لتحويل مشاريع النساء الى القطاع المنظم يشمل الزراعة، والاتصالات والاقتصاد الرقمي، والعاملات من المنزل، وعاملات المنازل. 3. اعفاءات ضريبية خاصة في مشاريع النساء في قطاعات محددة				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات						
1.مراجعة وتحديث وعصرنة المنظومة التشريعية والسياسية بما يراعي الشمول وتمكين رياديات ورياديي الأعمال من النمو والاستمرار وتعزيز التنافسية وفق خطة تشريعية توافقية مبنية على التحليل المراعي للنوع الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة الاقتصاد الوطني	1.التشريعات التي تتعلق في الاعمال التجارية يتم مراجعتها وفق دراسات وتحليل السياسات. 2. خطة تشريعة خاصة في مختلف القطاعات بالأعمال التشريعة بما يراعي الشمول يتم اعتمادها بمشاركة جميع الاطراف. 3, مسودات ومقترحات لتشريعات او تعديل تشريعات يتم رفعها ونقاشها لصناع القرار. 4. حوار ثلاثي منظم وفاعل حول المنظومة التشريعية الخاصة في الاعمال التجارية				
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة العدل، العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المراة، النقابات والاتحادات، منظمة العمل الدولية، رئاسة الوزراء					
2.تطوير منتجات وبرامج مصرفية ومالية مختصة للنساء في مختلف القطاعات وبناء قدرات النساء في المجال المالي	جهة المسؤولية الرئيسية: سلطة النقد الفلسطينية جهة المسؤولية المساندة: وزارة الاقتصاد، مؤسسات المجتمع المدني، البنوك والشركات التمويلية، وزارة شؤون المرأة،	1.خطة وطنية للشمول المالي مع برنامج تنفيذي مبينة على الحوار 2. النساء وريادات الأعمال والمهنيات تتلقى تدريب وتثقيف مالي 3. البرامج والمنتجات المصرفية والمالية القائمة تتضمن حوافز خاصة لشمول النساء. 4. ادلة ومواد اعلامية خاصة للنساء والوصول للخدمات المالية. 5. منح وجوائز مالية خاصة للنساء في قطاعات واعدة .				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
3.توفير خدمات تطوير اعمال نوعية وشاملة عبر حاضنات الأعمال والمسرعات وبرامج التمكين الاقتصادي بالتركيز على القطاعات الواعدة واستخدام التكنولوجيا والذكاء الصناعي.	جهة المسؤولية الرئيسية صندوق التشغيل الفلسطيني جهة المسؤولية المساندة مؤسسات التعليم العالي، حاضنات ومسرعات الاعمال، وزارة الاقتصاد،	1.خدمات تطوير الأعمال والمسرعات تطوير وتوسع خدماتها لشمول النساء في جميع المحافظات وخاصة للمناطق والفئات الأقل حظاً. 2. روابط متينة مع المؤسسات والهيئات والرياديين على المستوى العربي والدولي والشتات الفلسطيني لتبادل الخبرات وتجنيد الدعم 3. ملتقى وطني لحاضنات ومسرعات الأعمال لتبادل الخبرات والمعارف وتطوير مناهج العمل وآليات التوعية والترويج للاعمال الريادية بما يراعي الشمول خاصة الوصول والاستدامة 4. برنامج للتحول والاقتصاد الرقمي للاعمال الريادية يرتكز على التوعية والتدريب والمرافقة. 5. الخريجات من مؤسسات التعليم العالي تتلقى التدريب				
4.تطوير برنامج وطني يعمل على تعزيز دور المرأة في التعاونيات ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة العمل التعاوني جهة المسؤولية المساندة صندوق التشغيل الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد، وزارة المالية، مؤسسات التمويل	1.تدريب التعاونيات والمجموعات النسوية العاملة في منشآت اعمال تعاونية غير مسجلة 2. خدمات تطوير الاعمال للتعاونيات والمجموعات النسوية في منشآت تعاونية غير رسمية متوفرة بنوعية وكمية تتوافق مع مبادىء الاقتصاد التضامني الاجتماعي 3. حوافز في الضرائب والتمويل وشراء المنتجات والتسويق للتعاونيات الرسمية وغير الرسمية. 4. النساء الحرفيات والباحثات عن عمل والمهنيات تتوفر لهن المعرفة والادوات والادلة والتيسير اللازم لتأسيس تعاونيات.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
1.3.اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية						
1.موائمة التشريعات الوطنية وفق خطة تشريعية تعزز الاعتراف باعمال الرعاية والمسؤوليات وحسن ادارتها والرقابة عليها وتخصيص حوافز لانشاء وادارة منشآت الرعاية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة التنمية الاجتماعية جهة المسؤولية المساندة وزارة شؤون المراة، وزارة الاقتصاد، وزارة العمل، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات اصحاب الاعمال، النقابات والاتحادات	1.التشريعات التي تتعلق في بأعمال الرعاية يتم مراجعتها وفق دراسات وتحليل السياسات. 2. خطة تشريعة خاصة في اقتصاد الرعاية بما يراعي المسؤولية الجماعية يتم اعتمادها بمشاركة جميع الاطراف. 3, مسودات ومقترحات لتشريعات او تعديل تشريعات يتم رفعها ونقاشها لصناع القرار. 4. حوار ثلاثي منظم وفاعل حول المنظومة التشريعية الخاصة في الاعمال التجارية.				
2. دعم وتيسير تاسيس او تطوير التعاونيات والمنشآت المجتمعية الناشطة في مجال الرعاية وخاصة في المناطق الريفية والبعيدة	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الحكم المحلي جهة المسؤولية المساندة وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، النقابات، ديوان الموظفين، هيئة العمل التعاوني، القطاع الخاص	1,سياسة حكومية تشمل الحكم المحلي خاصة في انشاء ودعم تعاونيات ومنشآت في مجال الرعاية الاجتماعية في الوزارات والوزارات. 2. دور حضانة يتم تأسيسها وتطويرها من قبل النقابات. 3. دور حضانة يتم تاسيسها وتطويرها من قبل الهيئات المحلية. 4. دور حضانة يتم تاسيسها وتطويرها من قبل مؤسسات القطاع الخاص. 5. دور حضانة يتم تاسيسها وتطويرها من قبل الوزارات.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
3. برنامج توعية مجتمعية يغطي الرجال والنساء والمؤسسات حول المسؤولية الجماعية لاقتصاد الرعاية ودور الرعاية المباشرة وغير المباشرة	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة شؤون المرأة جهة المسؤولية المساندة وزارة التنمية الاجتماعية، النقابات، مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني	1.نماذج عمل ناجحة وممكنة في مجال اقتصاد الرعاية في فلسطين معممة ومنشورة. 2. حوار بين الاطراف تشمل النقابات والمؤسسات والوزارات حول المسؤولية الجماعية عن خدمات الرعاية. 3. ورش عمل ولقاءات عامة حول المسؤولية الجماعية. 4. حملة توعية مجتمعية واسعة حول المسؤولية الاجتماعية في تقديم الرعاية ونتائج ذلك على النساء والمجتمع				
4. تبني وتنفيذ برامج تدريب وبناء قدرات فنية وادارية ومالية مستمر ومتطور ومستجيب للاحتياجات	جهة المسؤولية الرئيسية وزار التنمية الاجتماعية جهة المسؤولية المساندة وزارة المالية، القطاع الخاص، الحكم المحلي	1.مواد وأدلة تدريب لخدمات الرعاية وفق المعايير الوطنية معدة 2.العاملون والهيئات الادارية في مؤسسات الرعاية تتلقى التدريب المناسب وفق الاحتياجات التطويرية 3. المعدات واللوازم الخاصة في مؤسسات الرعاية متوفرة بتكلفة ميسرورة ونوعية				
النتيجة1.4،. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.						
1.التوعية المجتمعية حول مجالات واهمية التدريب المهني والتعليم التقني ومراعاة الشمول	جهة المسؤولية الرئيسية الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني جهة المسؤولية المساندة وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، مؤسسات المجتمع المدني	1.مناهج التعليم العام تتضمن ابراز اهمية ودور ومجالات التدريب المهني والتعليم التقني بما يراعي الشمول. 2. حملات توعية مجتمعية منظمة وتستهدف الرجال والنساء والفتيات والفتيات حول دور ومجالات التدريب المهني بالتركيز على القطاعات الواعدة 3. مراجعة وتحديث الاحصاءات التي تتعلق في التعليم والتدريب التقني والمهني بما يراعي منظور النوع الاجتماعي				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
2. تاسيس وتهيئة وتطوير مراكز التدريب المهني والتقني بما يراعي احتياجات النساء والفتيات	جهة المسؤولية الرئيسية الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني جهة المسؤولية المساندة وزارات العمل، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم العالي	1.خطة عمل وطنية لتطوير مراكز التدريب المهني والتقني وفق دراسة واقع تراعي الشمول والتطوير ومستجينية لتضمين تخصصات في قطاعات واعدة وفق احتياجات السوق المحلي والعربي. 2. مراكز وفروع تدريب مهني وتقني في المحافظات تم تأسيسها 3. الموارد المالية والبشرية والمادية تم توفيرها لمراكز التدريب المهني والتقني بما يراعي الاحتياجات التطويرية والشمول. 4. تهيئة المراكز القائمة للتوائم مع احتياجات الجنسين. 5. موائمة او استحداث تخصصات تتوائم مع احتياجات السوق والشمول 6. تدريب وتعليم مستمر للكوادر الفنية والادارية في المراكز بما يراعي الشمول وتعزيز مخرجات التدريب والتعليم ويمكن النساء من الوصول الى مواقع صنع القرار في المراكز القائمة والتدريب على مهارات اخرى				
3. برنامج مرافقة وتعليم مستمر ومتابعة للخريجين والخريجات من مراكز التدريب المهني والتعليم المهني	جهة المسؤولية الرئيسية الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني جهة المسؤولية المساندة وزارات العمل، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم العالي	1.برامج التدريب المهني والتعليم التقني في المراكز تتضمن سياسات وادلة خاصة في المرافقة اثناء وبعد التدريب. 2. الخريجين والخريجات يتم مرافقتهم لمدة سنة بعد التخرج 3. فرص التشغيل المؤقت للخريجين يتم توفيرها وفق حوافز للمشغلين وبرنامج مرافقة.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
4. تدابير خاصة يتم شمولها في المراكز لتحفيز ذوات الاعاقة والنساء من المناطق بعيدة عن مراكز المدن، او الملتحقات في مساقات ريادية او مرتبطة في قطاعات اقتصادية واعدة	جهة المسؤولية الرئيسية الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني جهة المسؤولية المساندة وزارات العمل، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم العالي	1. حوافز مالية خاصة للفتيات الملتحقات في التدريب المهني والتعليم التقني خاصة لذوات الاعاقة والنساء من المناطق بعيدة عن مراكز المدن، او الملتحقات في مساقات ريادية او مرتبطة في قطاعات اقتصادية واعدة. 2.المواصلات متوفرة للفتيات وذوات الاعاقة الملتحقات في مراكز التدريب المهني والتعليم التقني.				

الهدف الاستراتيجي الثاني، تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
النتيجة، 2.1،خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات						
1.برامج تدريبية وتوعوية لمقدمي الخدمات لمواجهة انتهاكات الاحتلال في كافة المجالات ومفاوضات السلام	• جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية المساندة • المؤسسات الاعضاء في اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325	1.برامج تدريب مصممة للمؤسسات ولمقدمي خدمات الوقاية والحماية حول أجندة ومفاهيم المرأة والسلام والأمن، والقدرة على المشاركة في العمليات السياسية ومفاوضات السلام. 2.افراد المجتمع لديهم المعرفة والوعي بوجود خدمات اجتماعية، قانونية، وصحية في او بالقرب من المجتمعات في المناطق الأكثر تضررا من النزاع وانتهاكات الاحتلال. 3. حملة توعوية وتعريفية بخصوص لجان الإنذار المبكر النسوية في المناطق المختلفة تم اطلاقها. 4.النساء والفتيات تلقين التدريب والتوعية على التعامل مع مخلفات الحرب والألغام				
2.توفير خدمات الدعم الاجتماعي والصحي والنفسي لمواجهة انتهاكات في كافة المجالات	• جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية المساندة • وزارة التنمية الاجتماعية، الهلال الأحمر الفلسطيني، وزارة الصحة، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وزارة الداخلية	1.خدمات الحماية الاجتماعية والقانونية والنفسية والصحية وخدمات العون الاقتصادي متوفرة وشاملة 2.اجراءات عمل لمقدمي خدمات العدالة بما يضمن التعامل مع ضحايا انتهاكات الاحتلال خاصة العنف الجنسي بحيث يشمل الخصوصية وحفظ الكرامة الإنسانية ودمج النساء من ذوي الاحتياجات الخاصة. 3.خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة مقدمة بجودة عالية للنساء والفتيات ضحايا انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
3.اتخاذ تدابير الحماية الواجبة من آثار انتهاكات الاحتلال	• جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية المساندة • الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، هيئة الجدار والاستيطان، وزارة شؤون المرأة	1.انظمة الكترونية للإنذار المبكر لأثر الاحتلال متاحة ومتوفرة للنساء والفتيات الفلسطينيات. 2. .مراكز الحماية متوفرة لضحايا انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستجيبة للنوع الاجتماعي. 3.استراتيجية بلوائح ومعايير محددة تقدم الارشادات العملية لمنع انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والقيود المفروضة على النساء والفتيات الفلسطينيات والاستجابة لها				
2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء والفتيات تم رصدها وفضحها أمام منظمات حقوق الانسان وأجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية						
1. رصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء	• جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية المساندة • وزارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، الجهاز المركزي للاحصاء	1.المرصد الوطني لرصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي فاعل 2.تقارير ودراسات نفذت حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي 3.الطواقم العاملة على المرصد تم بناء قدراتهم				

التحديات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
2. استنهاض المجتمع الدولي لإدانة جرائم الاحتلال الإسرائيلي ووقفها	• جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية المساندة • وزارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين،	1.تم تقديم المداخلات ورفع التقارير والدراسات والرسائل الرسمية لدعوة أجهزة الامم المتحدة للضغط على الاحتلال الإسرائيلي بخصوص الانتهاكات بحق النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن اطر عمل اجسام الامم المتحدة كالأمانة العامة، الجمعية العامة، مجلس الامن، المجلس الاقتصادي، مجلس حقوق الإنسان للالتزام باستخدام القانون الدولي. 2.تم تقديم مشاريع قرارات امام اجهزة الامم المتحدة لمسائلة الاحتلال الاسرائيلي عن انتهاكاته بحق النساء والفتيات الفلسطينيات. 3.تم عقد جلسات احاطة بوضع النساء والفتيات تحت الاحتلال الإسرائيلي. الرصد لتوثيق جرائم الاحتلال من قبل النيابة العامة بفعالية وكفاءة. تمهيدا للمساءلة في المسائل الدولية.، تنسيق الجهود بمذكرات تفاهم مع المؤسسات والهيئة المستقلة والنسوية في قطاع غزة لغايات توثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات من قبل الاحتلال الاسرائيلي. 4. تقديم التقرير الطوعي حول تنفيذ دولة فلسطين لأجندة المرأة والسلام والأمن 5. تم تقديم إحاطة إلى المقررين الخواص أصحاب الولاية بحالة انتهاكات حقوق المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي				
3.التشبيك وإقامة الشراكات مع منظمات حقوق الانسان وأجهزة الامم المتحدة ورفع الوعي المجتمعي لإلقاء الضوء على واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال	• جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية المساندة • وزارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين،	1.تم التنسيق والتعاون مع بعثات دولة فلسطين بوضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي وأثر الاحتلال من منظور نوع اجتماعي. 2.تم المشاركة في الاجتماعات السنوية الخاصة بذكرى إصدار القرار1325. 3.تم تقديم مذكرة سياسية للأمين العام للأمم المتحدة فى الذكرى ال 25 لاعتماد قرار مجلس الأمن 1325. 4. تم مشاركة الوزارة في أسبوع المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن في الذكرى 25 لتبني قرار 5 تم مشاركة الشباب/ات أعضاء المجلس الاستشاري الشبابي لوزارة شؤون المرأة أمام أجسام الأمم المتحدة لفضح انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة على الشابات الفلسطينيات تحت الاحتلال 6. تم مُشاركة النساء الناجيات من الإبادة الجماعية وعنف الاحتلال أمام أجهزة الأمم المتحدة 7. تم التشبيك مع مبعوثيات الدول للاستفادة من تجاربهم في اعتماد سياسة النسوية الخارجية 8.تم العمل على إعداد انتوجرافيك وأفلام وثائقية تبين وضع النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الإحتلال الإسرائيلي.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
2.3. النساء والفتيات الاكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة						
1.وضع وتنفيذ برامج بناء القدرات لدعم اكتساب النساء والفتيات مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	• جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية المساندة • وزارة شؤون المرأة، هيئة الجدار والاستيطان، وزارة شؤون القدس	1- تم العمل على رفع شأن المرأة الاسيرة والمحررة وجميع النساء اللواتي يعانين من وجود أسرى واسيرات في السجون الإسرائيلية. 2- تم العمل على تمكين المرأة المقدسية من المحافظة على وجودها وتنقلها ومواطنتها الكاملة في القدس. 3-تم تدريب قيادات نسوية على دمج النوع الاجتماعي في العمل الإنساني والإنعاش المبكر وإتاحة الفرص أمامهن للمشاركة في الحوارات الاقليمية والدولية حول قيادة النساء المتضررات من الاحتلال				
2. التشبيك وإقامة الشراكات لدعم جهود التعافي للنساء الاكثر تضررا من ظروف الاحتلال	• جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية المساندة • وزارة شؤون المرأة، هيئة الجدار والاستيطان، وزارة شؤون القدس، وزارة الدولة لشؤون الاغاثة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الحكم المحلي، سلطة الطاقة، سلطة المياه	1- الحشد والمناصرة مع الوزارات المعنية لزيادة دور النساء العاملات في الهياكل الحكومية المختلفة والمستفيدات من برامج الاغاثة والانعاش في وضع وتنفيذ هذه الخطط. 2. تم بحث سُبل التعويض عن الأضرار للنساء الضحايا الناجيات من العنف الجنسي من الاحتلال، مع المؤسسات الدولية المعنية 3.تشكيل شبكات ضغط على المستوى القاعدي والوطني للنساء والفتيات المدافعات عن دور حقوق المرأة في الاغاثة والانعاش المبكر والتعافي وإصالهن للعدالة. 4- تم العمل على دعم مبادرات اغاثية مبتكرة يقودها شباب في المجتمعات المختلفة لدعم (النساء الأكثر هشاشة بسبب ظروف الاحتلال (النساء المهددات بالنزوح وهدم المنازل والنساء ذوات الاعاقة والنساء ضحايا العنف والناجيات منه)				
3. التشبيك وبناء الشراكات مع المؤسسات الرسمية ذات الاختصاص للدول تحت النزاع لتبادل أفضل الممارسات في الاستفادة من تنفيذ قرار ، 1325، على صعيد السياسات الداخلية والخارجية وكذلك الأنشطة والمبادرات	• جهة المسؤولية الرئيسية • اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 • جهة المسؤولية المساندة • المؤسسات الاعضاء في اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325	1. تم عقد لقاء افتراضي تنسيقي بين مسؤول ملف 1325 في فلسطين، ومسؤول ملف 1325 في جمهورية السودان. 2. تم عقد لقاء بين المؤسسة الرسمية لتنفيذ قرار 1325 في السودان، وأعضاء اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين، وتم تبادل أفضل الممارسات.				

الهدف الاستراتيجي الثالث: مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
النتيجة 3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز						
1. العمل على تطوير التشريعات المرتبطة بحماية المرأة من العنف	جهة المسؤولية الرئيسية و المساندة: وزارة العدل، القضاء الشرعي، النيابة العامة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الاعلام، هيئة مكافحة الفساد ، وزارة الصحة	1. قانون حماية الأسرة من العنف تمت متابعته وإقراره من كافة الجهات الشريكة. وكذلك قانون الاجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001. 2. قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (4) لعام 1999 تمت مراجعته وتطويره. 3. احراز تقدم في مراجعة قانون الاحوال الشخصية والتي تعزز من حماية النساء من العنف، وما ينبثق عنه من قانون للأموال المشتركة بين الزوجين، وإجراءات ناظمة للميراث وفق القرار بقانون للحقوق الارثية. 4. تم عمل مراجعة دورية للقوانين الناظمة لقطاعات التعليم والصحة والعمل من أجل رفع حساسية القوانين للنساء ذوات الاعاقة. 5. احراز تقدم في مراجعة قانون العقوبات والتي تعزز من حماية النساء من العنف. 6. مسودة قانون الاعلام متضمنة نصاً على منع نشر أو إنتاج اي مادة إعلامية لا تحترم حقوق المرأة وأنها مكفولة بموجب القوانين الفلسطينية والدولية ويجب احترامها. ومراجعة قانون الجرائم الالكترونية. 7. إجراء تعديل القرار بقانون رقم 37 لسنة 2018م بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، ونظام حماية الشهود والمبلغين، والتي تعزز الحماية للنساء. 8. قانون مكافحة الاتجار بالبشر تم اصداره. 9. نظام مراكز الحماية للنساء المعنفات تم مراجعته ليشمل كافة النساء المعنفات. 10. نظام التأمين الصحي تم مراجعته ليعفي النساء المعنفات من رسوم وتكاليف العلاج. 11. قانون المساعدة القانونية تم إصداره. 12. دليل اجراءات نظام التحويل تم اطلاق العمل به.				
2. الاستمرار في تقديم الخدمات القانونية للنساء مجال العمل ذو العلاقة: مناهضة العنف ضد المرأة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العدل، النيابة العامة، مجلس القضاء الأعلى وزارة التنمية، جهة المسؤولية المساندة	1. المساعدات القانونية للنساء ضحايا العنف تم تفعيلها ومأسستها ومواءمتها مع احتياجات النساء من ذوات الاعاقة وكبار السن وآليات واضحة لتقديم المساعدة. 2. العيادات القانونية المتنقلة تم تفعيلها وتطويرها خاصة في المناطق المهمشة مع متابعة مستمرة للحالات المعنفة. 3. طورت منهجيات إعادة التأهيل في مراكز الاعتقال للمعتقلات والنزيلات ومراكز الإحتجاز والتأهيل. 4. مرشدات الدعم النفسي والاجتماعي قدمت المساعدة للنساء ضحايا العنف في المناطق النائية والمهمشة. واعتماد آليات لحماية مقدمي الخدمات 5. إعتماد دليل إجراءات نظام التحويل الوطني.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
3. تطوير الانظمة التي تنظم عمل المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء والرقابة على عمل تلك المؤسسات وتعزيز انظمة حماية اجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الصحة، لجنة المرصد ،وزارة العمل، الشرطة/ حماية الاسرة/ النيابة العامة، صندوق التشغيل/ وزارة التنمية ، وزارة الصحة	1.اجراءات الكشف عن حالات العنف في العيادات الصحية الاولية والثانوية مقيمة ومطورة بمعايير محددة تراعي خصوصية الحالة وحمايتها. 2.إجراءات وأنظمة تم تبنيها واضحة لعمل المرصد الوطني لضمان فعالية المرصد الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المؤسسات العاملة في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. 3.لجان الرقابة في وزارة العمل تعمل وفق نظام عمل محدد بمعايير مستجيب للنوع الاجتماعي 4.الموارد المالية والبشرية اللازمة في وحدات حماية الاسرة من العنف ونيابة الاسرة متوفرة. التأكد من الموارد المالية والبشرية اللازمة في النيابات المتخصصة التي تعمل على الحماية من العنف (نيابة الاسرة ونيابة الجرائم الالكترونية ونيابة الاحداث والنيابات الجزئية كل حسب تخصصه) 5.معايير معتمدة لتشغيل النساء ضحايا العنف (مع الاهتمام بالنساء من ذوات الاعاقة). 6. النظر ببطاقة الوصف الوظيفي للقابلات في القطاع الصحي الحكومي لفحص مدى شمولية الوصف الوظيفي مسؤولية القابلة التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بما ينسجم مع نظام التحويل الوطني للنساء المُعنفات رقم (28) لسنة 2022م.				
4. بناء القدرات واستحداث برامج التوعية في مجال التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد النساء	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الداخلية،مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة،وزارة شؤون المرأة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل	1.الطواقم العاملة على مناهضة العنف تم بناء قدراتها في المساعدة القانونية على التشريعات والقوانين المحلية والدولية المتعلقة بمناهضة العنف ضد النساء وحظر التمييز. 2.دليل تعليمي عن الحماية من العنف تم اعداده واعتماده من قبل نقابة المحامين ليكون متطلبا اساسيا مرفقا بطلبات الالتحاق للمحامين والمحاميات في النقابة (مثل التحرش الجنسي وحقوق المرأة والطفل). 3.عقدت ورش توعوية لطلبة المدارس والجامعات حول القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق النساء ومناهضة العنف ضدها 4.برامج تثقيفية وتوعوية في مواضيع القوانين والتشريعات تستهدف الرجال والشباب والعقوبات في حال تم تعنيف النساء 5. عداد دليل تدريبي للمُدربين لشأن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
3.2. الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن						
1. سياسات خاصة بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء	جهة المسؤولية الرئيسية: الاعلام الرسمي،وزارة شؤون المرأة، وزارة الثقافة ، المجلس الاعلى للشباب والرياضة	1.التوجه الحقوقي ومناهضة العنف ضد النساء مدمج في برامج وسياسات الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي 2.ضمان السرية والحماية للنساء في تناول الخبر الخاص بقضايا العنف ضدهن، من خلال معايير وضعت وعممت على الجهات الاعلامية بها. 3.لجان شبابية (ذكورا واناثا) شكلت لتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل مناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء، ونشر قصص نجاح والتعاون مع المؤثرين في المجتمع. 4.برامج إعلامية بثت بشكل مستدام حول العنف ضد المرأة على وسائل الاعلام 5. الحملة العالمية لمناهضة العنف (ال16 يوم) منفذة				
2.استهداف المؤثرين من رجال الدين والقضاء، والإعلاميين، والمعلمين، والشباب والطلاب ببناء القدرات وبرامج التوعية حول حقوق الانسان وقضايا العنف ضد النساء	جهة المسؤولية الرئيسية: الاعلام الرسمي،وزارة التعليم العالي، النيابة العامة، المحافظات، وزارة شؤون المرأة، الشرطة، المجلس الاعلى للشباب والرياضة، وزارة الاوقاف، المؤسسات الكنسية،	1.برامج تدريبية بشكل منتظم للإعلامين والاعلاميات تم تنفيذها حول حقوق الانسان والعنف ضد النساء. 2.القدرات والمعرفة للشباب والفتيات على حقوق النساء ومحاربة العنف الممارس ضدهن تم تعزيزها. وشاركوا في التوعية واحداث التغيير في الصورة النمطية ضد المرأة 3.قدرات المعلمين/ات والمرشدين/ات الاجتماعيين، تم بناءها على حقوق الانسان. 4.حملات توعوية مستدامة تم عقدها تستهدف الطلبة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في المستويات التعليمية المختلفة. بحيث تم استهداف طلاب المدارس والجامعات 5.حملات التوعية بالعنف الالكتروني نفذت في المدارس والجامعات والاندية الشبابية والمخيمات الصيفية، بحيث تم استهداف طلاب المدارس والجامعات 6.انتاج المادة التوعوية لمناهضة العنف ونشرها عبر منصات وزارة الاعلام. 7. برامج توعوية تثقيفية لائمة المساجد والخطباء والواعظات ورجال الدين في القضاء الشرعي والمؤسسات الكنسية حول العنف ضد النساء.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
3.اجراء مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي للعام 2026	جهة المسؤولية الرئيسية: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الجهة المساندة: وزارة شؤون المرأة	1.مراجعة منهجية وآليات العمل في مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي. 2. مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي منفذ. 3. تقرير مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي صادر ومعمم.				
3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية						
1. استهداف قدرات المؤسسات والعاملين والعاملات في المؤسسات التي تتعامل مع النساء من ضحايا العنف	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، لجنة الحالات الخطرة (التحويل)	1.قدرات الطواقم العاملة للمؤسسات المنضوية في نظام التحويل وتحديداً مقدمي الخدمات تم تقييمها بشكل دوري حول آلية التعامل مع حالات التحويل بين المؤسسات ومعالجة الثغرات. 2.الفريق الفني المختص بمتابعة الحالات الخطرة خاصة محاولات الانتحار تم تقييمه وبناء قدراته على التقييم وفحص شدة الخطورة. 3.قدرات الطواقم العاملة للمؤسسات المنضوية في نظام التحويل تم تقييمها بشكل دوري حول آلية التعامل مع حالات التحويل بين المؤسسات ومعالجة الثغرات. 4.الدعم الفني للمؤسسات النسوية القاعدية نفذ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وركز في المناطق الاكثر تهميشا في توفر الخدمات والكشف عن العنف.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
2. تقييم ودراسة الحالات، وتقييم الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف والناجيات من العنف والعمل على تطويرها	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة التنمية الاجتماعية، مجلس القضاء الأعلى، القضاء الشرعي، النيابة العامة، وزارة الداخلية، وزارة الصحة	1.تقييم دوري لدراسة الحالة للنساء ضحايا العنف، ونوعية الخدمات الارشادية والقانونية والنفسية المقدمة للنساء المعنفات تحسنت. 2.الخدمات المقدمة في القطاع الاجتماعي، والأمني، و القضائي للنساء من ضحايا العنف والناجيات من العنف تم تقييمها وتطويرها. الخدمات المقدمة في القطاع الصحي للنساء من ضحايا العنف والناجيات من العنف وتطويرها.				
3. تحسين الخدمات المقدمة للنساء من ضحايا العنف والناجيات من العنف وتقديم خدمات جديدة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، الشرطة/ حماية الاسرة، ووزارة الصحة، النيابة العامة	1.البنية التحتية في مراكز وبيوت الحماية تم تقييمها وتحسينها بما يتوافق اعتماد الية وسياسات واضحة لحماية الناشطات والمدافعات عن حقوق الانسان مع ضمان الحق في الحصول على الخدمة بكرامة وبما يتلاءم مع جميع الفئات من النساء، وما يراعي امن وحماية النساء. 2.بيوت حماية امنة للطفلات من ذوي الإعاقة تم توفيرها. 3.الخط الامن في وحدات حماية الاسرة 106 منتشر على أوسع نطاق. 4.لغة الاشارة متوفرة في القطاع الشرطي والصحي، والنيابة العامة. 5.شبكة حماية الطفولة مقدم لها الدعم الفني اللازم. 6.خدمات التعليم المهني والتقني متوفرة في مراكز الحماية بشهادات معتمدة 7.أماكن متخصصة متوفرة لاستقبال الحالات المعنفة في القطاع الصحي				

الهدف الاستراتيجي الرابع، زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
النتيجة، 4.1.مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية						
1. تطوير وانفاذ التشريعات والقوانين ذات العلاقة بما يعزز مشاركة المرأة السياسية.	جهة المسؤولية الرئيسية: أجهزة منظمة التحرير، وزارة شؤون المرأة، وزارة الحكم المحلي، وزارة العمل	1.السياسة الخاصة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير "ان لا تقل نسبة النساء عن 30% في المواقع القيادية" مراجعة ومؤكد عليها للجهات ذات العلاقة. 2. قانون الانتخابات العامة معدل بما يضمن رفع نسبة الكوتا إلى 30%، ويحدد معايير لقبول قائمة المُرشحين للانتخابات لدى لجنة الانتخابات المركزية ويشمل اسم المرشح الصريح وفقاً لبطاقة الهوية، والصورة الشخصية للمُرشح. 3. قانون الهيئات المحلية معدل بما يضمن رفع نسبة الكوتا إلى 30%، ويحدد معايير لقبول قائمة المُرشحين للانتخابات لدى لجنة الانتخابات المركزية ويشمل اسم المرشح الصريح وفقاً لبطاقة الهوية، والصورة الشخصية للمُرشح. 4.قانون العمل النقابي تمت مراجعته 5.قوانين الخدمة العسكرية مراجعة ومطورة لرفع مشاركة المرأة في قطاع الأمن				
2.اجراءات تعزز انخراط النساء والشابات بفاعلية في الانتخابات المحلية والتشريعية والطلابية.	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة شؤون المرأة، وزارة التعليم العالي	1.لجان الاسناد والتوجيه والإرشاد مأسسة ومنظمة 2.دستور موحد لمجالس الطلبة في كل الجامعات الفلسطينية يضمن مشاركة الطالبات في كافة مراحل العملية الانتخابية 3.ميثاق واضح من الأحزاب السياسية لتعزيز ترشيح النساء في الانتخابات بفاعلية واشراكها في لجان المصالحة والتنسيق الوطني				
3.مراجعة الأنظمة الداخلية للغرف التجارية والاتحادات والنقابات المهنية بما يضمن زيادة المشاركة السياسية للنساء	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة	1.الأعضاء والعضوات في النقابات المهنية والاتحادات لديهن الوعي والمعرفة بالأنظمة الداخلية للنقابات والاتحادات. 2.الأنظمة الداخلية للنقابات المهنية مراجعة ومستجيبة للنوع الاجتماعي 3.الأنظمة الداخلية لاتحاد الغرف التجارية مراجعة ومستجيبة للنوع الاجتماعي 4. الأنظمة الداخلية لاتحاد عمال فلسطين واتحاد نقابات عمال فلسطين مراجع ومستجيب للنوع الاجتماعي.				

التحديات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
4.2.النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح.						
1.برنامج توعية وتدريب لتحصين النساء في مواقع صنع القرار من الوقوع في الفساد ومعزز لانخراط النساء في جهود مكافحة الفساد والحوكمة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، هيئة مكافحة الفساد.	1. برامج تدريبية وورش عمل ولقاءات توعوية مستمرة حول الشفافية والنزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد وآثارها على النوع الإجتماعي وحقوق الإنسان في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً معدة ومنفذة. 2. مدونة سلوك للمؤسسات والمراكز النسوية معتمدة ويتم متابعة الالتزام في تنفيذها .	الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد	تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد والابلاغ عنه		
2. مبادرات مصممة ومنفذة مع النساء والمؤسسات النسوية لحماية البيئة والحد من آثار التغير المناخي وتطوير الاعمال في مجال الطاقة النظيفة.	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، هيئة سلطة البيئة، سلطة الطاقة	1.برنامج توعية بيئية يشمل النساء والفتيات منفذ على المستوى المحلي والوطني . 2. مبادرات لحماية البيئة تقودها نساء وتستهدف النساء والمجتمع. 3. مشاريع طاقة بديلة يتم دعمها بشكل فردي وجماعي على المستوى المحلي والمؤسسي.	الاستراتيجية عبر القطاعية للبيئة			
3. حوافز خاصة لانخراط النساء في الانشطة والاندية الرياضية والثقافية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، المجلس الأعلى للرياضة والشباب	1.برامج ادماج للنساء في الانشطة الرياضية المختلفة من خلال الاندية ومبادرات محلية 2. مراكز رياضية في التجمعات السكنية البعيدة عن مراكز المدن للنساء تم تأسيسها او دعمها.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
4.3.تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت						
1.انخراط النساء الفلسطينيات وتعزيز قدراتهن بالمشاركة في الهيئات الدولية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الخارجية	1.نساء مرشحات للجان التعاقدية أو غيرها من اللجان والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة. 2.السفارات والقنصليات الفلسطينية نظمت انشطة لجهة تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة الخارجية. 3.التبادل الثقافي بين فلسطين والعالم معمم التجربة الانسانية عن طريق البعثات التعليمية. 4. فلسطين شاركت في الهيئات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة وتنسيق الجهود الوطنية				
2.انخراط الاعلام في نشر خطاب ومحتوى إعلامي لتحفيز النساء على الانخراط بالعمل السياسي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة	1.مواد إعلامية انتجت حول دور نساء فلسطينيات ، كنماذج في العمل السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الوطني، الثقافي. 2.عكس صورة مشرقة للمرأة الفلسطينية أو عرض سيرة حياة رائدات فلسطينيات قياديات وذلك للعمل على تغيير صورة المرأة التقليدية في المجتمع. 3.الاعلاميات لديهن القدرة على كيفية استخدام الاعلام الاجتماعي في نشر وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.				
3.احياء المناسبات الوطنية والدولية الخاصة بالمرأة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة	1.احياء اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية. 2.احياء اليوم العالمي للمرأة. 3.المشاركة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للمرأة السنوية. 4.المشاركة في اجتماعات اللجنة الوزارية للأليات الوطنية لمعنية بالنهوض بالمرأة في الدول العربية				
4. برنامج التربية على الحقوق السياسية للمرأة توسعت وزادت خاصة لدى الشباب والشابات في الجامعات الفلسطينية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، وزارة التربية والتعليم العالي	1.بناء قدرات وتثقيف كافة أفراد المجتمع بمبادئ حقوق المرأة وحقوق الانسان بشكل عام 2.تعاون وشراكات بين القطاع الحكومي والأهلي في مواضيع النوع الاجتماعي ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان				

الهدف الاستراتيجي الخامس، تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
5.1 قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية						
1.تطوير اطر للبيانات والسياسات والدراسات والخطط والموازنات وبناء قدرات العاملين من منظور النوع الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، وحدات النوع الاجتماعي، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وزارة العدل، وزارة الخارجية.	1. الاستمرار في توفير قاعدة بيانات للتمايز بين الجنسيين في جميع القطاعات. 2. توفير دراسات تحليلية للتمايز بين الجنسيين في جميع القطاعات. 3.بناء قدرات الطواقم العاملة في التخطيط ورسم السياسات في التخطيط المبني على النوع الاجتماعي. 4.الرقابة والتقييم على وضعية التمايز بين الجنسيين والخطط الوطنية. 5.الوصول الى موازنة حساسة للنوع الاجتماعي. 6. تعزيز الحوار مع الشركاء الدوليين والمانحين على قضايا النوع الاجتماعي 7. تقييم الخطط والسياسات ومدى استجابتها للنوع الاجتماعي. 8. اطار وطني لمؤشرات النوع الاجتماعي يستجيب للتقارير المحلية والدولية. 10. تنفيذ التدقيق التشاركي للنوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية. 11.اطار وطني لسياسات المساواة بين الجنسين. 12. بناء قدرات العاملين على قضايا النوع الاجتماعي 13. ادخال تحسينات على تصميم المشاريع الحكومية بما يضمن استجابتها للنوع الاجتماعي 14. التقارير بموجب الاتفاقيات الدولية التي دولة فسطين طرفا بها (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، بيجين معدة. 15. استمرار العمل على موائمة اهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الخامس مع الخطط التنفيذية للمؤسسات الحكومية، الهدف العاشر المُتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والهدف السادس عشر المُتعلق بالعدل والمؤسسات القوية 16. مؤشرات محددة تدعم عمل قاعدة بيانات التمايز بين الجنسين تم تحديثها				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
2. استمرار العمل على ضمان وصول المرأة والفتيات الى تعليم نوعي	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة التربية والتعليم العالي	1.دعم رياض الاطفال في المناطق وللأسر الاقل حظاً. 2.دعم الانشطة اللامنهجية في جميع المدارس. 3.تدريب جميع طواقم المناهج حول النوع الاجتماعي في المناهج. 4.متابعة الالتزام في التعليم الاساسي حسب نظام خا ص 5.تطوير البنية التحتية الملائمة للطلبة في المناطق الاقل حظاً. 6.تفعيل الارشاد المدرسي 7.توفير حافلات لنقل الطلبة في التجمعات البعيدة عن المدارس. 8.دعم وادماج من خلال التعليم المدمج للطلبة ذوي الاعاقة في المدارس والجامعات. 9.بناء وصيانة وشراء او اجار مدارس في القدس 10.دعم التعليم المساند 11.دعم تعليم الفتيات في الجامعات 12.تشريع يلزم التعليم ما قبل المدرسة 13. دعم وصول الانترنت للأماكن المُهمشة والعائلات الفقيرة، لدعم التعليم الافتراضي في حالات الطوارئ				
3.توفير الرعاية والخدمات الصحية الشاملة والنوعية للفئات المهمشة	جهة المسؤولية الرئيسية وزار الصحة	1.تطوير عيادات صحية للمناطق المهمشة. 2.توعية مجتمعية في الصحة الانجابية 3.تثقيف في الامور الجنسية في المدارس. 4.بناء قدرات مقدمي الخدمات في مجال التواصل مع الرجال والنساء والفتيان والفتيات. تطوير مهارات التواصل مع الافراد بما فيهم الاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن 5.مراجعة التشريعات الصحية من منظور النوع الاجتماعي. 10.بناء قدرات الكادر النسوي في المؤسسات الصحية. 11.توفير عيادات صحية متنقلة 12. التقييم المستمر لمراكز الولادة ومعالجة الثغرات 13.مواءمة كافة المباني والمنشآت ومراكز الرعاية الصحية، والخدمات من منظور النوع الاجتماعي (لتشغيل النساء والاطفال وكبار السن، وذوات وذوي الإعاقة) 14.موائمة كافة المصاعد لتصبح أكثر استجابة لذوي وذوات الاعاقة (البصرية على وجه الخصوص)				
4.تحسين وصول النساء الى خدمات البنية التحتية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة النقل والمواصلات، وزارة الثقافة، سلطة المياه، سلطة الطاقة، سلطة البيئة، وزارة الاشغال العامة.	1.متابعة استجابة مجمعات النقل العامة لحاجات النساء والرجال والفتيان والفتيات. 2.تفعيل الرقابة على وسائل النقل العام وحركة المرور. 3.حملات لدعم التجمعات المحرومة من كميات المياه اللازمة. 4..توفير وتحسين مصادر الطاقة الكهربائية والاخرى للمناطق المهمشة والنساء الفقيرات. 5.دعم وتبني المبادرات الثقافية التي تراعي النوع الاجتماعي في المجتمع. 6. قضايا البيئة والتغير المناخي والاقتصاد الأخضر مستجيبة للنوع الاجتماعي 7. سكن لائق متوفر للاسر المحرومة او التي هدمت منا زلها 8. موائمة الابنية العامة لاحتياجات النساء 9. توفير مصادر مياه للتجمات المهمشة والمحرومة بعدة طرق، (نقاط تعبئة) 10.تشجيع اعادة استخدام المياه الرمادية في الحدائق المنزلية.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي						
1.توجيه الخطاب الإعلامي ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة	1.دراسة وتحليل الخطاب المجتمعي على مواقع التواصل الاجتماعي نحو قضايا المرأة. 2.رصد وتوثيق الاعلام تجاه قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. 3.بناء قدرات الاعلاميين والاعلاميات في مجال تمكين المرأة والنوع الاجتماعي.				
2.إجراءات تمكن الاعلام ليستجيب للنوع الاجتماعي.		1.صياغة ميثاق شرف للإعلام ومتابعته فيما يخص النساء. 2.اجراءات لحماية الاعلاميات والإعلاميين الذين يتناولون قضايا المرأة. 3.تبني مساحات واسعة وثابتة لمعالجة وتوعية قضايا المرأة في وسائط الاعلام				
5.3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.						
1.إجراءات التنسيق معززة لآليات المرأة والنهوض بها	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة	1.تم العمل على تعزيز بيئة حوكمة النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة. 2.تم تصميم اجراءات لتعزيز متابعة الاتصال والتواصل بين وحدات النوع الاجتماعي ومراكز تواصل ووزارة شؤون المرأة. 3. تم العمل على مواصلة تسجيل الجمعيات النسوية وتقديم الدعم الفني اللازم لها. 4.تم العمل على تعزيز التنسيق مع اللجنة الاستشارية للنوع الاجتماعي في قطاع الأمن.				
2. التشبيك المتواصل مع الشركاء لخلق توافق وطني على أولويات وقضايا المرأة.		1.تم تطوير أداة لتعزيز بيئة النزاهة من منظور النوع الاجتماعي. ودراسة اثر الفساد بأشكاله المختلفة على تمكين النساء باتجاه اكثر المتضررين منهم . 2.لقاءات توافقية بين جميع الاطراف الفاعلين في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على الأولويات والاستراتيجيات الوطنية. 3.تم العمل على زيادة فاعلية التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص				

الجدول (ج): نظرة عامة إلى الموازنة 2025 - 2027

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027		2025		2026		2027	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز وحماية مشاركة المرأة في الاقتصاد والتكنولوجيا والقوى العاملة									
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل	تمكين المرأة	3	6	1	2	1	2	1	2
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات	تمكين المرأة	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية	تمكين المرأة	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.	تمكين المرأة	1.5	9.5	0.5	2	0.5	3	0.5	3.5
الموارد المالية المطلوبة للهدف1 (12) مليون شيقل									
الهدف الاستراتيجي 2: مكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة والفتاة									
النتيجة1: بيئة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال ا لتمييز .	حماية المرأة	0.3	3	0.1	1	0.1	1	0.1	1
النتيجة2: الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن.	حماية المرأة	1.5	14.5	0.5	4.5	0.5	5	0.5	5
النتيجة3 النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية	حماية المرأة	1.5	30	0.5	10	0.5	10	0.5	10
الموارد المالية المطلوبة للهدف2 (50.8) مليون شيقل									
الهدف الاستراتيجي 3: زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار									
النتيجة1: مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية.	تمكين المرأة	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027		2025		2026		2027	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة2: النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح..	تمكين المرأة	3	6	1	2	1	2	1	2
النتيجة3 تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت من خلال العمل الفعال والتعاون مع الشبكات والمؤسسات الإعلامية والتكنولوجية والحقوقية المؤثرة محلياً، واقليمياً، ودولياً.	تمكين المرأة	0.9	3	0.3	1	0.3	1	0.3	1
الموارد المالية المطلوبة للهدف3 (14.4) مليون شيقل									
الهدف الاستراتيجي 4: تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية									
النتيجة1: خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات	حماية المرأة	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
النتيجة2: جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضح امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية.	حماية المرأة	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
النتيجة3 لنساء الاكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	حماية المرأة	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
الموارد المالية المطلوبة للهدف4 (13.5) مليون شيقل									
الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات									
النتيجة1: قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	تمكين المرأة	3	3	1	1	1	1	1	1
النتيجة2: الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	تمكين المرأة	3	1.5	1	0.5	1	0.5	1	0.5
النتيجة3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	تمكين المرأة	3	1.5	1	0.5	1	0.5	1	0.5
الموارد المالية المطلوبة للهدف5 (15) مليون شيقل									